المكتبة اللغوية

إحياء النحو والواقع اللغوي

دراسة تحليلية نقدية

تأليف
الدكتور/ أحمد محمد عبد الراضي
أستاذ النحو والصرف والعروض المساعد
كلية دار العلوم - جامعة الفيوم

الناشر
مكتبة الثقافة الدينية

المكتبة اللغوية

إحياء النحو والواقع اللغوي

دراسة تحليلية نقدية

تأليف
الدكتور/ أحمد محمد عبد الراضي
أستاذ النحو والصرف والعروض المساعد
كلية دار العلوم - جامعة الفيوم

الناشر
مكتبة الثقافة الدينية

الطبعة الاولى
١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧

الناشر
مكتبة الثقافة الدينية
٥٢٦ شارع بورسعيد – القاهرة
ت/ ٢٥٩٢٢٦٢٠ - ٢٥٩٣٨٤١١ / فاكس: ٢٥٩٣٦٢٧٧
E-mail: alsakafa_aldinay@hotmail.com

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة المصرية العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

عبد الراضي ،احمد محمد
إحياء النحو والواقع اللغوى
دراسة تحليلية نقدية / تأليف احمد محمد عبد الراضى
- ط ١ – القاهرة : مكتبة الثقافة الدينية ٢٠٠٧
٣٢٠ص، ٢٤سم
تدمك : 977-341-340-3
ا- اللغة العربية –النحو
ا- العنوان

ديوى : ٤١٥,١

رقم الايداع : ١٤٦٣٠ /٢٠٠٧

إهداء

إلى الروح الطاهرة – إلى روح شقيقتي–

أهدى هذا العمل المتواضع سائلا مولاى –

عز وجل – أن يتغمــدها بعظيم عفوه ،

وواسع رحمته .

تقديم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله :سيدنا محمد، وعلى آله ، وصحبه ، ومن اهتدى بهداه ، وبعد-

فــإن النحو العربى شامخ كالطود العظيم لا تستطيع أعتى الــرياح أن تــنال منه، وإذا كان الله عز وجل – قد تكفل بحفظ كتابه الكريم،حيث قال:﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾، فإن اللغة العربية ، وهى لغة القرآن الكريم – محفوظة بحفظ الله تعــالى لكتابه ، والنحو العربى – هو النظام الثابت للغة العربية مهمــا حــدث فــيها من تطور يتعلق بألفاظها ، ومهما جد من ظــروف اجتماعية وثقافية يؤدى لتجديد أساليب التسيير عنها ، ولذلــك فــإن الأصوات العالية – التى تصدر من دعاة التجديد والحداثــة –بأن النحو العربي –قد مات،ولم يعد مناسبا لحركات الــتطور اللغــوى –مآلهــا إلى الخمود ،ولا آثر لما على الواقع اللغــوى الحى الذى نعيشه بألسنتنا وأقلامنا وهذه المحاولة التى ظهرت على يد الأستاذ إبراهيم مصطفى ،والتى يعكسها كتابه : إحياء النحو،كانت إحدى محاولات البعث والتجديد للنحو العربى، وكانت نابعة عن عقيدة لدى بعض الدارسين –بأن النحو العربى قــد مــات ،وصار فى حاجة إلى من يبعثه من رقاده . وحينما قــرأت كتاب الأستاذ إبراهيم مصطفى–قراءة –متأنية ، وحاولت

أن أقارن بين ما أتى به من مظاهر التجديد في نظره، وما خلفه النحاة القدماء على مدى قرون عديدة، من تراث نحوى ضخم نحنى له الرءوس إجلالاً وتقديرا – فما وجدت ما أتى به الأستاذ إبراهيم مصطفى – إلا هدما لهذه القواعد الراسخة ، وتشويشا للفكر النحوى ،وتهجما على نحاتنا القدماء ،وتنكرا لفضلهم وجهدهم،وإسرافا فى معارضتهم ، ومبالغة فى تعليل الظواهر النحوية،ظنا منه أن إحياء النحو يتمثل فى ذلك كله مع أن كثيرا مما– أتى به يخالف الواقع اللغوى كل المخالفة .

وقد دفعتنى غيرتى على اللغة العربية –أن أتناول هذا الكتاب– وهو [إحياء النحو] –بالدرس والتحليل مبرزا عجز هذه المحاولة عن الوفاء بالغرض المنشود ، مبينا قصورها عن تلبية حاجة الواقع اللغوى ،وليس ذلك اتهاما للرجل بسوء المقصد ،فقد كان تربويا معلما للغة العربية داعيا إلى تطويرها،ولا إنكارا لفضله وجهده ،فقد بذل في تأليف هذا الكتاب جهدا عظيما ، بدليل إنفاقه سبع سنوات من عمره فى سبيل إنجازه ،ولكن أردت أن أكمل مسيرة الرجل النحوية مع التصويب ،وتنبيه الناشئين فى دراسة النحو –إلى أن النحو العربى –لم يمت –ولن يموت، وسيبقى بقاء القرآن الكريم ،ولن يستطيع أن يغير أو يبدل من قواعده، وإذا كانت العقول ، قد قصرت عن إدراك هذه القواعد، وإذا كانت الألسنة – قد عجزت عن تطبيقها على الواقع اللغوى،

نتيجة البعد عن النصوص العربية الفصيحة الراقية ،فلا يعنى هذا موت النحو ولا ينبغى أن يدفعنا ضعف السليقة اللغوية ، وغياب الذوق اللغوى السليم ،إلى القول بموت النحو،أو بعدم صلاحيته للغة المعاصرة، بل يجب علينا أن نرقى بلغتنا حتّى نصل إلى المستوى الذى كانت عليه دون أن نغفل حركات التجديد والتطور فى أنماط التعبير ولكن بشرط أن ندافع عن لغتنا ضد أى تيار أجنبى يغزو قواعدها ونظامها .

ولقد سبقنى إلى الرد على الأستاذ إبراهيم مصطفى –الأستاذ محمد عرفه فى كتابه :[النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة]غير أن هذا الرد –كان يتسم بحدة الجدل والمناقشة ،ويتخذ مظاهر الفخر والثناء على النفس ،ولذلك حاولت أن أكون فى مناقشتى للأستاذ إبراهيم مصطفى –معتدلا منصفا مجردا نفسى من التعصب.

وقد قسمت هذا البحث إلى أربعة فصول :

تناولت فى الفصل الأول ما يدور حول العلامة الأعرابية وما يتعلق بها من قضايا .

وتناولت فى الفصل الثانى ما يتعلق بالتوابع فى النحو العربى

وتناولت فى الفصل الثالث ،ماله أكثر من وجه إعرابى ،مما حاول المؤلف أن يرده إلى وجه إعرابى واحد.

وتناولت فى الفصل الرابع – القضايا المتعلقة بالتنوين ،ومنع الاسم من الصرف،مما حاول المؤلف أن يربط فيه بين التنوين والتنكير ،وعدم التنوين والتعريف ثم أعقبت هذه الفصول بخاتمة لخصت فيها أهم نتائج البحث .

وأسأل الله تعالى أن يغفر لى ما فيه من زلات ،وأن لا يحرمنى من أجر المجتهدين ،وأن ينفع به كل قاصديه ومريديه ، ﴿ رَبَّنَا لا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ﴾ وصلى الله على سيدنا محمد :النبى الأمى العربى ،وعلى آله وصحبه وسلم .

الدكتور /أحمد محمد عبد الراضى .

٢١ رمضان سنة ١٤٢٣ – ٢٦ نوفمبر سنة ٢٠٠٢م

تمهيد

قبل أن نتناول آراء الأستاذ إبراهيم مصطفى - النحوية - من خــلال كــتابه: (إحياء النحو) - يجدر بنا أن نلقى الضوء على حياته وثقافته ،ودوره في الحياة التعليمية ، كما نلقى الضوء على كــتابه ، فنبين سبب تأليفه إياه ، كما نوضح منهجه وأسلوبه في معالجة الأبواب النحوية .

حياته وثقافته :

ولــد المــرحوم الأستاذ : إبراهيم مصطفى في سنة ثمان وثمانيــن وثمانــيمائة وألــف (١٨٨٨) ، ولما أتم حفظ القرآن الكريم، وجوده - التحق بالأزهر الشريف ، ثم التحق بدار العلوم العليا ، وتخرج فيها سنة عشر وتسعمائة وألف (١٩١٠) ، وبعد تخــرجه أخــذ يــترقى فــى المناصب التعليمية ، فعمل مدرسا بمدارس الجمعية الخيرية الإسلامية ، ثم ناظراً لها ، ومفتشا بعد ذلــك ، وفــى ســنة سبع وعشرين وتسعمائة وألف (١٩٢٧) - اختــير مدرســا للغــة العربية بكلية الآداب بالجامعة المصرية (جامعــة القاهــرة الآن) ، وتــدرج فى مناصبها ، حتى أصبح أستاذا للنحو ، وعندما أنشئت كلية الآداب بجامعة الإسكندرية فى ســنة اثنتيــن وأربعين وتسعمائة وألف - نقل إليها أستاذا للأدب العربى ، ورئيسا لقسم اللغة العربية بها ، كما عمل وكيلا لها ، وفــى سنة سبع وأربعين وتسعمائة وألف (١٩٤٧) نقل إلى كلية

دار العلوم أستاذا لكرسي النحو والصرف والعروض ، وفى نفس العام انتخب عميدا للكلية – إلى أن أحيل إلى المعاش فى سنة ثمان وأربعين وتسعمائة وألف (١٩٤٨) ، ثم صدر قرار باستبقائه فى العمادة لمدة أربع سنوات أخرى ، وقد انتخب لعضوية مجمع اللغة العربية سنة تسع وأربعين وتسعمائة وألف (١٩٤٩) – فى الكرسى الذى خلا بوفاة المرحوم الأستاذ على الجارم .

مؤلفاته ، ونشاطه العلمى :

والنشاط العلمى والفكرى للأستاذ إبراهيم مصطفى – متنوع ، ومهم للدرس اللغوى ، فقد ترك بحوثا كثيرة فى مجلة المجمع وفى مجلسه ولجانه: يقترح فيها تيسيرا ، أو ينقد فيها وضعا قديما ، وحسبه فى الثورة على القديم – كتابه (إحياء النحو) ، حيث أثار ضجة واسعة النطاق – فى الأوساط الثقافية، وقد كان لاقتراحاته – فى مجال اللغة والنحو – أثر واضح فى إنارة الطريق لإعادة الدراسة لبعض قواعد النحو ، كذلك ترك بحوثا ومقالات فى الدوريات العربية المختلفة .

وأهم مؤلفاته :

١- إحياء النحو .

٢- تحرير النحو العربى (بالاشتراك).

٣-كتاب القواعد المقررة على طلبة المدارس الإعدادية .

٤- تحقيق (سر صناعة الإعراب) - لابن جنى (بالاشتراك).

٥-تحقيق (إعراب القرآن الكريم) للزجاج - (بالاشتراك) .

٦-تحقيق (الأنساب) للبلاذرى .

نشاطه المجمعي :

منذ أن التحق المرحوم الأستاذ إبراهيم مصطفى بركب المجمعيين - وهو يشارك مشاركة جادة - تشهد بها المذكرات المقدمة إلى لجنة الأصول ، ولجنة تيسير الكتابة ، ولجنة المعجم الوسيط ، ولجنة اللهجات ، ولجنة الأدب، ولجنة معجم ألفاظ القرآن الكريم ، ونعرض جانبا من بحوثه وكلماته - التى قدمها بالمجمع اللغوى :

١-كلمة فى حفل استقباله - عضوا بالمجمع .[1]

٢-فى أصول النحو - بحث ألقى فى مؤتمر د ١٦ جلسة ٨.[2]

٣-رأى فى تحديد العصر الجاهلى ، ألقى فى مؤتمر د١٨.[3]

٤-المؤنث المجازى .[4]

٥-مذهب الأعرابى .[5]

٦-كلمة فى تقديم الكتابين الفائزين فى مسابقة الأدب .[6]

---

[1] - مجلة المجمع : ج ٨/ ٢٧.

[2] - مجلة المجمع : ج٨/ ١٣٦.

[3] - مجلة المجمع : ج٨ / ٣٤١.

[4] - ألقى فى مؤتمر د ٢٠ جلسة ٢ .

[5] - ألقى فى مؤتمر د٢٠ جلسة ٧.

[6] - مجلة المجمع : ج١٠/ ٢٩.

٧-فن منكور من الأدب الجاهلي ،ألقي في مؤتمر د/٢١جلسة ٢.[7]
٨-كلمة في استقبال الأستاذ عبد الحميد العبادي .[8]
٩-كلمة في استقبال الأستاذ حامد عبد القادر .[9]
١٠-كلمة في استقبال الأستاذ الشيخ محمد علي النجار.[10]
١١-كلمة في استقبال الأستاذ محمد خلف الله أحمد .[11]

وقد كان الأستاذ إبراهيم مصطفى يحظى بتقدير زملائه ، فقد قـــال عنه المرحوم الدكتور أحمد أمين – يوم استقباله : " والحق أن ملكات إبراهيم مصطفى – لم تقتصر على النحو والصرف ، فهو إلى جانب ذلك – أديب ممتاز جيد الأسلوب واسع الخيال ، يضع القصة القصيدة فيجيدها ، وتعرض له الفكرة فيولدها "[12] ، وقـــال عـــنه زميل دراسته : الأستاذ زكي المهندس – في جلسة تأبيـــنه : " كـــان مـــن حظي أن أزامل الفقيد في الدراسة خمس ســـنوات كوامل ، يضمنا فصل واحد ، وتجمعنا آمال مشتركة ، وأشـــهد أنه كان أجودنا حفظا لمتون اللغة ، وفن التجويد ، وعلم القـــراءات ، وأشـــدنا شغفا بالبحث في كتب النحو والصرف ،

---

[7] – مجلة المجمع : ج١١/١٣ .
[8] – مجلة المجمع : ج٨ /٢٢٥.
[9] – مجلة المجمع :ج١٠/١٦١.
[10] – مجلة المجمع :ج١٣/٢٦٥.
[11] – مجلة المجمع :ج١٤/٢٨١.
[12] – مجلة المجمع : ج ٧ / ٣٦.

وأكـثر إلماما بنصوصها ، وشواهدها وشروحها ، وحواشيها ، فما من مسألة لغوية عويصة عرض لها الأساتذة إلا كان له فيها جولة تنم عن إطلاع واسع ، وذكاء ملحوظ ، حتى دعاه أستاذنا: سـلطان محمد بك – سيبويه الصغير"، وجاء في تأبين المرحوم أحمد حسن الزيات له في ثمانية وعشرين من مارس سنة اثنتين وستين وتسعمائة وألف – ما يأتي :

"لـم يكـن إبراهيم مصطفى – علما على شخص ، وإنما كان علمـاً علـى ثروة :كان ثروة ضخمة من علوم القرآن ، وفنون اللسان ، تجمعت بالحفظ والدرس والتحصيل والتمحيص والدأب والصـبر والإيمـان –في خمس وسبعين سنة:من يوم مولده إلى يـوم وفـاته؟.. كان من أثر اعتداده برأيه – انعتاقه من عبودية الـنص ، وانطلاقه من إسار التقليد ، فهو في الدين – مجتهد ، وفـي اللغة – مطور ، وفي النحو – متحرر" [١٣] وبعد هذه الحياة الحافلـة بالنشاط الثقافي ، واللغوي ، والأدبي ، وبعد هذا الدور الكبير – الذي أداه – في الحياة التعليمية – توفي الأستاذ إبراهيم مصـطفى – سنة اثنتين وستين وتسعمائة وألف ، فرحمه الله – تعالى – رحمة واسعة [١٤].

---

[١٣] – مجلة المجمع : ج١٦ /١٢٥ .

[١٤] – المجمعيون في خمسين عاما ، بقلم الأستاذ الدكتور : محمد مهدي علام : ١٧ ،١٨ ، ١٩ ، والأعلام للزركلي : ١ / ٧٤.

كتابه : إحياء النحو

يعــد كتاب الأستاذ إبراهيم مصطفى : (إحياء النحو) – من أهم مؤلفاته، حيث أودع فيه خبرته النحوية ، وبين من خلاله موقفــه مــن التراث النحوى ، فهو يعد ثورة على القديم ، ومما يــدل علــى أن هذا الكتاب – يمثل عصارة فكره النحوى – أنه استغرق فى تأليفه سبع سنوات ، كما يذكر ذلك هو فى مقدمته[10]، وعــنوان الكــتاب – خير شاهد على موقف المؤلف من النحاة القدماء ، إذ لا يكون الإحياء – إلا من موت ، فهو يعد النحو – قد مات ، وهو الذى – فى هذا العصر – يرد إليه الروح ، وفى ذلك يقول : " كان سبيل النحو – موحشا شاقا ، وكان الإيغال فيه ينقض قواى نقضا ، ويزيدنى من الناس بعدا، ومن التقلب – فى هــذه الدنيا – حرمانا ، ولكن أملا كان يزجينى ، ويحدو بى فى هذه السبيل الموحشة ، أطمع أن أغير منهج البحث النحوى للغة العربــية،وأن أرفع عن المتعلمين إصر هذا النحو ، وأبد لهم منه أصولا سهلة يسيرة ، تقربهم من العربية ، وتهديهم إلى حظ من الفقــه بأساليبها"[11]، فهذا ما دعا المؤلف إلى وضع هذا الكتاب ،

---

[10] – مقدمة إحياء النحو : أ.

[11] – المرجع السابق .

فهو يريد أن يأتى بنحو سهل يسير قريب من الإفهام ، بدلا من ذلك النحو الموحش الغريب .

أمـــا تسميته بهذا الاسم – فإن الدكتور طه حسين – هو الذى اقترحه عليه ، وقد ذكر ذلك من خلال تقديمه للكتاب ، فقال : " ولــم يكن يعرف له اسما ، فاقترحت عليه هذا الاسم الذى وسمه به، فأكبره واستكثره وأشفق منه ، وألححت أنا فيه ، فلم يستطع لــى خلافــا "[١٧] ، ثم شرح الدكتور طه حسين – تصوره لفكرة إحياء النحو ، فقال : " وأنا أتصور إحياء النحو على وجهين :

أحدهما – أن يقربه النحويون من العقل الحديث ليفهمه، ويسيغه، ويتمثله، ويجرى عليه تفكيره – إذا فكر ، ولسانه – إذا تكلم ، وقلمه – إذا كتب .

والآخر –أن تشيع فيه هذه القوة التى تحبب إلى النفوس درسه ، ومناقشة مسائله ، والجدال فى أصوله وفروعه وتضطر الناس إلــى أن يعــنوا بــه بعــد أن أهملوه، ويخوضوا فيه بعد أن أعرضوا عنه".[١٨]

وهــذا التصــور لإحياء النحو – لدى الدكتور طه حسين الــذى عرضــه فى تقديمه للكتاب – مقبول ومستساغ – لو كان ينطــبق على الكتاب، لأن المؤلف – أغرب فيه ، وأبعد بدلا من

---

١٧ – تقديم الكتاب للدكتور طه حسين : ن.

١٨ – المرجع السابق : ص .

أن يقــرب، ونفرعــنه ، بدلا من أن يحبب فيه ، ولعل ما حدا بالدكــتور طـــه حســين – إلى وضع تقديم للكتاب يعبر فيه عن ترحيبه به ، وإعجابه الشديد بفكرته – أنه كان يهش لكل غريب، كما كان مغرما بكل ما يحدث ضجة لدى المثقفين ،وبكل ما يثير ردود أفعــال عارمة – من قبل المعنيين بهذا الأمر ، وإلا – فإن الدكتور طه حسين – لا يرضيه كثير من الآراء النحوية – التى وردت فى الكتاب ، والتى تخالف واقعه اللغوى ، باعتباره كاتبا، ومؤلفا ، ومتحدثا، وأستاذا جامعيا .

منهجه في الكتاب :

لقــد جاء الكتاب مبدوءا بتقديم الدكتور طه حسين له ، ثم بمقدمة للمؤلــف ذكر فيها سبب تأليفه للكتاب ، ثم لخص فيها – أهم ما جاء فيه، وقد قسم القواعد النحوية –بادئ ذى بدء – إلى نوعين:
الأول – نــوع لا تجد فى تعليمه عسرا ، ولا فى التزامه عناء ، ولا ترى خلاف النحاة فيه كبيرا .
والآخر – نوع لا يسهل درسه ، ولا يؤمن الزلل فيه ، وقد يكثر عــنده خــلاف النحاة ، ويشتد جدلهم ، كرفع الاسم أو نصبه فى مواضع من الكلام .
وممــا يعــده المؤلف – من القضايا النحوية الشائكة – علامات الإعــراب ، وذلك حينما وجدها – لا تدل على معنى ، ومن ثم كانــت موضــع جــدل بين النحاة ، وفى ذلك يقول : " فلو أن

حـركات الإعراب – كانت دوال على شيء في الكلام ، وكان لهـا أثـر في تصوير المعنى – يحسه المتكلم ويدرك ما فيه من الإشـارة ومن وجه الدلالة – لما كان الإعراب موضع الخلاف بيـن الـنحاة ، ولا كان تعلمه بهذه المكانة من الصعوبة وزواله بـتلك المـنزلة من السرعة .ثم أخذ المؤلف – يبحث عن معان لهـذه العلامـات فتوصل إلى أن الضمة – علم الإسناد ، بمعنى أنها تدل على المتحدث عنه، وأن الكسرة – علم الإضافة ، وأن الفتحة – ليست بعلامة إعراب ، ولكنها الحركة الخفيفة المستحبة – الـتي يحـب العرب أن يختموا بها كلماتهم ما لم يلفتهم عنها لافـت ، فهـي بمنزلة السكون في لغتنا الدارجة ، وأن علامات الإعـراب في الاسم – لا تخرج عن هذا – إلا في بناء أو نوع من الإتباع ، فتحدث عن المبنيات ، وأصل البناء ، وعن التوابع، وجعل الخبر – نوعا منها ، وقد سبق ذلك كله – حديثه عن حد الـنحو عند القدماء ، وموقفه منه ، وعن أصل الإعراب – وهو العامل ، وبين موقفه منه .

ثـم درس المؤلـف – بعـد دراسـته للقضايا المتعلقة بعلامات الإعراب – التنوين على أنه منبئ عن معنى في الكلام ، فقرر – أن التنوين – علم التنكير ، وأن كل علم –قد يمنع منه التنوين – إلا إذا قصـد به التنكير ، وأن الصفة – لا تحرم التنوين ، حتى يكون لها حظ من التعريف .[١٩]

---

[١٩] – راجع مقدمة المؤلف .

ملاحظات على المنهج :

وإذا نظرنا في طريقة المؤلف – التي عالج بها المسائل – أمكن تسجيل الملاحظات الآتية :

أ- من حيث الأسلوب – فإن أسلوبه في طريقة التناول – لا يتناسب مع الهدف من تأليف الكتاب ، حيث يبتغي به تيسير النحو للدارسين ، فكيف ذلك ، والأسلوب – وعر يحتاج إلى مزيد من إمعان النظر وإعمال الفكر، وهذا أنموذج يدل على ركاكة العبارة ، يقول : " وليس من عيب في أن ينتفع النحاة بما بين أيديهم من الفلسفة ، ومن العلوم التي يدرسونها ، ولا أن يصطنعوا في تفكيرهم – النمط المألوف في زمنهم ، والسبيل المرسومة للجدل أيامهم ، فإن للتفكير في كل زمان – مناهج متبعة ومبادئ مسلمة قد لا يتخلص منها – إلا من يتعلق بوحي"[٢٠]،فقارئ هذه العبارة – لا يكاد يتبين تراكيبها ، لما فيها من غموض ، فضلا عما في كلمة (أيامهم) من ابتذال ، ثم إن العبارة – لا تعلم نحوا ، ولا ترشد إلى قاعدة.

ب- من حيث اختيار ألفاظ غريبة ، لا تتناسب مع تعليم النحو، أو ألفاظ مبتذلة سوقية ، فمن ذلك – قوله تعليقا على بيت الفرزدق : (إلا مسحة أو مجلفُ): " فرفع (مجلف) ، واستبقى حركة القافية ، ولم يبال داعية النصب " ، وقوله : "

---

[٢٠] – إحياء النحو : ٣٣.

ومـــن الـــنحاة مـــع هذا – من ينشده بالنصب ، تخلصا من الورطة فى إعرابه".[٢١]

ج- الانـــتقال مـــن فكرة إلى فكرة دون رابط ، أو دون إشعار القـــارئ بذلـــك، كانـــتقاله من مواضع الحديث عن العامل ، وصوره عند النحاة ، فبعد أن وصل إلى رقم خمسة عشر – انـــتقل فجأة إلى الحديث عن فلسفة النحاة فى اختلافهم حول العـــامل ، فبدأ بوضع أرقام جديدة دون أن يشعر القارئ بهذا الانـــتقال ، ودون أن يضع عنوانا جانبيا يرشد القارئ إلى ما سيتناوله.[٢٢]

د- إشـــارته أحـــيانا – إلـــى مـــا يذهـــب النحاة إليه على سبيل الاعـــتراض عليهم، دون أن يذكر مثالا ، فحينما ذكر خلاف الـــنحاة حول الفصل بين المضاف والمضاف إليه – لم يذكر اســـم القارئ ، ولا الآية ، فيقول : " وكذلك يرفضون الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، ثم يروى هذا الفصل كثيرا فى الشـــعر ، ويقـــرأ بـــه قـــارئ من السبعة – آية من القرآن الكـــريم"[٢٣]، فـــإن القارئ لهذا النص – لا يعرف كيف يحدث الفصل بين المتضايفين ، وما الآية التى حدث فيها الفصل ،

---

[٢١] – المرجع السابق : ٩٤، ٩٥.

[٢٢] – المرجع السابق ٢٣: ٣١.

[٢٣] – المرجع السابق : ٣٠ .

ومن القارئ – الذى قرأ به، وهل هذا الأسلوب – يتناسب مع تعليم النحو ؟

هـ – غموض بعض العناوين ، وعدم إنبائها عن المحتوى ، ومن أمثلة ذلك –(وجهات البحث النحوى)،(أصل الإعراب)، (منشأ هذه الفلسفة) ، نقد مذهبهم) .[24]

و– عدم الدقة في نقل النصوص القرآنية ، فهو يذكر الآية الكريمة، دون أن يذكر قبلها : (قال تعالى) ، ودون أن يضع الآية بين علامتى تنصيص، وربما ترك واوا فى بداية الآية ، وكذلك لم يشر إلى مظان الآيات ، وأرقامها من السورة كالآيات الواردة فى صحيفة : (٣٤)

ز– وقوعه فى التناقض مع نفسه ، ومن أمثلة ذلك : ما يلى :

١– استعماله لمصطلحات الفلاسفة والمناطقة فى تحديد معنى النحو، فجعل عنوان ذلك :(حد النحو كما رسمه النحاة) ، [25] على حين عاب على النحاة القدماء – أستعمالهم لهذه المصطلحات المستمده من علمى الفلسفة والمنطق نحو.

٢– ومن مظاهر هذا التناقض – أنه بعد أن ذكر أن النحاة القدماء – قصروا اهتمامهم على الإعراب – ذكر أنهم تجاوزوا الإعراب إلى قضايا نحوية أخرى تتعلق بالحذف والذكر ، والتقديم والتأخير ، وغيرها .[26]

---

[24] – المرجع السابق ٩/ ٢٢، ٣١، ٣٤.

[25] – المرجع السابق : ١.

[26] – المرجع السابق : ١١ وما بعدها .

٣- ألا يتـــنافى تمثيله فى ثنايا كلامه بأمثلة النحاة القدماء التى تـتردد فـــى كل باب نحو قولهم : (جاء زيد وعمرو) – ألا يتنافى ذلك مع دعوته إلى إحياء النحو .

٤- إيغاله فى التعليل لكل ظاهرة نحوية – مع أنه يدعو إلى عدم التكلف فى التقدير ، والتأويل ، والتعليل الفلسفى .

وبعـــد هذا التمهيد – الذى ألقينا فيه الضوء على حياة المؤلف ، ومكانته العلمية، وجهوده اللغوية والنحوية ، ثم على كتابه (إحياء النحو) ، من حيث تسميته، ومنهجه ،وملاحظتنا على هذا المنهج – نـــأتى إلى إلقاء الضوء على آرائه النحوية ، ومدى قربها أو بعدها – عن الواقع اللغوى الحى .

الفصل الأول

العلامة الإعرابية

الفصل الأول

العلامة الإعرابية

مدخل :

يـدور هـذا الفصـل حول آراء الأستاذ إبراهيم مصطفى – فى العلامـة الإعرابـية – وهـى : الضمة ، والكسرة ، والفتحة ، والسكون ، وما يتعلق بهذه العلامة من قضايا ، وأهمها – مفهوم النحو عـند النحاة القدماء ، ودلالة الضمة ، ودلالة الكسرة . ودلالة الفتحة ، وما استقر عليه فكر النحاة من نظرية العامل.

والحديث عن العلامة الإعرابية – يستلزم – بطبيعة الحال – الحديـث عـن علامة البناء – من حيث الأصالة ، والفرعية. وسـوف نعرض لهذه الآراء بشىء من الإيجاز معقبين عليها بما نراه فى موضوعية تامة، وإنصاف كامل: دون تحيز مع النحاة ، ولا تعصب لهم أو عليهم .

رأيه فى مفهوم النحو عند النحاة :

لقـد اتـبع الأسـتاذ إبراهيم مصطفى فى كتابه : إحياء النحو – النحاة القدماء ، فابتدأ موضوعاته بالحديث عن مفهوم النحو عند الـنحاة ، فـتحدث عـنه تحت عنوان : (حد النحو كما رسمه الـنحاة) ، [٢٧] ، ونلاحظ أن المؤلف قد استعمل مصطلح المناطقة

---

[٢٧] – إحياء النحو : ١

والفلاسفة مع أنه يعيب على النحاة إدخالهم مصطلحات المنطق والفلسـفة فى علم النحو ، فهو بهذا الصنيع متناقض مع نفسه ، فما كا ينبغى أن يستعمل ما دعا إلى تخليص النحو منه .

ثـم ينقل المؤلف ما ذكره النحاة من تحديد مفهوم النحو – بأنه : علـم يعرف به أحوال أواخر الكلم إعرابا وبناء ، ثم يعقب على هـذا التعريف – بقوله : " فيقصرون بحثه على الحرف الأخير مـن الكلمـة ، بـل على خاصة من خواصه ، وهى الإعراب والبـناء، ثـم هم يعنون كثيرا بالبناء ، ولا يطيلون البحث فى أحكامـه ، وإنمـا يجعلون همهم منه بيان أسبابه وعلله ، فغاية الـنحو بيان الإعراب، وتفصيل أحكامه ، حتى سماه بعضهم علم الإعراب " .[٢٨]

فهـو فـى هـذا النص يبين أن النحاة القدماء – قصروا جهدهم على دراسة أحوال أواخر الكلم إعرابا أو بناء ، ثم يذكر مـا يـراه مفهومـا صحيحا للنحو ، فيقول : " وفى هذا التحديد تضييق شديد لدائرة البحث النحوى ، وتقصير لمداه ، وحصر له فـى جزء يسير مما ينبغى أن يتناوله ، فإن النحو – كما نرى ، وكمـا يجب أن يكون – هو قانون تأليف الكلام ، وبيان لكل ما يجـب أن تكـون عليه الكلمة فى الجملة ، والجملة مع الجمل ، حتى تتسق العبارة ، ويمكن أن تؤدى معناها " .[٢٩]

---

[٢٨] – إحياء النحو : ١ .

[٢٩] – إحياء النحو : ١ .

فقد حكم المؤلف على النحاة – بأنهم لم يعنوا إلا بقضايا الإعراب والبناء ، وكان حكمه هذا مبنيا على ما نقله عن بعضهم من تعريف للنحو ، وقد زعم أنه أول من يأتى بمفهوم جديد صحيح للنحو ، وهو قانون تأليف الكلام ، وبيان لكل ما يجب أن تكون عليه الكلمة، وهذا المفهوم – فى الحقيقة – ليس من ابتكار المؤلف، بل هو مبثوث فى كتب النحاة ، فليس من المعقول – أن هذه المجلدات الضخمة التى بين أيدينا – لم تتناول فى أبوابها وفصولها سوى الإعراب والبناء ، فنحن إذا ذهبنا إلى أقدم مصنف وصل إلينا فى النحو – وهو كتاب سيبويه ، وتصفحنا موضوعاته الأولى – لوجدناه ينتقل من الحديث عن الإعراب والبناء – وهو ما سماه (مجارى أواخر الكلم من العربية)-بعد صفحات قليلة-إلى الحديث عن المسند والمسند إليه، فيبين مدى ارتباط المسند بالمسند إليه ، أو ارتباط المسند إليه بالمسند ، فيقول : " وهما ما لا يغنى واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدا ، فمن ذلك الاسم المبتدأ أو المبنى عليه ، وهو قولك : عبد الله أخوك، وهذا أخوك ، ومثل ذلك : يذهب عبد الله ، فلابد للفعل من الاسم ، كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر فى الابتداء " [٢٠].

---

[٢٠] – الكتاب ١/ ٢٣.

فهـو يبيـن العلاقة بين ركني الجملة : اسمية كانت أو فعلـية، وهـي ما تسمى بالإسناد ، فهل في حديثه هذا ما يتصل بالحـركة الإعرابـية، ثم نجد سيبويه ينتقل من هذا الباب – إلى بـاب آخر لاصلة له أيضا بالعلامة الإعرابية ، وهو ما سماه : (بـاب اللفـظ للمعاني) ، وفي هذا الباب يتحدث عن العلاقة بين الألفـاظ ومعانيها فيقول : " اعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين لاخـتلاف المعنيـين واختلاف اللفظين والمعنى واحد ، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين.

فاخـتلاف اللفظـيـن لاخـتلاف المعنيين- نحو : جلس وذهـب واختلاف اللفظين والمعنى واحد نحو : ذهب وانطلق ، واتفـاق اللفظيـن والمعنى مختلف – قولك : وجدت عليه – من الموجدة ووجدت إذا أردت وجدان الضالة "[٣١].

فهـو يبيـن العلاقـة بين اللفظين ، وهي – إما أن تكون علاقـة تباين كما في المثال الأول ، أو علاقة ترادف في ، كما فـي المـثال الثاني أو علاقة اشتراك، كما في المثال الثالث . وليس في ذلك ما يتصل بالعلامة الإعرابية .

وإذا سرنا مع سيبويه في أبواب كتابه – نجده يتحدث بعد ذلـك عمـا يكون في اللفظ من أعراض ، فتحدث عما يعرض لـبعض حروف الكلمة من حذف :كحذف النون من (يكن) –

[٣١] - الكتاب ١/ ٢٤.

في حالة جزمه بالسكون ، فيقال : (لم يك)، وكحذف الياء من الفعل في قولهم : (لا أدر) ،كما تحدث عن استغنائهم عن ماضي:(يدع) – بما هو في معناه ، وهو : (ترك) [٣٢] .
وليس في هذا – كما نري – ما يتعلق بالعلامة الإعرابية .

ثم ينتقل سيبويه بعد هذا الباب مباشرة– إلى باب يبعد كل البعد عما يتصل بالإعراب والبناء، وهو ما سماه : (باب الاستقامة من الكلام والإحالة)، وتحت هذا الباب – يقسم الكلام – إلى ما هو مستقيم حسن ، ومحال ، ومستقيم كذب ، ومستقيم قبيح ، وما هو محال كذب ، فأما المستقيم الحسن – فقولك : أتيتك أمس وسآتيك غدا ، وأما المحال – فأن تنقض أول كلامك بآخره ، فتقول : أتيتك غدا ، وسآتيك أمس ، وأما المستقيم الكذب – فقولك : حملت الجبل ، وشربت ماء البحر ، وأما المستقيم القبيح – فأن نضع اللفظ فى غير موضعه ، نحو قولك : قد زيدا رأيت ، وكى زيد يأتيك ، وأما المحال الكذب – فأن تقول : سوف أشرب ماء البحر أمس ."[٣٣]

فهو يذكر ببراعة فائقة –أنماط التعبير العربى ،ويضع كل نمط أمام المنظار اللغوى الصحيح الذي يميز صحيحه من فاسده، وهل فى ذلك كله شيء يتصل بالإعراب أو البناء،وكيف

---

[٣٢]- الكتاب ١/٢٥ .

[٣٣] - الكتاب ١/ ٢٥، ٢٦ .

غـــاب ذلك كله عن المؤلف،مما جعله يحكم على النحاة-وعلى رأسـهم سـيبويه -بأنهم قصروا حديثهم على الإعراب والبناء ، وتركوا ما عداهما من قوانين تأليف الجملة العربية.

وبعد أن حمل المؤلف على النحاة-وعلى رأسهم سيبويه، مـتهما إيـاهم بالقصور فى الدرس النحوى،ووقوفهم عند قضايا الإعراب والبناء- أشاد بعالمين فى النحو والبلاغة ،وهما – أبو عبـيدة معمر بن المثنى،وعبد القاهر الجرجانى ،فقال :"وقد بدا لبعض النحاة مسلك آخر في درس العربية يتجاوز الإعراب إلى غـيره مـن القواعـد العربية،فألف أبو عبيدة:معمر بن المثنى المتوفي سنة مائتين وثمان للهجرة- كتابا فى مجاز القرآن،حاول أن يبيـن مـا فى الجملة العربية من تقديم أو تأخير أو حذف أو غـيرها ،وكـان بابا من النحو جديرا أن يفتح،وخطوة فى درس العربـية حـرية أن تتـبع الخطـة الأولى فى الكشف عن علل الإعـراب ،ولكـن النحاة-والناس من ورائهم -كانوا قد شغلوا بسيبويه ونحوه ،وفتنوا به كل الفتنة " [٣٤]

ثم نقل المؤلف من مجاز أبى عبيدة -ما يدلل به على أنه تجـاوز حد الإعراب -إلى الحديث عن غيره من قضايا النحو، فذكـر حديـث أبـى عبـيدة عن عود الضمير على أحد شيئين متقدميـن ،كما فى قوله تعالى :" والذين يكنزون الذهب والفضة

---

[٣٤]- إحياء النحو :١١.

ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم "[٣٥] ،وقوله تعالى:" وإذا رأو تجارة أو لهوا انفضوا إليها وتركوك قائما " [٣٦]،فالأصل (ولا ينفقونهما)، (انفضوا إليهما)"[٣٧]

فالمؤلف يشيد بما تناوله أبو عبيدة من قضايا التقديم والتأخير ،والحذف والذكر ،وسر الاختلاف بين الضمير ومرجعه،والالتفات ،وكأنه لم يسبق إليها ،وكأن هذه القضايا لم يفطن إليها سيبويه ،ثم إن الناس قد شغلوا بسيبويه ،ونحوه -على الرغم من قصوره -عن مجاز القرآن لأبي عبيدة ،وكان هو الأجدر أن يعني به الناس ،لسيره على الدرب الصحيح للنحو،ولو تصفح المؤلف -كتاب سيبويه - بشيء من الموضوعية والإنصاف لوجده سبق إلى الحديث عن كل هذه القضايا،ولنضرب مثلا-ما رواه عن الخليل من تنزيل غير العاقل- منزلة العاقل ، في قوله تعالى : (وكُلٌّ في فَلَكٍ يَسْبَحُونَ) "[٣٨] (وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ) "[٣٩](يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ)"[٤٠] ،فيقول سيبويه راويا عن الخليل :"فزعم

---

[٣٥]- التوبة :٣٤.

[٣٦]- الجمعة :١١.

[٣٧]- راجع ما نقله المؤلف من مقدمة مجاز القرآن :١٣.

[٣٨]- يس :٤٠

[٣٩]- يوسف :٤

[٤٠]- النمل :١٨

أنه بمنزلة ما يعقل ويسمع ،ولما ذكرهم بالسجود،" وصار النمل بتلك المنزلة حين حدثت عنه كما تُحُدِّث عن الأناسي ،وكذلك (فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ)،لأنها جعلت-في طاعتها ،وفي أنه لا ينبغي لأحد أن يقول : مطرنا بنوء كذا ،ولا ينبغي لأحد أن يعبد شيئا منها -بمنزلة من يعقل من المخلوقين ويبصر الأمور " [41].

فالمتأمل أدنى تأمل في كلام سيبويه عن استعمال ضمير العقلاء لغير العقلاء- لا يجده يختلف قليلا أو كثيرا عما تعرض له أبو عبيدة في كتابه :مجاز القرآن ،بل إن كتاب سيبويه لم يترك من قواعد العربية ، مسألة -إلا طرقها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة،ثم جاء النحاة من بعده،وأكبوا عليه درسا وحفظا، ثم وسعوا في مسائله شرحا وتفصيلا ،وما كان لأبي عبيدة أن يأتي بما أتى به في مجاز القرآن -لولا اطلاعه ، وعكوفه على كتاب سيبويه .

ثم انتقل المؤلف إلى عبد القاهر الجرجاني -وهو الذي أشاد به أيضا ،لما قدمه للنحو العربي من جهود تجاوزت قضايا الإعراب والبناء إلى ما يتعلق بنظم الكلام وتأليفه وكما أبدى المؤلف حزنه على انصراف الناس عن مجاز أبي عبيدة وانشغالهم بكتاب سيبوية ،فكذلك أبدى امتعاضه من انصراف الناس عن جهود عبد القاهر أيضا ،فقال:" كان الذي صرف

---

[41]- الكتاب ٢/ ٤٧

النحاة عن مجاز أبى عبيدة – فتنتهم بنحو سيبويه،وقرب عهدهم بكشفه،أما نظم عبد القاهر ،فقد كان نصيبه أبخس ،وشغل الناس عن فهمه – أمران:

الأول :عام يتصل بحال العلم فى القرن الخامس ،عصر أبى بكر يعنى عبد القاهر ،إذ كانت العقول قد همدت وقيدت بسلاسل من التقليد حرمت عليها تقبل أى ابتداع أو تجديد .

الثانى : خاص يعود إلى طبيعة المذهب ،وأن أساسه الذوق ، وتنبه الحس اللغوى لزنة الأساليب ودرك خصائصها ،وقد كانت العجمة إذ ذاك غالبة بغلبة الأعاجم ،والعلماء واقفون من علم العربية عند ظاهر لفظها"[42] فهو يبين –أن الناس –كانوا أشد انصرافاً عن نحو عبد القاهر،ويرجع ذلك كما يقول المؤلف –إلى جمود الحياة العلمية بسبب التقليد –الذي ساد فى ذلك العصر، كما يرجع ذلك أيضا إلى عدم وجود الحس اللغوى نتيجة العجمة –التى كانت غالبة على الناس حينئذ .

وما ذكره المؤلف من أسباب أدت إلى عدم العناية بما قدمه أبو عبيدة ،وعبد القاهر –فى مجال النحو ليست قريبة من الواقع إلى حد بعيد ،فكيف ينشغل الناس ،أو يفتنون بكتاب سيبويه على حساب ما جاء به أبو عبيدة فى مجازه ،مع أن أبا عبيدة تأثر كغيره من النحاة –بكتاب سيبويه تأثرا كبيرا،وقانون

---

[42]- إحياء النحو :١٩ ،٢٠

التطور يقتضى أن يزيد المتأثر على ما تأثر به ،وأن يضيف إليه ما شاء مما تقتضيه طبيعة الدراسات القرآنية ،لأن أبا عبيدة -يعد من المفسرين الذين اتجهوا فى تفسيرهم للقرآن -اتجاها لغويا نحويا بلاغيا " وهكذا كان منحى العرب فى أسلوب التعبير هو السند الذي اعتمد عليه أبو عبيدة فى تفسير ما تناول من آيات القرآن الكريم،إيمانا منه بأنه نزل بلغتهم ،ففيه مثل ما فى الكلام العربي من وجوه الإعراب ،ومن الغريب والمعانى " [٤٣].

فطبيعة الدراسات القرآنية - تقتضى مجاوزة الإعراب والبناء -إلى قضايا مختلفة كالتقديم،والحذف ،والمقارنة بين الأساليب المتنوعة،ومعانى الكلمات الحقيقية والمجازية،والعلاقة بين الضمير ومرجعه،والعلاقة بين الجمل والتراكيب،ولم يكن كل ذلك بدعا من الدراسات النحوية،بل عالجها سيبويه تصريحا،أو تلميحا ،ثم إن الناس لم ينصرفوا عن مجاز أبى عبيدة-كما زعم المؤلف،بل عنوا به عناية كبيرة،وكان مجاز أبى عبيدة -ثورة فى مجال التفسير حيث فتح أمام المفسرين فيما بعد-أبوابا رحبة فى الدراسات القرآنية،فقد تأثر به كثير من المفسرين ،مثل الزمخشرى فى الكشاف،وغيره،ولعلنا نعجب من وقفة المؤلف عند أبى عبيدة فقط مع أن كثيرا من كتب التفسير-

---

[٤٣]- البحث البلاغى عند العرب تأصيل وتقييم للدكتور شفيع السيد /١٨

نحـــت منحى أبى عبيدة فى تفسير القرآن الكريم–تفسيرا يعنى باللغة والنحو والبلاغة " .

أما عبد القاهر الجرجانى – الذي عده المؤلف خارجا عن دائــرة النحاة الذين عنوا بالإعراب والبناء فقط،حيث تجاوز ذلك إلى الحديث عن تأليف الكلام ونظمه–فلم يغفل الناس عن جهده ، وعمـــا أحدثـــه فى مجال النحو والبلاغة من تجديد وتطوير،ولم يـــأت عبد القاهر بهذا من فراغ،بل سبقته دراسات بلاغية كثيرة استطاع هو أن يخرج من تلك الدارسات بنظرية النظم،فلم يقتنع عبد القاهر بمن آثروا اللفظ على المعنى ،ولا بمن آثروا المعنى علـــى اللفـــظ ، مـــن ولا سووا بينهما ،ولذلك أتى بنظريته التى ربطهـــا بتوخي معانى النحو مع وضع كل كلمة فى مكانها التى تحسن فيه من التركيب ،وهذا ما سماه بالنظم،وقد طبق ذلك على القـــرآن الكريم مما يعد سرا من أسرار إعجازه ،وهذه النظرية جمعت بين فصاحة الكلمة،وبلاغة التركيب،وحسن النظم،وصحة المعـــنى، وســـلامة النحو،وفى ذلك يقول عبد القاهر :" اعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمـــل على قوانينه وأصوله ،وتعرف مناهجه التى نهجت،فلا تـــزيغ عـــنها، وتحفظ الرسوم التى رسمت لك ،فلا تخل بشىء منها.وذلك أنا لا نعلم شيئا يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر فى وجـــوه كل باب وفروقه،فينظر فى الخبر إلى الوجوه التى تراها

فـــي قولك (زيد منطلق)،و(زيد ينطلق)،و(المنطلق زيد)،(زيد هــو المنطلق)، و(زيد هو منطلق)"[44] فهذا ربط -كما نرى -بين الــبلاغة والــنحو ، وهذا يقتضى تجاوز الحديث عن الإعراب والبـــناء-إلى مراعاة الفروق الدقيقة بين أنماط التعبير المختلفة ، ومـــراعاة وضع كل كلمة فى موضعها التى تحسن فيه،وتحاشى الموضـــع الــتى تقــبح فيه،مع مراعاة ما تقتضيه قوانين النحو وأصوله ،وكما أن أبا عبيدة-ترك أثرا واضحا فيمن جاءوا بعده مـــن المفســـرين،فكذلك عبد القاهر -فقد ترك أثرا واضحا فيمن جـــاءوا بعده من البلاغيين،وكانت نظرية عبد القاهر فى النظم- محـــط أنظـــار العلماء قديما وحديثا،ولم يغفل عنه أحد فى زمانه ولا مـــن بعـــد زمانه،ولم يكن عصر عبد القاهر- عصر ركود علمى-كما زعم المؤلف ،بل كان عصر ازدهار ثقافى التقت فيه الــثقافة العربية بالثقافة الأعجمية، فتمخضت عن الثقافتين -ثقافة إســـلامية جمعـــت بين الماضى والحاضر،وخلاصة الأمر أن ما جـــاء بـــه أبو عبيدة،ثم عبد القاهر -كان نتيجة جهود متضافرة على مدى قرون،وكانت بداية النضج كتاب سيبويه،حيث تضمن قواعـــد العربية من أصوات وصرف ونحو ،ثم أخذ العلماء من بعـــده يـــنهلون منه،ويزيدون عليه بالشرح والتفصيل ،والترتيب والتبويب.

[44]-دلائل الإعجاز : ٨١

ولا يتسع المقام لعرض نماذج من جهود النحاة،للرد بها علـــى المؤلف دليلا على أنهم لم يقتصروا على قضايا الإعراب والبـــناء-كمـــا زعـــم المؤلف -بل تجاوزوهما إلى قضايا نحوية مخـــتلفة، وحســـبنا هـــذا الـــتراث الضـــخم،والثروة الهائلة من المصـــنفات المطولـــة،ألم ينظر فيها المؤلف ،وهل وجدها كلها تـــدور حـــول مـــا يتعلق بضبط آخر الكلمة فقط،ألم تكن هناك مؤلفـــات نحوية خصصها أصحابها للحديث عن معانى الحروف والأدوات -ومـــن خلال تناولهم للحروف والأدوات ودورها فى بناء الجملة – عالجوا كثيرا من القضايا النحوية واللغوية التى لا تقـــف عـــند حد ضبط أواخر الكلم ومن هذه المؤلفات :اللامات للزجاجى المتوفى سنة ثلثمائة وسبع وثلاثين ،وقد طبع فى دمشق عام ألف تسعمائة وتسعة وستين-بتحقيق الدكتور مازن المبارك، ومـــنازل الحروف للرمانى المتوفى سنة ثلثمائة وأربع وثمانين ، وقـــد طبع فى النجف عام ألف وتسعمائة وتسعة وستين -بتحقيق محمـــد حســـين ياســـين، وفى لاهور عام ألف وتسعمائة واثنين وســـبعين ،ثم طبع فى جدة عام ألف وتسعمائة وواحد وثمانين – باسم معانى الحروف،بتحقيق الدكتور عبد الفتاح شلبى ،والأزهية فى علم الحروف للهروى المتوفى سنة أربعمائة وخمس عشرة ، وقد طبع فى دمشق عام ألف وتسعمائة وواحد وسبعين- بتحقيق عبد المعين الملوحى،والجنى الدانى فى حروف المعانى للمرادى

المتوفى سنة سبعمائة وتسع وأربعين،وقد طبع فى دمشق عام ألف وتسعمائة وثلاثة وسبعين بتحقيق الدكتور فخر الدين قباوة،ومحمد نديم فاضل ومغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام المصرى المتوفى سنة سبعمائة وإحدى وستين،وقد طبع أولا بتحقيق الشيخ محمد محى الدين عبد الحميد ، ثم طبع بتحقيق الدكتور مازن المبارك ، وعلى حمد الله،وراجعه سعيد الأفغانى ورصف المبانى فى حروف المعانى للمالقى المتوفى سنة سبعمائة وإحدى وسبعين -بتحقيق أحمد خراط ،ونشره المجمع العربى بدمشق عام ألف وتسعمائة وخمسة وسبعين ومعجم الأدوات النحوية وإعرابها فى القرآن الكريم -للسيوطى المتوفى سنة تسعمائة وإحدى عشرة ،وهو النوع الأربعون من كتاب الإتقان فى علوم القرآن ،وقد قام بتخليصه وتحقيقه الشيخ عبد العزيز عز الدين السروان،ويوسف على بديوى، وقد طبع فى دمشق عام ألف وتسعمائة وثمانية وثمانين[٤٥]، إلى غير ذلك من المؤلفات النحوية المتنوعة المتعددة المناهج والمباحث ،وما كان للأستاذ إبراهيم مصطفى أن يتنكر لهذه الجهود العظيمة – التى لا يزال يتأثر لاحقها بسابقها ،وإذا كان المؤلف يرى تقصير النحاة فى دراسة الأساليب :كطرق الإثبات والنفى ،والتوكيد، والتوقيت،والتقديم والتأخير،وغيرها من صور الكلام قد مروا بها

[٤٥]- مقدمة معجم الأدوات النحوية وإعرابها فى القرآن الكريم /٧

مــن غــير درس،إلا ما كان منها ماسا بالإعراب[46] -فإن هذا اتهــام لا يوافقــه الواقــع الــنحوى ،لأن الــنحاة لم يغفلوا هذه الأســاليب، فعــالجوا فــى كتــبهم -الإثــبات والــنفى،والتأكيد والاستفهام، والتعريف والتنكير،والقسم،ولم تغادر شيئا مما يجب أن يكــون،ومما يرغب فيه المؤلف إلا أفاضت القول فيه،وطوت حواشيه وأطرافه [47].

رأيه فى دراسة الأدوات النحوية

لم يتهم الأستاذ إبراهيم مصطفى النحاة القدماء- بالتقصير فــى دارســة الأســاليب الــنحوية :كأســاليب النفى، والتأكيد، والاســتفهام، وغــيرها -فقــط ،بل يتهمهم أيضا ،ويعيب عليهم دراســتهم لأدوات النفى -دراسة متفرقة حيث يدرسون كل أداة فى مكان من أبواب النحو،فيقول: "فالنفى مثلا كثير الدوران فى الكــلام ،مخــتلف الأســاليب فى العربية ،متعدد الأدوات ،ينفى بالحــرف ،وبــالفعل ، وبالاســم،وكان جديرا أن يدرس منفرداً لــتعرف خصائصــه،وتميز أنواعه وأساليبه ،ولكنه درس مفرقا علــى أبواب الإعراب ممزقا [48] كما يعيب عليهم أيضا -دراسة التأكــيد ،وأدواته- دراسة متفرقة على أبواب النحو أيضا ،مثل":

---

[46]-إحياء النحو /٣

[47]- النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة للأستاذ محمد عرفة /٢٧

[48]- إحياء النحو / ٣، ٤ .

(إن)،والتوكـيد في التوابع ،ونوني التوكيد في الفعل المضارع، فـيقول:" ومـثل الـنفي في ذلك التأكيد يدرسونه في باب(إن)، ويقرنون بـ(إن) المؤكدة-(أن) الواصلة، و(ليت) المتمنية ،لأنها أدوات تـتماثل فـي العمـل ،وإن تـباعد مـا بينها في المعنى والغـرض، وفي باب الفعل يذكرون نوني التوكيد، وأحكامهما ، لأثـرهما فـي إعـرابه،وفي بحث التوابع يجعلون للتوكيد بابا خاصا:يذكرون فيه عددا من الكلمات حكمها في الإعراب -حكم ما قبلها ،ولو جمعت أساليب التوكيد في العربية-ما ذكرنا وما لم يذكـر ويبيـن ما يكون تنبيها للسامع،وما يكون تأكيدا للخبر،وما يكـون تقويـة لرغـبة ،لكـان أقرب إلى أن تدرس كل أنواع التوكيد،ويبين لكل نوع موضعه،ولكان أدنى إلى توضيح أساليب العربـية وسـرها فـي التعبير"[٤٩]فالمؤلف كان ينتظر من النحاة القدمـاء -أن يصـنفوا أبواب النحو -تصنيفا قائما على مراعاة المعـاني،فهـو يتمنى أن تدرس أدوات النفي-مثلا -تحت باب واحـد،بغـض النظر عما بين هذه الأدوات من فروق نوعية،أو عملـية،فهـو لا يريد أن تدرس(ليس)في باب (كان)،ولا تدرس (لا)مـرة فـي باب(كان)،ومرة ملحقة بباب (إن)،وما فعل النحاة القدمـاء ذلـك -إلا مراعاة للعمل فقط،وهو ما يرفضه المؤلف

---

[٤٩]- إحياء النحو / ٥، ٦

انطلاقـــا مـــن دعوتـــه إلى اعتبارا الإعراب أو البناء،أو ضبط أواخر الكلمات –أساسا لدراسة النحو.

كذلـــك يدعو المؤلف إلى دراسة أدوات التأكيد – في باب مستقل أيضا بغض النظر عما بينها من فروق أخرى غير معنى التأكـــيد،ويـــرى المؤلف أن صنيع النحاة في دراسة الأساليب – تشـــتيت وتفريق لأبواب النحو،على حين نرى أن دعوة المؤلف إلـــى تصنيف الأدوات النحوية –تصنيفًا معنويا بحتا،بغض النظر عـــن كيفية استعمالها ،وموضعها من التركيب،وأثرها فيما بعدها فـــى إطـــار الســـياق ،ونوعهـــا –من حيث الفعلية ،والحرفية ، والاسمية –هى التى تؤدى إلى تشتيت الأبواب النحوية وتمزيقها – وإن كان القارئ – قد يقتنع بدعوته لأول وهلة، ولكنه لا يلبث أن يزول اقتناعه هذا بأدنى تأمل .

وهذه الدعوة من المؤلف –لم تكن بمعضلة على النحاة،فقد كان من السهل عليهم – أن يتبعوا هذا التصنيف،وليس معقولا أن يكـــون ذلـــك قد غاب عنهم ،ولكنهم اتبعوا المنهج الصحيح ،فى تبويب النحو،وهو المنهج الذي راعوا فيه –التشابه بين الأدوات– مـــن حيـــث العمل أولا،ثم من حيث النوع ،فقد درسوا (ليس)– مع(كان)،وأخواتها ،لأنها تشبهها – فى العمل ،وفى الفعلية ،وفى الـــنقص،وفى اختصاصها بالجملة الاسمية ،فكيف يتجاهلون كل هـــذه الوجوه فى الشبه،ويدرسونها مع أدوات النفى الأخرى،مع

أنهـــا لا تشـــبهها –شـــبها متفقا عليه –إلا في النفي،لأن (ما)و (لا)،و(إنْ)–لا تتفق مع (ليس)–إلا في النفي ،أما من حيث العمل –فإن الشبه بينها وبين (ليس)غير متفق عليه ،بل يجوز استعمال هذه الأحرف مهملة، ولذلك درسها النحاة ملحقة بباب (كان)، ولم يعدوها داخلة في الباب. وإذا ذهبنا إلى (لا) –فإننا نجد النحاة – قد درسوها ملحقة بباب (كان)تارة،وملحقة بباب (إن)تارة أخرى، ولـــم يفـــرقوا بيـــنهما –لمجرد اختلافهما في العمل ،حيث تعمل الأولى –عمل (كان)،وتعمل الثانية–عمل (إن) ،بل هما مختلفتان فـــي المعنى–وإن اتفقتا في إفادة النفي – غير أن كلامنهما –تفيد الـــنفي بطـــريق مخصـــوص ،فالعاملة –عمل (ليس)–تفيد نفي الواحـــد، أو نفـــي الجـــنس، وإفادتهـــا نفي الجنس–على سبيل الاحـــتمال، أمـــا العاملة عمل (إن)–فإنها تفيد –نفي الجنس على ســـبيل القطع أو التنصيص، فضلا عن كونها تشبه (إن)–في إفادة التأكيد،غير أنها تؤكد النفي[٠٠].

ولمـــا كانت (لن)،(لم)،و(لما)–تختص بالدخول على الفعل المضارع،فتؤثر فيه نصبا وجزمًا– درسوها مع الفعل المضارع مـــع بيان استعمال كل منها،والمعنى الذي تفيده فالجامع بين هذه الأدوات كلهـــا– هـــي النفي ،ولكن لكل منها خصائص معنوية واســـتعمالية وعملية، فلو درست هذه الأدوات تحت باب مستقل لأدى ذلـــك إلـــى دراسة أبواب مختلفة في النحو،ثم إن مراعاة

---

[٠٠]–راجع شرح الأشموني على الألفية مع حاشية الصبان عليه : ٢/ ٣ ،٤

العمل لكل أداة من هذه الأدوات،مما يجعلها فى الباب الذي تختص به -ليس عيبا،وليس إخلالا بمنهج النحاة ،لأن الغرض من دراسة النحو -وضع كل كلمة فى سياقها الصحيح من الجملة،والوقوف على مدى تأثرها بما قلبها،حتى يستقيم اللسان فى ضبط أواخر الكلمات،وهذه عناية لا ينبغى أن تنكر،ولا تمنع من دراسة الجملة العربية من شتى جوانبها .

على أن النحاة القدماء -لم يتفقوا على منهج واحد فى تناول الأبواب أو المسائل النحوية،بل صنفها كل منهم على حسب ما يراه.

وما قلناه فى النفى- ينطبق أيضا على الأساليب الأخرى: كالتأكيد ،فإن وسائل التأكيد فى اللغة،وأدواته -كثيرة ومتنوعة،منها ما له ألفاظ مخصوصة،ومنها ما يدرك من بناء الجملة نفسه ،ومن ألفاظ التأكيد - ما يعمل،ومنها ما لا يعمل .فضلا عن اختلاف ألفاظ التأكيد فى النوع والاستعمال،فمنها ما هو حرف ،ومنها ما هو اسم،ومنها ما هو مرتبط معين من الكلمات ،كارتباط (قد)-بالفعل الماضى،أو المضارع،وكارتباط النون بالفعل المضارع أو الأمر وكارتباط اللام بالمبتدأ ،وبما بعد (إن)المكسورة،أو بجواب القسم،أو بجواب(لو)ومن ألفاظ التوكيد - ما هو مرتبط بباب واسع من أبواب النحو-وهو باب التوابع ،فكيف تدرس هذه الأدوات أو الألفاظ تحت باب مستقل

بمعزل عن أبوابها التى تتطلبها ،فكان لابد أن تدرس فى أبوابها، على أن النحاة لم يهملوا توضيح معناها الذي تفيده فى التركيب .

وعلى الرغم من دراسة النحاة -للأدوات والأساليب – فى أبواب متعددة ،على حسب خصائصها وارتباطها بهذه الأبواب – فإن كثيرا من النحاة -لم يهمل دراسة الأدوات أو الأساليب دراسة مستقلة،راعوا ما بينها من شبه معنوى-كما دعا المؤلف،وأمامنا نماذج كثيرة لا يتسع المقام لعرضها ،وحسبنا نقدم مصنف فى النحو- وهو كتاب سيبويه،فالمتتبع لموضوعاته-يجده عالج كثيرا من الأساليب والأدوات- في دراسة مستقلة ،ومن ذلك -تناوله لأساليب النفى،فهو يذكر هذه الأبواب المتتالية،وكلها يدور حول النفى،وهى:" هذا باب النفى بلا"،"هذا باب المنفى المضاف بلام الإضافة "،هذا باب يثبت فيه التنوين من الأسماء المنفية،"هذا باب وصف المنفى"،هذا باب لا يكون الوصف إلا منونا " ،"هذا باب لا تسقط فيه النون إن وليت لك،"هذا باب ما جرى على موضع المنفى لاعلى الحرف الذي عمل فى المنفى"،"هذا باب ما لا تغير فيه الأسماء عن حالها التى كانت عليها قبل أن تدخل لا" ،"هذا باب لا تجوز فيه المعرفة إلا أن تحمل على الموضع"،"هذا باب ما إذا لحقته لا لم تغيره عن

حالـــه الـــتى كـــان عليها قبل أن تلحق "[51]فإن سيبويه فى هذه الأبواب –قد تناول (لا)،فتحدث عنها فى حال كونها عاملة عمل (إن)،متتـــبعا صـــور مـــا دخلـــت عليه إعرابا وبناء،ثم تحدث عنها،وهى مهملة ،فلا تتغير الجملة بعدها اسمية كانت أو فعلية.

وفى موضوع آخر يتناول سيبويه طريقة نفى الفعل،فيقول "وهذا باب نفى الفعل ،إذا قال :فعل فإن نفيه لم يفعل ،وإذا قال : قد فعل –فإن نفيه لما يفعل ،وإذا قال :لقد فعل –فإن نفيه ما فعل، لأنـــه كأنـــه قال :والله لقد فعل ،فقال :والله ما فعل،وإذا قال :هو يفعل،أى هو فى حال فعل ،فإن نفيه ما يفعل وإذا قال :هو يفعل، ولـــم يكـــن الفعل واقعا فنفيه لا يفعل،وإذا قال :ليفعلن– فنفيه لا يفعل، كـــأنه قال : والله ليفعلن، فقلت :والله لا يفعل ،وإذا قال : ســـوف يفعل –فإن نفيه لن يفعل " [52] فإن سيبويه –فى هذا الباب الموجـــز– بيّـــن مـــا هو نفى للماضى غير المؤكد،وما هو نفى للماضى المؤكد،وما هو نفى للحال ،وما هو نفى للمستقبل المؤكد مـــنه، وغير المؤكد،وما هو نفى للمستقبل الواقع بعد التسويف [53] فهـــو لا يخـــص أداة نفى –بالحديث ،ولكن حديثه ينصب على طـــريقة نفى الفعل الماضى،والمضارع ،ويوازن بين أنماط من

٥١– الكتاب ٢/ ٢٧٤ : ٣٠٩

٥٢– الكتاب ٣/ ١١٧

٥٣– النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة للأستاذ محمد عرفة / ٥٠

التعبير في حالة الإثبات، وفي حالة النفي،وهذه الموازنات تقوم علـى اعتـبارات معنوية دلالية بحتة لا صلة لها بالإعراب أو البناء.

وقد اتجه جماعة من النحاة إلى التصنيف المعجمي للنحو، فتـناولوا الأدوات تـناولا قائمـا على تصنيفها حسب الحروف الهجائـية، وقـد ذكرنا آنفا- طائفة من هذه المصنفات،ولعل من أشـهرها وأوسعها مغنيْ اللبيب لابن هشام،فقد تناول كل أداة من الأدوات النحوية ،فدرسها دراسة مستقلة ،مبينا حقيقتها ومعناها ، وعملهـا ، وكيفـية اسـتعمالها ،فهو علي سبيل المثال – حينما تناول(لا)-فإنه قسمها إلى ثلاثة أوجه :

الوجه الأول- (لا) النافية،وهذه تأتي على خمسة أنواع :

١- (لا) العاملة عمل (إن) ،وهنا يقارن بينها وبين (إن)

٢- (لا) – العاملة عمل (ليس)،وهنا يقارن بينها وبين (ليس)

٣- (لا) العاطفة ،وهنا يبين شروط العطف بها.

٤- (لا) الجوابية،وهي المقابلة لـ (نعم)

٥- (لا) المستعملة في غير هذه الأنواع في تراكيب مختلفة .

الوجـه الـثاني – (لا) الناهية،وهي المختصة بالفعل المضارع الجازمة له .

الوجـه الثالـث – (لا)الزائـدة التي تدخل الكلام لمجرد توكيده وتقويته "[٥٠].

---

[٥٠]- مغني اللبيب ١/٢٦٤ :٢٨١

وهكذا فإن النحاة -لم يتركوا صغيرة أو كبيرة من الأساليب النحوية - إلا أفاضوا فى شرحها وبيانها،سواء أكان تناولهم لها من خلال الأبواب النحوية المختلفة،أم كان تناولا مستقلا من خلال أداة من الأدوات ،وقد قام الدارسون المحدثون بدراسات عديدة للأساليب النحوية ،وجعلوها دراسات مستقلة،فكم من رسائل -فى الماجستير والدكتوراه - قدمت فى دراسة الأساليب المختلفة -دراسة مستفيضة،وهذه سنة التطور ،فاللاحق يتدارك ما وقع فيه السابق من نقص أو تقصير،ويا ليت المؤلف بدلا من أن يحمل على النحاة- قد تدارك ما رآه نقصا فى مناهج النحاة،فلملم شتات المبعثر،وجمعه فى دراسة مستقلة،ولكنه اكتفى بتوجيه النقد اللاذع، واللوم والتهكم .

رأيه فى العامل النحوى

ثم يتعرض المؤلف لنظرية العامل النحوى-التى أفاض فيها النحاة درسا وتحليلا وتطبيقا ،فأنكر أن يكون للعامل النحوى-وجود،كما أنكر أن يكون للعامل أثر فى الحركات الإعرابية وفى ذلك يقول :"أكب النحاة على درس الإعراب وقواعده فوق ألف عام، لا يعدلون به شيئا ،ولا يرون من خصائص العربية ما ينبغى أن يشغلهم دونه،وألفوا فيه الأسفار الطوال،وأكثروا من الجدل والمناقشة فى تعليله وفلسفته ،حتى تركوا نحو العربية أوسع الأنحاء أسفارا وتأليفا وفلسفة

وجدلا.أساس كل بحثهم فيه أن الإعراب أثر يجلبه العامل ،فكل حركة من حركاته،وكل علامة من علاماته- إنما تجئ تبعا لعامل في الجملة -إن لم يكن مذكورا ملفوظا- فهو مقدر ملحوظ"[٥٥]، وأخذ المؤلف ينعى على النحاة عنايتهم بالعامل، وشرحهم لأنواعه وشروطه حتى تكاد نظرية العامل عندهم - تكون هي النحو كله ،يقول :" أليس النحو هو الإعراب، والإعراب أثر العامل ؟! فلم يبق إذا للنحو إلا أن يتتبع هذه العوامل: يستقرئها ويبين مواضع عملها ، وشرط هذا العمل ، فذلك كل النحو"[٥٦] ، مما جعلهم يضعون مصنفات خاصة حول العامل : كالعوامل المئة لعبد القاهر الجرجاني ، ودونوا للعامل شروطا وأحكاما ، هي عندهم فلسفة النحو ، وسر العربية ، ثم أخذ المؤلف يفصل أبعاد هذه النظرية عند النحاة،فكل علامة من علامات الإعراب -هي أثر لعامل،ولا يجتمع عاملان على معمول واحد،فإذا وجد ما ظاهره أنه سلط عاملان على معمول- جعلوا لأحد العاملين التأثير في اللفظ،وللآخر التأثير في الموضع،كما في: (بحسبك هذا)،(رب رجل لا يحمل قلب رجل)، ولرفضهم أن يعمل عاملان في معمول واحد -خلقوا باب التنازع في العمل ،وما فيه من قواعد وأحكام ليس يخفى ما بها من

---

[٥٥]- إحياء النحو :٢٢

[٥٦]-إحياء النحو : ٢٢

اعتســاف وتعقــيد،كما قرروا أن الأصل فى العمل -للأفعال ، وأنهــا لا تعمل إلا فى الأسماء ولا ترفع إلا اسماً واحدا،ولكن قد تنصــب أكثر من اسم، وهم يفرقون بين الأفعال في العمل -من حيــث القــوة والضعف، فالفعل الجامد -أضعف فى العمل -من المتصــرف، ولذلك لا يتقدم معموله عليه،مثل :(نعم)و(بئس)،ولا يعمــل من الأسماء-إلا ماله شبه بالفعل ،كما أن للحروف عملا فــى الأســماء والأفعال،بشرط أن يكون مختصا بما يعمل فيه: كاختصــاص حــروف الجــر بالأسماء، واختصاص النواصب والجوازم بالأفعال، والأصل فى مرتبة العامل عندهم -أن يكون متقدما ،ولا يتأخر عن معموله -إلا إذا كان قويا فى العمل ،وقد يعــترض العامل- ما يكفه عن العمل،أو ما يعلق عمله فى اللفظ دون المحــل،وكل مجموعة من العوامل تتفق فى العمل -جعلها النحاة بابا مستقلا :كباب (كان)،وباب (إن)،وباب (ظن)[٥٧]،وهكذا فــإن المؤلــف يشرح موقف النحاة من العامل النحوى ،والجدل الذى أثاره هذا العامل بينهم،كيف أنهم تأثروا فى نظريتهم هذه- بالمنطق والفلسفة،ويعيب عليهم أن جعلوا العوامل :كالموجودات الــتى تؤثــر فى غيرها ،على أن المؤلف لا يعيب على النحاة- تأثــرهم المطلــق بالفلســفة فى زمانهم الذى قد يحتم عليهم هذا الــتأثر،ولكن -كما يقول :"علينا أن ننظر مبلغ توفيقهم، إصابتهم

٥٧- إحياء النحو / ٢٣ :٢٨.

للغايـــة الـــتى ســـعوا إلـــيها وهى الكشف عن أحكام الإعراب وأسراره "[58].

ثـــم أخـــذ المؤلف ينقد نظرية العامل عند النحاة ،فيبين عيوبها ، ومالها من أثر سلبى على الواقع اللغوى،ونلخص هذا النقد –فيما يلى :

الأول – ما أدت إليه هذه النظرية – من كثرة التقدير ،ففى نحو: (زيـــدا رأيـــته)– يقـــدرون : (رأيت زيدا رأيته)،وفى نحو قوله تعـــالى"وإن أحـــد من المشركين استجارك"[59]– يقدرون : [وإن استجارك أحد من المشركين استجارك]،إلى غير ذلك من أبواب الإغراء والتحذير وقطع النعت.

الثانى –أن كـــثرة التقدير –أدت إلى ضياع النحو وأحكامه،كما أدى إلـــى احـــتمال الكـــلام أكثر من وجه إعرابى ،فهم يقدرون العـــامل رافعـــا،فيرفعون،ويقدرون العامل ناصبا،فينصبون،دون مراعاة لما يؤدى إليه هذا الاختلاف من اختلاف فى المعنى.

الثالـــث –أن الـــنحاة بالتزامهم أصول فلسفتهم أضاعوا العناية بمعانى الكلام فى أوضاعه المختلفة،فهم يجوزون فى نحو قولهم: (كـــيف أنـــت وأخوك)–النصب على المفعول معه،والرفع على العطـــف ، ولكنهم يضعفون النصب على المفعول معه،لعدم تقدم

---

[58]– إحياء النحو / ٣٣ ، ٣٤.

[59]– التوبة : ٦.

فعـل أو شـبهه علـيه ،ولـم يـراعوا الفرق فى المعنى بين التركيبيـن، حيث يفيد العطف السؤال عنه،وعن أخيه،أى:(كيف أنـت، وكيف أخوك)،على حين يفيد المفعول معه –السؤال عن صلته بأخيه.

الـرابع –أن نظرية العامل –أدت إلى كثرة الجدل والخصومة بين النحاة فى كل باب من أبواب النحو–حول تحديد العامل،ومن ذلك خلافهم فى عامل المفعول به،هل هو الفعل أو شبهه، أو هو الفاعل وحده،أو هو الفعل والفاعل معا ،أو هو معنى المفعولية– إلى غير ذلك من الأبواب النحوية.

الخـامس –أن نظرية العامل –لم تف بما أراده النحاة ،فلم يروا لكـل معمـول – عاملا موجودا ملفوظا به،فاضطروا إلي تقدير العـامل المعنوى: كرافع المبتدأ عند البصريين –وهو الابتداء ، وكعامل الخلاف عند الكوفيين –فى الظرف المخبر به فى نحو: (زيد عندك)،وفى المفعول معه [٦٠]

وينـتهى المؤلف من هذه الوجوه النقدية لنظرية العامل – إلـى القول :" على أن أكبر ما يعنينا فى نقد نظريتهم أنهم جعلوا الإعراب حكما لفظيا خالصا يتبع لفظ العامل وأثره ،ولم يروا فى علامـته إشارة إلي معنى ولا أثر فى تصوير المفهوم ،أو إلقاء

---

[٦٠]- راجع أحياء النحو / ٣٤ :٤١

ظـــل على صورته"، ثم يحاول المؤلف أن يستعيض عن العامل بمـــا تشـــير إلـــيه كل علامة إعرابية من معنى ،فيقول :" ونحن نحاول أن نبحث عن معاني هذه العلامات الإعرابية ،وعن أثرها فـــي تصوير المعنى،فإن أتمت لنا الهداية إلي هذا،وجدنا عاصما يقيـــنا من اضطراب النحاة،وحكما يفصل في خصوماتهم العديدة المتشـــعبة ، ولم يكن لنا أن نسأل عن كل حركة ما عاملها،ولكن ماذا تشير إليه من معنى"[١١] .

وقـــبل أن نســـير مـــع المؤلف ،لننظر كيف يربط بين العلامات الإعرابـــية ومعانيها –يجدر بنا أن نعقب على موقف النحاة من العـــامل قديمـــا وحديثا ،فإن العامل النحوى–من الأسس التى قام علـــيها بناء النحو العربى،وليس الأستاذ إبراهيم مصطفى –أول من أنكر نظرية العامل ودعا إلى طرحها ،بل أنكرها غير واحد، ولعـــل أول من أنكر أن يكون العامل جزءا من الكلام :كالفعل – ابن جنى،حيث يقول " ألا تراك إذا قلت :ضرب سعيد جعفرا،فإن (ضـــرب)لـــم تعمـــل فى الحقيقة شيئا،وهل تحصل من قولك : (ضرب)–إلا على اللفظ بالضاد والراء والباء على صورة فعل ، فهـــذا هو الصوت،والصوت مما لا يجوز أن يكون منسوبا إليه الفعل ،وإنما قال النحويون:

[١١]– إحياء النحو /٤١ ،٤٢.

عـــامل لفظـــي ،وعامل معنوي،ليروك أن بعض العمل يـــأتي مســـببا عـــن لفـــظ يصـــحبه :كمررت بزيد،وليت عمرا قائم،وبعضه يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به،كرفع المبتدأ بالابـــتداء،ورفـــع الفعـــل لوقوعـــه موقـــع الاســـم ،هذا ظاهر الأمـــر ،وعليه صفحة القول ، فأما في الحقيقة ومحصول الحديث -فـــالعمل مـــن الرفع والنصب والجر والجزم- إنما هو للمتكلم نفسه، لا لشيء غيره"[٦٢]

فإن ابن جني -في هذا النص -يرفض أن يكون العامل - فـــي الـــرفع، أو النصـــب ،أو الجـــر ،أو الجزم - هو الفعل،أو الحـــرف،أو غيرهما من العوامل المعنوية ،بل العامل الحقيقي - هـــو المـــتكلم نفسه،ولكن النحاة نسبوا العمل إلى الفعل وغيره - نسبة مجازية،وذلك لمصاحبة الفعل أو غيره للمعمول.

ثـــم جـــاء من بعده ابن مضاء الأنـــدلسي،فبالغ في إنكار العامل، وقد عقب على قول ابن جني -بقوله:

" فـــأكد المـــتكلم بنفسه ليرفع الاحتمال،ثم زاد تأكيدا بقوله: (لا لشـــيء غيره)،وهذا قول المعتزلة ،وأما مذهب أهل الحق -فإن هـــذه الأصوات- إنما هي من فعل الله -تعالى ،وإنما تنسب إلى الإنسان:كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية "[٦٣].

---

[٦٢]- الخصائص : ١ /:١١٠، ١١١

- الرد على النحاة :٧٧

فابـــن مضـــاء يوافق ابن جنى فى أن بعض الكلام- لا يحدث تأثيرا فى بعض ،غير أنه يخالفه فى نسبة هذا الأثر،حيث ينسبه ابـــن جنى إلى المتكلم نفسه -نسبة حقيقية ،على حين ينسبه ابن مضاء حقيقة إلى الله تعالى ،ويجعل نسبته إلى المتكلم -مجازية ، ولكـنهما -فـى الحقيقة- متفقان على إنكار العامل على نحو ما ذكر النحاة .

ولمـــا عاب الأستاذ إبراهيم مصطفى على النحاة القدماء نسبة العمل رفعا،أو نصبا،أو جرا ،أو جزما-إلى ما أطلقوا عليه -عوامل -نسبة حقيقية -كان رد الأستاذ محمد عرفة عليه -بأن النحاة القدمــاء- "قد اختلفوا فى عامل الإعراب ،فمنهم من قال: إن العـــامل هـــو المـــتكلم وما يسمى عوامل هى علامات على النصب والرفع والجر ومنهم من يقول: إن العامل -هو المتكلم ، ومـــا يسميه النحاة عوامل -هى آلات فى العمل،وقد نسب الفعل إلـــيها،لأن مـــن لغة العرب أن تنسب الفعل إلى الآلة،تـــقول : قطعت السكين ،كما تقول :قطعت بالسكين "[١٤].

ويخـــرج الأستاذ محمد عرفة – من وراء عرضه لآراء بعض النحاة فى العامل إلى نتيجة يخالف بها ما قطع به الأستاذ إبراهيم مصطفى ،فيقول الأستاذ محمد عرفة :" إننى خرجت من هـــذا البحث – بنتيجة تناقض النتيجة التى خرج بها المؤلف ،فقد

---

[١٤]- النحو والنحاة : ٨٨.

ذهب المؤلف إلى أن النحاة يذهبون إلى أنها عوامل على الحقيقة ، ويأبون أن يكون المتكلم هو العامل .

أما أنا فالبحث تأدى بى إلى أن النحاة – يرون أن المتكلم هو العامل ،أما الأفعال والحروف والأسماء– التى تسمى عوامل –فهى إما علامات ،وإما آلات فى العمل "[١٥].

فلم يختلف الأستاذ محمد عرفة – عن الأستاذ إبراهيم مصطفى – فى إنكار العامل النحوى ،باعتباره عاملا حقيقيا محدثا التأثير رفعا أو نصبا أو جرا أو جزما،وإنما يريد الأستاذ محمد عرفة أن يبين أن الأستاذ إبراهيم مصطفى –ليس أول من هدم نظرية العامل،كما يريد أن يثبت له –أن النحاة القدماء –برآء مما رماهم به الأستاذ إبراهيم مصطفى من أنهم جميعا –نسبوا العمل –إلى العوامل –نسبة حقيقية،ولم ينسبوه إليها نسبة مجازية ،باعتبارها علامات أو آلات.ونستطيع بعد ذلك أن نقول :إن هذا الخلاف – بين النحاة حول حقيقة العامل النحوى –إنما هو خلاف عقلى فلسفى ،لأنه مبنى على أنهم نظروا إلى العامل ،كأنه كائن حى : هو الذي يرفع أو ينصب أو يجر أو يجزم ،هذا ما دفع بعضهم إلى القول تارة– بأنه المتكلم ، وتارة–بأنه هو الله –تعالى،ولو أنهم نظروا إلى العامل نظرة لغوية بحتة بعيدة عن المنطق والفلسفة –لما وقعوا في هذا الجدل والخلاف ولوجدوا أنفسهم

---

[١٥]– النحو والنحاة : ٨٩ .

متفقيـــن على أن الفاعل -مثلا -مرفوع،لارتباطه بالحدث: فعلا كـــان ،أو مصدرا،أو وصفا- على جهة الإسناد ،وأن المفعول به -منصوب ،لارتباطه بالحدث -على جهة التعدية ،فإن الفعل إذا، أو مـــا يشـــبه الفعل -هو الذي أحدث هذا التأثير المعنوي-الذي ترتـــب عليه الرفع أو النصب ، وهذا التأثير- قد تم داخل إطار الجملـــة ،نتـــيجة ارتـــباط الحدث -ارتباطا معينا،من جهة معينة بـــالمفعول ،فلو أن النحاة -نظروا إلى العامل هذه النظرة اللغوية القائمـــة علـــى فهـــم العلاقات بين كلمة وأخرى -لما وقعوا في الجـــدل العقلي ،ولا عيب في تقدير النحاة لعامل محذوف ،حيث بقي أثره رفعا أو نصبا ،لأن الحذف من سمات العربية،وأنه لون مـــن الإيجاز-الذي هو من دلائل البلاغة في الكلام،ثم إن تقدير العـــامل المحـــذوف -يـــؤدي إلى رد الجملة إلى أصلها :فعلية كانت،أو اسمية،ويقسم ابن مضاء -الحذف - ثلاثة أقسام :

الأول - محـــذوف لا يتم الكلام إلا به،وقد حذف ،لعلم المخاطب بـــه،كقولـــك لمـــن رأيته يعطي الناس: (زيدا)،أي: (أعطِ زيدا)، فيحذف الفعل ،وهو مراد،وإن صرح به-تم الكلام ،ومنه قول الله -تعالى:

﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾ [16] ،وقوله تعالى: ﴿وَيَسْـــأَلُونَكَ مَـــاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾[17]،على قراءة من نصب ،

---

[16]- النحل :٣٠.

[17] - البقرة :٢١٩.

وكذلــك مــن رفع،[68] وقوله عز وجل ﴿ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا ﴾[69] ، والمحذوفــات –في كتاب الله –تعالى ،لعلم المخاطبين بها كثيرة جدا ،وهي إذا أظهرت تم بها الكلام وحذفها أوجز وأبلغ.

والــثاني – محذوف لا حاجة بالقول إليه ،بل هو تام دونه،وإن ظهــر كــان عيبا ،كقولك :(أزيد ضربته)،قالوا إنه مفعول بفعل مضمر، تقديره:(أضربت زيدا)،وهذه دعوى لا دليل عليها إلا ما زعمــوا مــن أن (ضــربت)– من الأفعال المتعدية إلى مفعول واحــد،وقد تعدى إلى الضمير ولابد لزيد من ناصب،إن لم يكن ظاهرا– فمقدر ،ولا ظاهر،فلم يبق إلا الإضمار .

الثالــث – محــذوف،إذا أظهر –تغير الكلام عما كان عليه قبل إظهــاره، كقولــنا :(يا عبد الله)،وحكم سائر المناديات المضافة والنكرات،لأن (عبد الله)– منصوب عندهم بفعل مضمر ،تقديره: (أنــادي)،فــإذا أظهــر الفعل –تغير الكلام ،وصار خبرا.[70] فابن مضــاء –يقسم التقدير –إلى مقبول،وغير مقبول ،وكان لابد أن نضــع فــي اعتبارنا –أن النحاة– فرقوا بين المحذوف جوازا – الــذي يجــوز التصريح به أيضا ، والمحذوف وجوباً – الذي لا يجوز التصريح به، فليس معنى تقديرهم للاسم المنصوب المتقدم

---

[68]- رفع (العفو) –قراءة أبي عمرو،والنصب –قراءة للباقين –حجة القراءات لأبي زرعه : ١٣٣

[69]- الشمس :١٣.

[70]- الرد على النحاة / ٧٨ :٨٠

على الفعل المشغول عنه بضميره – فعلا ناصبا له– جواز ذكر هذا المحذوف فى الكلام المستعمل،وكذلك الحال –فى المنادى ، فهم يشيرون إلى الأصل المرفوض فى الاستعمال ،ولا يعنون بذلك جواز استعماله– ولقد حاول الدكتور تمام حسان– أن يأتى بتفسير للعامل النحوى من شأنه أن يقضى على هذا الخلاف المحتدم بين النحاة ، وأن يأتى بنظرية بديلة للعامل هى أوسع وأشمل – لتفسير العلاقات بين الكلمات فى سياق الجملة ،ولم يقتنع بما أتى به ابن مضاء،إذ"لم يأت بتفسير مقبول لاختلاف العلامات الإعرابية باختلاف المعانى النحوية ،ولم يقم مقام العامل فهما آخر لهذه العلاقات غير قوله :إن العامل هو المتكلم، فجعل اللغة بذلك أمرا فرديا يتوقف على اختيار المتكلم ،ونفى عنها الطابع العرفى الاجتماعى الذي هو أخص خصائصها "[٧١].

كذلك لم يقتنع الدكتور تمام حسان –بمحاولة الأستاذ إبراهيم مصطفى فى إلغاء نظرية العامل حيث اكتفى بهذا الفهم المبهم القاصر لطبيعة هذه الحركات ،وهو فهم يبدو قصوره وإبهامه[٧٢]، وهو جعله الحركات دالة على معانى محدودة،فالضمة –علم الإسناد، والكسرة–علم الإضافة ،والفتحة علم الخفة .

[٧١]– اللغة العربية معناها ومبناها /١٨٥

[٧٢]– اللغة العربية معناها ومبناها /١٨٥

وبعـــد نقده لهاتين المحاولتين – بنى الدكتور تمام حسان – نظريته فى فهم العلاقات النحوية –التى أسماها بالقرائن النحوية –على ما ذكره عبد القاهر الجرجانى من فكرة التعليق ،وفى ذلك يقـــول الدكتور تمام حسان: "وفى رأيى –كما كان فى رأى عبد القاهـــر على أقوى احتمال –أن التعليق هو الفكرة المركزية فى الـــنحو العربـــي ،وأن فهم التعليق على وجه كاف وحده للقضاء علـــى خرافة العمل النحوى والعوامل النحوية ؛لأن التعليق يحدد بواســـطة القرائن –معانى الأبواب فى السياق ،ويفسر العلاقات بيـــنها على صورة أوفى وأفضل واكثر نفعا فى التحليل اللغوى لهذه المعانى الوظيفية النحوية"[٧٣] وقد شرح الدكتور تمام حسان– مفهـــوم التعلـــيق الـــنحوى – تحت نوعين من القرائن ،وهما : القرائن المعنوية ، والقرائن اللفظية،وهذان النوعان من القرائن – يـــندرجان تحـــت التعلـــيق،فالتعليق إذا –هو الإطار الضرورى للتحليل النحوى ،أو كما يسميه النحاة:الإعراب .[٧٤]

وبالتأمل والنظر فيما أثاره النحاة حول العامل النحوى – لا نجدهـــم رافضين لهذا العامل باعتباره ارتباطا أو علاقات بين العـــامل والمعمول ،ولكنهم يرفضونه باعتباره أمرا وجوديا خالقا للعلامـــات الإعرابية ومن ثم لا يختلف النحاة قديمهم وحديثهم –

---

[٧٣]– اللغة العربية معناها ومبناها / ١٨٩

[٧٤]– المرجع السابق

فـــي هذه العلاقات اللغوية بين الكلمات في سياق الجملة ،ومن هـــذه العلاقـــات –ما يرجع إلى المعنى – وهى ما أطلق عليها الدكتور تمام حسان –القرائن المعنوية: كعلاقة الإسناد،وهى التى تكـــون بين الفعل والفاعل،وعلاقة التعدية ،وهى التى تكون بين الفعـــل والمفعـــول به،ومنها ما يرجع إلى اللفظ– وهى ما أطلق علـــيها– القرائن اللفظية: كقرنية الرتبة ،وقرنية الصيغة،ونرى أن هذا الفهم الواسع للعوامل النحوية –لا يعنى إلغاءها ،وإنما هو شـــرح وتوضيح وفهم جديد للعلاقة بين العامل والمعمول ،وهل أراد النحاة القدماء –بنظرية العامل النحوى –عندهم –إلا إدراك هذه العلاقات السياقية،وفهم ظاهرتى التأثير والتأثر بين الكلمات فى إطار السياق.

ولعـــل الأستاذ محمد عرفة فى رده على الأستاذ إبراهيم مصـــطفى –فـــيما يـــتعلق بنظرية العامل النحوى عند النحاة – باعتـــباره موجـــدا للحـــركات الإعرابية –قد أدرك هذا المفهوم للعلاقـــات السياقية،حيث قال –بعد أن بين فساد نظرية العامل – كمـــا فهمها المؤلف عند النحاة: " أما إذا كانت نظرية العامل – عند النحاة –ليست كذلك هى تتلخص فيما يأتى :

إن حـــركات الإعـــراب – دوال على معان تركيبية ،وإن هـــذه المعـــانى لا تدخلها إلا فى التركيب ،وتعلق بعض الكلمات بـــبعض ، فالكلمـــة التى بارتباطها وجدت هذه المعانى –تسمى

عوامـــل فى الحركات ، لأنها أوجدت المعنى الذى استحقت به الكلمـــة الضمة أو الكسرة أو الفتحة أو أن تسميتها عوامل لأنها علامات يرفع المتكلم إذا وجد بعضها ،وينصب إذا وجد بعضها، ويجـــر إذا وجـــد بعضـــها ،وأنه لا يكون معنى تركيبي إلا إذا وجدت كلمتان ارتبطت إحداهما بالأخرى على جهة الإسناد،وما بقي من كلمات – إذا وجد – يكون من متعلقات هاتين الكلمتين ، وأنه لم يوجد ذلك قدر ،ليستقيم المعنى" [٧٥]

وينتهى الأستاذ محمد عرفة من ذلك إلى القول بأن نظرية العـــامل –بهـــذا المفهـــوم –أحـــق بالبقاء،وستبقى ما بقيت اللغة العربية، وما بقى علم العربية،لأنها حق،إذ هى قانون من قوانين اللغة العربية،ولا ميل فيه ولا اعوجاج "[٧٦].

رأيه فى معانى الإعراب :

سبق أن ذكرنا أن الأستاذ إبراهيم مصطفى –أنكر نظرية العامل النحوى،كما أنكر أن تكون العلامات الإعرابية أثرا يجلبه العامل،واستبدل بذلك –أن لكل علامة إعرابية –معنى تشير إليه" فأما الضمة –فإنها علم الإسناد ،ودليل على أن الكلمة المرفوعة– يراد أن يسند إليها ،ويتحدث عنها .

وأمـا الكسـرة ،فإنها علم الإضافة ،وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها ،سواء كان هذا الارتباط بأداة ،أو بغير أداة ،كما فى (كتاب محمد) ،(وكتاب لمحمد)ولا تخرج الضمة ولا الكسرة عن الدلالة على ما أشرنا إليه ،إلا أن يكون ذلك فى بناء ،أو فى نوع من الإتباع.

أما الفتحة -فليست علامة إعراب ،ولا دالة على شيء،بل هـى الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب ،التى يراد أن تنتهى بها الكلمة كلما أمكن ذلك ،فهى بمثابة السكون فى لغة العامة.

فللإعـراب - الضمة والكسرة فقط،وليستا بقية من مقطع ، ولا أثـرا لعـامل من اللفظ ،بل هما من عمل المتكلم ،ليدل بهما على معنى فى تأليف الجملة،ونظم الكلام "[٧٢].

فهـذا هـو رأى المؤلـف فـى المعانى التى تشير إليها علامات الإعراب ،ولنا عليه الملاحظات الآتية :

الأولى -أنه استعمل الضمة والكسرة والفتحة- على أنها حالات إعرابية ، ولم يستعمل مصطلحات :الرفع،والنصب ،والجر،إذ قد يكون الاسم -مرفوعا ،بعلامة فرعية: كالألف ،والواو،وقد ينصـب بغير الفتحة :كالألف والياء ،والكسرة،وقد يجر بغير الكسرة، كالياء،والفتحة،وقد درج النحاة فى كتبهم-على التعبير بالضـمة ، والكسرة ،والفتحة-فى الحالات البنائية تفريقا بينها

[٧٢]- إحياء النحو : ٥٠

وبيـــن الحـــالات الإعرابـــية ،فلمـــاذا لـــم يقـــل:الرفع علم الإســـناد،والجر علم الإضافة، والنصب علم الخفة،حتى يكون تعبـــيره أشـــمل ، بغض النظر عما فى مذهبه من وجوه قابلة للجدل والمناقشة .

الثانـــية –أنـــه جعل الضمة – دليلا على أن الكلمة مسند إليها ، ومـــتحدث عـــنها ،ولا تخـــرج الضمة من هذه الدلالة–إلا فى حالات البناء،أو الإتباع،وبذلك يكون قد أخرج الفعل المضارع المجرد من الناصب والجازم ،والخبر عن المبتدأ ،أو عن (إن) أو إحدى أخواتها –وهو مسند ،لا مسند إليه .

الثالـــثة –أن المسند إليه – قد يكون منصوبا،وذلك إذا وقع اسما لـــ(إن)،أو إحدى أخواتها،وإذا وقع مفعولا أول –لأفعال القلوب أو الـــتحويل ،ألا تـــرى أن (محمدا)–فى قولنا (علمت محمدا كريما)–مسند إليه فى الحقيقية ،لأنه هو المتحدث عنه .

الـــرابعة –أنـــه لم يجعل الجزم فى الفعل المضارع من الحالات الإعرابـــية الـــتى لها معان تشير إليها ،فبم نفسر إذا الحالات الإعرابية للفعل المضارع:من رفع ،ونصب ،وجزم!

الخامســـة –أنه لم يجعل الفتحة –علامة إعراب ،ومن ثم –ليس لهـــا –معـــنى،بـــل تشير عنده إلى الخفة،وبذلك يكون قد وضع الأبـــواب النحوية التى تنصب فيها الكلمة– تحت علة الخفة ، فهـــل نصـــب المفعـــول به،والمفعول المطلق ،والمفعول له،

والمفعول فيه، والمفعول معه،والمستثنى ،والحال ، والتمييز، واسم (إن)،وخبر (كان)،لأن النطق بها- أخف من النطق بالمسند إليه ،أو من المجرور بالحرف أو الإضافة،وإذا كان الأمر كذلك فلماذا نصب اسم(إن) -وهو مسند إليه،ولماذا نصب خبر (كان)-وهو مسند ، كيف نفرق بين كل منصوب ومنصوب مما عدّه النحاة فضلة.

السادسة -أنه جعل الفتحة -هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب -التي يراد أن تنتهي بها الكلمة كلما أمكن ذلك ،فهي بمثابة السكون عند لغة العامة،وهذا مخالف لقواعد الفصحى،فمن الثابت عند العرب -أنها لا تبدأ بساكن ،ولا تقف على متحرك ، ولذلك يأتون بهاء السكت بعد الحرف المتحرك الموقوف عليه،كما أنهم يأتون بهمزة الوصل،للتوصل بها إلى النطق بالساكن في أول الكلمة .[٧٨]

السابعة -بماذا يفسر المؤلف - الكسرة المنصوب بها المجموع بالألف والتاء،فهل هي علم الإضافة،وإذا لم تكن كذلك ،لأن المجموع بالألف والتاء حينئذ يكون من المنصوبات فهل تكون الكسرة علم الخفة لأنها نائبة عن الفتحة،وإذا كان يقصد - الفتحة ذاتها بكونها علما للخفة -فما دلالة الفتحة النائبة عن الكسرة في المجرور الممنوع من الصرف ،فهل تكون علما

---

[٧٨]- راجع الهمع للسيوطي ٢/٢١٠ / ٢١١.

للإضـــافة ومـــن ثم -فإننا لا نفهم من هذا الخلط ما إذا كان المؤلــف -يعــنى هذه الحركات الإعرابية الأصلية بذاتها ،أو يريد ألقاب الإعراب، ولكنه وقع فى الخلط بين المصطلحات .

الثامــنة - أن المؤلف - قد وقع فى التناقض ،حيث اتهم النحاة القدمــاء فــى أكثر من موضع فى كتابه -بأنهم لم يربطوا بين الحــركات الإعرابــية ،وما تشير إليها من معان ،فهو بعد أن عــاب على النحاة القدماء -قصر بحثهم فى الإعراب والبناء- قرر أنهم أخطئوا فى أمرين :

الأول :أنهــم حيــن حددوا النحو،وضيقوا بحثه،حرموا أنفسهم، وحــرمونا إذا اتبعــناهم مــن الاطلاع على كثير من أسرار العربية وأساليبها المتنوعة.

الـثانى:أنهــم رسموا للنحو طريقا لفظية،فاهتموا ببيان الأحوال المخــتلفة للفــظ من رفع أو نصب من غير فطنة لما يتبع هذه الأوجــه مــن أثر فى المعنى : يجيزون فى الكلام وجهين أو أكثر من أوجه الإعراب،ولا يشيرون إلى ما يتبع كل وجه من أثر فى رسم المعنى وتصويره"[٢١].

فهــو يرمى النحاة القدماء -بأنهم لم يفطنوا إلى ما يتبع الأوجه الإعرابية من اختلاف في المعنى ،وحينما أراد أن يربط بيــن الحــركات الإعرابية،ومعانيها -أقر بأن النحاة سبقوه إلى

---

[٢١]- إحياء النحو : ٧، ٨ ،وراجع أيضا ٣٥ وما بعدها .

ذلـــك، مســـتدلا بقول الزجاجى" إن الأسماء لما كانت تعتورها المعـــانى، فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة،ومضافا إليها ،ولم تكن في صورها وأبنيتها –أدلة على هذه المعانى ،بل كانت مشتركة– جعلـــت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعانى "[80] ثم عقب الأستاذ إبراهيم مصطفى على ذلك بقوله:

"وهذا الرأى كالأصل لما ذهبنا إليه،وإذا رأيت أن أصل رأينا من كلام المتقدمين ،فإنا نرجو أن تسايرنا فى درسه " [81].

فكيف يتبع النحاة القدماء في بيان المعانى التى تشير إليها الحـــركات الإعرابية،وقد رماهم من قبل –أنهم جعلوا الإعراب أمـــرا لفظـــيا لا أثر له فى المعنى ،ألا يدل ما ذكره الزجاجى ، وغيره –على أن النحاة القدماء فطنوا إلى أثر اختلاف الإعراب فـــى اخـــتلاف المعـــنى،وأن الإعراب له دور أساسى فى تحديد المعنى الوظيفى للكلمة فى إطار السياق ،ولم يفطن الزجاجى إلى دور الإعـــراب فقط فى تحديد هذه المعانى ،بل فطن إلى قرائن أخـــرى فى التركيب تتضافر مع الحركات الإعرابية فى الدلالة علـــى هذه المعانى،وفقد أشار إلى هذه القرائن بقوله :" ولم تكن فى صورها وأبنيتها –أدلة على هذه المعانى ،بل كانت مشتركة"، ولعلـــه يشـــير بذلـــك –إلى قرينة الرتبة مثلا فى تحديد المعنى

[80]– الإيضاح فى علل النحو : ٦٩ .

[81]– إحياء النحو : ٥٢– ٥٣.

الوظيفي للكلمة-إذا خفي الإعراب بأن كان مقدرا أو محليا ،في نحـــو :(أكرم موسى عيسى)،فإن قرينة الرتبة -هي التي تحدد الفاعل،والمفعول به ، وهي تقدم الأول ،وتأخر الثاني،وقد وضح الـــزجاجي - دلالـــة الحركات الإعرابية -على المعنى الوظيفي للكلمـــة -بضـــرب الأمثلة على ذلك،فقال :" فقالوا :ضرب زيد عمـــرا،فدلوا برفع (زيد)على أن الفعل له،وبنصب (عمرو)-على أن الفعـــل واقـــع بـــه.وقـــالوا : ضُـــرب زيد،فدلوا بتغير أول الفعل،ورفع (زيد)-على أن الفعل لم يسم فاعله، وأن المفعول قد نـــاب منابه.وقالوا :هذا غلام زيد،فدلوا بخفض زيد على إضافة الغلام إليه ،وكذلك سائر المعاني "[٨٢].

فـــإن ما ذكره الزجاجي مما تشير إليه حركات الإعراب من معان -ليس رأيا خاصا،وإنما هو تعبير عن موقف النحاة،ألم يجعلـــوا الرفع علامة على الفاعلية،وما يجري مجراها: كالمبتدأ أو الخـــبر ،ويجعلـــوا النصـــب -علامـــة على المفعولية،وما في حكمها، ويجعلوا الجر علامة على الإضافة،فهل نستطيع بعد ذلك أن نقـــول: إن الأســـتاذ إبراهيم مصطفى -قد أتى بجديد،بل ما نســـتطيع أن نقولـــه: إنـــه وقـــع فـــي التضـــارب والخلط بين المصـــطلحات ،وإلغـــاء بعض الدلالات الإعرابية :كإلغاء دلالة

---

[٨٢]- الإيضاح في علل النحو : ٦٩ .

النصـــب،وما أدى إليه ذلك من إلغاء كثير من الوظائف النحوية التي للنصب -دور كبير في تحديدها.

وفــيما يلي نسير مع المؤلف في شرحه لما ذهب إليه من كــون الضمة علما للإسناد ،وكون الكسرة علما للإضافة ،وكون الفتحة عارية عن الدلالة على أية وظيفة ،وإنها مجرد رمز للخفة يلجأ المتكلم إليها فيما ليس متحدثا عنه ،ولا مضافا إليه .

الضمة علم الإسناد :

يــرى المؤلــف أن الضــمة -علــم الإسناد بمعنى أن موضعها - المسند إليه المتحدث عنه ،ومن ثم كانت المرفوعات عــنده -ثلاثــة ، وهي المبتدأ ،والفاعل،ونائب الفاعل ،لأن هذه المــرفوعات-يجمعها مصطلح واحد،هو: مسند إليه ،وقد درس البلاغيون هذه الأنواع الثلاثة تحت هذا المصطلح ،وهو ما يرى المؤلــف -صحته -وإن كانت وجهة نظر البلاغيين قائمة على مــراعاة العلاقــة المعــنوية ، بغض النظر عما بينها من فروق نحويــة ،ويحــتج المؤلف لجعل هذه الأبواب الثلاثة -بابا نحويا واحــدا،وهــو : المسند إليه- بما صنعه البلاغيون،وأن سيبويه- سبقهم إلى ذلك ، حيث يقول المؤلف:" وهو اصطلاح آثره -من قبل علماء البيان، واستعملوه في كتبهم ،وجعلوا الأنواع الثلاثة - نوعا واحدا في العنوان ،وفيما أجروا من الأحكام ،بل إن سيبويه

قد سبقهم إلى هذا الاصطلاح ، واستعمل المسند إليه فيما يشمل هذه الأقسام ، وكرره في مواضع من كتابه"[٨٢].

فـالمؤلف يـرى دراسة هذه الأبواب -مجتمعة،ولكن ما صنعه البلاغيون -ليس حجة ،لأنهم -راعوا- كما قلنا - العلاقة المعـنوية بيـن المسند إليه والمسند،ثم إنهم تناولوهما من وجهة بلاغـية ،أي مـن حيـث الغـرض،ومن حيث المطابقة لحال المخاطـب، ومن حيث الذكر والحذف،والتقديم والتأخير،والخبر والإنشـاء،وربما اتبعوا سيبويه في ذلك ،لأنه تحدث عن المسند إليه والمسند -في كتابه من حيث ارتباط كل منهما بالآخر ،فقال "وهمـا ما لا يغني واحد منهما عن الآخر ،ولا يجد المتكلم منه بـدا، فمن ذلك :الاسم المبتدأ والمبني عليه -يعني الخبر -وهو قولـك : عبد الله أخوك، وهذا أخوك، ومثل ذلك :يذهب عبد الله فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء"[٨١] .

فـلا يـريد سيبويه أن يتحدث عن المسند إليه ،من حيث أحكامـه الـنحوية ،فقد خصص لهذا مواضع أخرى من كتابه ، ولكـن أراد أن يبين العلاقة بين طرفي الإسناد : كتمهيد للحديث عـن أحكام الجملة الاسمية والفعلية بعد ذلك ،ثم إن الحديث عن

---

[٨٢]- إحياء النحو : ٥٣ ، ٥٤.

[٨١]- الكتاب ١/ ٢٣.

قضايا المسند إليه والمسند عند البلاغيين – مما يختص به علم المعاني ، لا علم البيان–كما أشار المؤلف،وعلم المعاني –أقرب العلوم البلاغية إلى النحو ،بل كان مختلطا بالنحو ،كما نرى في كتاب سيبويه.

وقد جعل المؤلف –الضمة–علما للمسند إليه –الذي يشمل المبتدأ والفاعل،ونائبه ،وبذلك يكون قد أخرج خبر المبتدأ، وخبر (إن)، واسم (كان)،وهي من المرفوعات،وهي أيضا –إما مسند إليه: كاسم (كان)،أو مسند:كخبر المبتدأ،وخبر (إن)،أما اسم (كان)– فيمكن أن يدخل تحت الفاعل،أو تحت المبتدأ،لأنه متحدث عنه ،وأما خبر المبتدأ –فله منه موقف ،إذ يعده من التوابع ويدخل معه–بطبيعة الحال– خبر(إن)،لأن اسم(إن)– مرفوع عنده في الأصل –كما سنعرف ،يضاف إلى ذلك –تعبير المؤلف بالضمة، وكان من الأولى،أن يعبر بالرفع.وقد رتب المؤلف على ما ذهب إليه من أن الضمة– علم المسند إليه– أحكاما– نبينها فيما يلي:

الأول –أنه دعا إلى دراسة الفاعل،ونائبه،والمبتدأ– تحت باب واحد،وهو المسند إليه،لأنه لم يجد فرقا واضحا بين هذه الوظائف يدعو إلى الفصل بينها في الدراسة.

الثاني –أن النحاة –لم يفرقوا بين الفاعل،ونائبه في الأحكام ، ولذلك يرسم بعضهم لهما بابا واحدا،وفي هذا يقول المؤلف :"

وما الفرق بين (كسر الإناء) و(انكسر الإناء) إلا ما ترى بين صـــيغتي كُسر ، وانكسر،ما لكل صيغة من خاصة في تصوير المعنى ،أما لفظ (الإناء)-في المثالين-فمسند إليه -وإن اختلف المسند "[٥٥].

والحق أن النحاة فرقوا -في كتبهم- بين الفاعل ،ونائبه ، لذلك خصوا كلا منهما بدارسة مستقلة ،وحينما تناولوا النائب عن الفـــاعل -أشاروا إلى التشابه بينه وبين الفاعل في الأحكام ،ولم يعيدوا الحديث عنها ،وهي الأحكام التي تنتقل إليه من الفاعل بعد حذفـــه، وهي العمدية،والرفع، وتأنيث الفعل له جوازا أو جوبا - إن كـــان مؤنثا،وإفراد الفعل -إن كان مثنى أو مجموعا،وتأخيره عـــن الفعـــل، لكن هناك مسائل انفرد بها نائب الفاعل ،قد فصل النحاة الحديث عنها ،وكانت جديرة بأن تجعله يستقل بالدراسة ، ولـــو درس مـــع الفـــاعل -لكان من الضروري أن تدرس هذه المسائل الخاصة به،ونستطيع أن نذكر بعض الفروق بين الفاعل ونائـــبه -الـــتي من أجلها فصل النحاة بينهما في الدارسة-على النحو التالي:

أ- إن الفعل الذي يسند إلى نائب الفاعل - لابد أن تغير صورته مـــن مبـــني للفاعل -إلى مبني لما لم يسم فاعله،وقد بينت كتب النحو الطريقة التي تغير بها صورة الفعل .

---

[٥٥]- إحياء النحو :٥٤

ب- لابـد مـن الحديث عن حذف الفاعل،والأغراض المعنوية واللفظية –التي يحذف من أجلها .

جـ- لابـد مـن الحديث عما ينوب عن الفاعل بعد حذفه من الجملـة، وهنا تحدثوا عن نيابة المفعول به –إن وجد،كما تحدثوا عـن نيابة أحد المفعولين ،أو أحد الثلاثة ،وإذا لم يوجد المفعول بـه–ناب الجار والمجرور،أو الظرف ،أو المصدر ،على خلاف بيـن البصـريين والكوفيين في جواز نيابة أحد هذه الثلاثة مع وجـود المفعـول به [٨٦]،وقد وضعوا شروطا لنيابة كل من الجار والمجـرور، والظـرف ، والمصدر،وكل ذلك مبسوط في كتب النحو.

وما ذكره المؤلف من عدم وجود فرق بين كُسر الإناء ،وانكسر الإنـاء–حكم غير دقيق،فإذا كان بينهما تشابه في المعنى–فبينهما فـروق من الناحية النحوية، فالفعل – في الأول –متعد ،وقد بني للمفعـول ،ولكنه –في الثاني–لازم مبني للفاعل ،كما أن (الإناء) فـي المـثال الأول– مفعول به في الأصل ،وقد ناب عن الفاعل بعـد حذفه،للعلم به أو الجهل به،أما (الإناء)–في المثال الثاني – فهو فاعل،وهذا الفرق يؤدي إلى فرق معنوي ،وهو أن (الإناء)– في **المثال الأول** –كان كسره بفعل فاعل ،فالكسر واقع عليه ،أما –في **المثال الثاني** فلم يكسر بفعل فاعل،لكن الكسر قائم به ،وكل

---

[٨٦]- شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري ١/ ٢٩٠، ٢٩١ .

هــذه الفــروق –قــد وضعها النحاة في اعتبارهم عند دراستهم للفاعل،أو لنائبه.

ثــم إن دمــج الأبــواب النحوية الذي يدعوا إليه المؤلف يتــنافى مــع دعوتــه إلى تيسير النحو،حيث يقتضى الفصل بين الأبــواب–مراعاة الفروق الدقيقة بينها ،والوقوف أيضا على ما بينها من تشابه.

الثالــث– أن المؤلــف يدعــوا إلــى توحيد الفاعل والمبتدأ فى الدراســة– وإن كان النحاة قد فصلوا بينهما فى الدارسة،لما رأوا بينهما من فروق ،ولكن شيئا من الإمعان فى درسهما –كما يقول المؤلــف ينتهى إلى توحيد البابين واتفاقهما فى الأحكام ،وإلى أن هــذا التفريق قد – يكون منسجما مع صناعة النحاة فى الإعراب ولكنه مبعد عن فهم الأساليب العربية .

ومــن الفروق بين الفاعل والمبتدأ –التى من أجلها فصلوا بيــنهما فــى الدراسة –أن الفاعل –يجب تأخيره عن الفعل،على حيــن أن الأصل فى المبتدأ –هو التقديم ،ولكن المؤلف يرى أن المســند إليه فى الأسلوب العربي الصحيح يجوز تقديمه وتأخيره عن الفعل،فلا فرق بين أن يقال:(ظهر الحق)،وأن يقال : (الحق ظهر)، وكلا الكلامين عربى سائغ مقبول عند النحاة جميعا –وإن كان البصريون – يمنعون تقديم (الحق)على(ظهر)،وهو باق على

فاعليـــته .[٨٧] وهــذا الرأى لم يأت به المؤلف من تلقاء نفسه بل ســبقه إلــيه الكوفــيون ،حيث أجازوا تقديم الفاعل على عامله ،واستدلوا بقول الزباء:

ما للجمال مشيها وئيدا … أجندلاً يحملن أم حديدا[٨٨]

وقد خرج هذا البيت على أكثر من وجه ،حيث يجعلون ما ذكره المؤلف من قوله : (الحق ظهر)–من قبيل الجملة الاسمية –التى أخــبر فــيها عــن المبــتدأ بجملة فعلية مكونة من فعل وفاعله المستتر.

ولــم يتبــن مذهــب الكوفيين –الأستاذ إبراهيم مصطفى فقط،بل ســارت علــيه المدارس النحوية الحديثة ،فقد عارض كثير من الدارسين المحدثين مذهب البصريين،وعدوا التركيب المذكور : (الحق ظهر)–من قبيل الجملة الفعلية التى تقدم فيها الفاعل على الفعل، وقد دافع الدكتور محمود أحمد نحلة –عن هذا الاتجاه فى رده علــى المــبرد الذي دافع هو بدوره عن مذهب البصريين ، وأورد حججــا علــى صــحة مذهــبهم ،مــنها أن (عبد الله)فى قولــنا:(عــبد الله قام)–مبتدأ ،ولا يجوز اعتباره فاعلا،لأن فاعل الفعــل –ضــمير مســتتر، فلــو عد المتقدم فاعلا –لرفع الفعل فاعلين،وهو محال.

---

[٨٧]– راجع إحياء النحو : ٥٤ وما بعدها

[٨٨]– شرح الأشمونى على الألفية وحاشية الصبان عليه ٢/ ٤٦.

ومـــنها أن الفعـــل فى نحو هذا قد يرفع اسما ظاهرا حالا محل الضمير المستتر ،إذ يمكن أن يقال :(عبد الله قام أخوه).

ومـــنها –أن يدخـــل علـــى المبتدأ –ما يزيل حكمه،وهو الابتداء، فيقال:(رأيت عبد الله قام).

ومـــنها –أن الفعـــل فى نحو :(عبد الله هل قام)- لا يجوز عمله فـــيما قبل أداة الاستفهام.ومن ذلك –قولهم :(ذهب أخواك)،فإذا قـــدم الفاعل-صار التركيب:(أخواك ذهبا)،فلو عد المتقدم فاعلا لوحد الفعل [٩]".

هـــذه هـــى الحجج التى احتج بها المبرد على صحة مذهب البصريين، وقد حاول الدكتور محمود نحلة أن يفند هذه الحجج، فقال :"وقد نردد على ما أورده المبرد من حجج –بما يأتى:

١- إذا تقـــدم الفاعل خلا الفعل من الضمير ،إذ إن الفاعل – فى هذه الحالة –مذكور،فلا حاجة إلى ضميره .

٢- ثمة فرق بين جملة :(عبد الله قام)،وجملة :(عبد الله قام أخوه)، فهما نوعان مختلفان من الجمل ،فالأولى –فعلية، تقـــدم فيها الفاعل ،والثانية جملة جملية،إذ إن فاعل القيام –فـــى الأولـــى –هـــو (عبد الله)،ولكن فاعل القيام –فى الثانـــية –هو (أخوه).و(عبد الله)–فى الجملة الثانية –هو المســـند إليه للجملة كلها،أى أن (أخوه)- هو الفاعل فى جملة المسند وحدها .

---

[٩]- راجع المقتضب ٤/ ١٢٨.

٣- جملـــة (رأيـــت عبد الله قام)- ليست بسيطة،وإنما هى مركـــبة مـــن جملتين بسيطتين ،إحداهما - (رأيت عبد الله)،والثانـــية -(قـــام عـــبد الله)،أو (عـــبد الله قام)-إن شئت،ثم حذف العنصر المذكور فيهما،وهو (عبد الله)من الجملـــة الثانية استغناء بذكره فى الأولى ،ثم أدمجت فى الجملة الأولى، حتى صارت الجملتان جملة واحدة .

٤- لا نـــرى بأسا فى اعتبار (عبد الله)-فاعلا للفعل (قام)فى الجملـــة :(عـــبد الله هل قام)،فهو استفهام عن فعل وقع مـــن(عبد الله)،ولا تختلف هذه الجملة -فيما نرى- عن جملـــة: (هل قام عبد الله)- إلا فى تقديم الفاعل اهتماما، والقانون الذي وضعوه-وهو استحالة عمل ما بعد حرف الاســـتفهام فيما قبله -ليس له فى الوصف النحوى خطر كبير.

٥- إفراد الفعل مقدما على الفاعل ،وتثنيته أو جمعه مؤخرا عنه- لا يمنع تقديم الفاعل ،والذى يظهر فى الفعل عندئذ -ليس ضميرا للمثنى أو الجمع،وإنما هو علامة تثنية أو جمع"[٦٠]

ولـــم يخـــتلف موقـــف الدكتور محمود نحلة -عن موقف الأستاذ إبراهيم مصطفى -من مذهب البصريين ،غير أن الأول-

---

[٦٠]- مدخل إلى دراسة الجملة العربية :١٢٨ ، ١٢٩ .

أكثر دفاعا وجدلا عن موقفه،لتأثره بالمناهج اللغوية الحديثة الغربية –تأثرا كبيرا،وإذا قارنا بين أدلة المبرد ،ورد الدكتور محمود نحلة عليها– وجدنا أدلة المبرد –أقوى ،وأقرب إلى روح العربية، وقوانينها –التي أنكرها،وحاول أن يرد عليها –بما يهدمها.

الرابع –أن المؤلف يرفض تفرقة النحاة بين المبتدأ و الفاعل من حيث حذف الأول ،وعدم جواز حذف الثاني،ويرى أن ذلك فرق صنعه الاصطلاح النحوي أيضا،فإن المبتدأ لا يذكر في الجملة، فيقولوا:هو محذوف والفاعل لا يذكر فيقولون :هو مستتر،ومثال ابن مالك –لحذف المبتدأ –أن يقال –في جواب (كيف زيد): (دنف)، أي :عليل ،فإذا قيل في الجواب: (دنفَ)،أي :اعتل –جعلوا الفاعل مستترا،ولم يقولوا :محذوف ، وهو –في رأيه–اصطلاح نحوي ،لا أثر له في القول ،فلا وجه لالتزامه والتفرقة به[١].

فالمؤلف يرى –أن الفروق –بين الفاعل والمبتدأ– فروق مصطنعة، ولا تمنع من توحيدهما في الدارسة ،ويرى المؤلف المساواة بين الفاعل والمبتدأ في الحذف،إذ هو يعد استتار الفاعل –حذفا، وبذلك يخلط المصطلحات ،لأن بين الاستتار ، والحذف –فرقا، فالمستتر –في حكم الموجود،ويعامل معاملته ،

---

[١]– إحياء النحو:٥٦.

أمـــا المحـــذوف–فقد يعامل معاملة المذكور–إن دل عليه دليل كحذف المبتدأ جوازا،وقد يعتبر في الإعراب فقط–إن كان حذفه واجـــبا،والنحاة يفرقون بين الإضمار والحذف،من ذلك ما ذكره الزمخشـــري في توجيه قراءتي الجر والنصب في قولـــه تعالى: ﴿ وقـــيله يَا رَبِّ إِنَّ هَؤُلاءِ قَوْمٌ لا يُؤْمِنُونَ﴾،[12] فقال:" وأقوى من ذلـــك ،وأوجه:أن يكون الجر "والنصب على إضمار حرف القسم وحذفـــه"[13]،فهـــو يـــريد بالإضمار–أن حرف القسم موجود في الاعتـــبار،ولذلك بقى عمله– وهو الجر،ويريد بالحذف أن حرف القســـم –لـــم يـــبق أثره،ولذلك نصب المقسم به،ثم إن مصطلح الاســـتتار –لا يكون إلا في الضمائر،على حين يكون الحذف في الضـــمائر وغـــيرها ،ويوضح الأستاذ عباس حسن –الفرق بين الضمير المستتر،والضمير المحذوف،فالمستتر في حكم الموجود المنطوق به،أما المحذوف–فإنه كان ملفوظا به،ثم ترك ،وأهمل ، فليس في حكم الموجود،ثم إن الضمير المستتر– لا يكون إلا من ضـــمائر الرفع ،والنحاة يعدونه من قبيل المتصل،أما المحذوف– فقـــد يكون من ضمائر الرفع،أو النصب ،أو الجر،وإذا كان من ضـــمائر الرفع–فإنه لا يكون إلا منفصلا، إذ لا يحذف الضمير

---

[12]– الزخرف :٨٨.

[13]– الكشاف ٤/ ٢٦٨.

المــرفوع المتصل [٥٦]ثم إن دراسة المبتدأ –مرتبطة بالخبر،وإن دراسة الفاعل –مرتبطة بالفعل أو بما يشبهه، فلا يعقل أن يدرس المبـتدأ مـع الفاعل والفعل ،ثم يدرس الخبر منفردا –وإن كان المؤلف – يعد الخبر من التوابع،كما سيأتى ،وفى ذلك – تشتيت لمسائل النحو.

الخـامس –أن المؤلـف يـرفض تفـريق الـنحاة بين الفاعل والمبتدأ،من حيث المطابقة فى العدد،إذ إن الفعل يوحد–إذا كان الفـاعل مثـنى أو مجموعـا،علـى حين تجب مطابقة الخبر للمبـتدأ،وهـذه التفرقة لو صحت –كما يقول المؤلف– لكانت كافـية للتفريق بين الاثنين فى الدرس،ومبررة لتمييز كل نوع بـباب،ويرى المؤلف –أن المطابقة –واجبة فى الاثنين ،وذلك أن المطابقة بين المسند إليه والمسند –لا تجئ تبعا ،لأن المسند فعل أو اسم ،ولا لأن المسند إليه –مبتدأ أو فاعل ،بل تجئ تبعا لـتقديم المسند إليه، أو تأخيره فالمسند إليه إذا تقدم –وجب أن يكـون فى المسند إشارة إليه تطابقه فى العدد،نحو ،:(الشهداء فازوا)،(الشهداء يفوزون)،وإذا تأخر كان المسند مفردا فى كل حـال،نحو: (فاز الشهداء)،(يفوز الشهداء)، (فائز الشهداء)وقد سبق أن ذكرنا –أن هذا الرأى–نادى به الدارسون المحدثون ، حيـث عـدوا ذلك كله من قبيل الجمل الفعلية–التى تقدم فيها

---

[٥٦]– إحياء النحو :٥٦، ٥٧.

الفـــاعل على الفعل ،وهذا يؤدى –إلى جعل الضمائر –حروفا جئ بها لمجرد الإشارة –إلى عدد المسند إليه والحق–أن سلب هذه الضمائر –اسميتها ووظيفتها –يؤدى إلى التشويش فى فهم القواعد العربية،وعدم طردها.

السـادس– أن المؤلــف يتخذ من المطابقة بين الفعل والفاعل، وبين المبتدأ والخبر فى النوع –دليلا على أن الفاعل والمبتدأ – شـــىء واحـــد ،غـــير أن المطابقة بين المسند إليه –إذا تقدم ، والمســـند تكـــون آكـــد وأوجـــب،ثـــم يشير إلى لغة (أكلونى البراغيث)، فيرجح أن تلك المطابقة العددية،وشمولها كل مسند –كانت الأصل فى العربية،ثم خصصت بالمسند إذا تأخر [90] .

فهـــو يـــرى أن المطابقـــة بين المسند إليه والمسند –فى النوع–أى:التذكير والتأنيث –واجبة–إذا تقدم المسند إليه،وجائزة، إذا تأخر،وأن المطابقة بينهما –فى العدد –واجبة –إذا تقدم المسند إلـــيه،وممتـــنعة – إذا تأخـــر–إلا أن بعـــض القبائل –يجيز هذه المطابقة،ويرجح المؤلف –أنها الأصل،على حين ضعفها جمهور الـــنحاة ،وعدوها لهجة من اللهجات، لا ترقى إلى الفصحى،وما جاء فى القرآن ،والحديث ،والشعر :مما ظاهره على هذه اللغة – فهو مخرج على أكثر من وجه.

---

[90]– إحياء النحو : ٥٨– ٥٩ – ٦٠.

وعلى أى حال -فإن ما دعا إليه المؤلف من توحيد الفاعل،ونائبه،والمبتدأ-فى الدراسة -يؤدى إلى ترك كثير من المسائل -التى يختص بها كل باب، ،كما يؤدى إلى الخلط بين نوعى الجملة فى العربية:الاسمية ،والفعلية ،كما يؤدى إلى جعل ضمائر الرفع المتصلة -التى يسند إليها الفعل -حروفا ،لا وظيفة لها-إلا الإشارة إلى الفاعل المتقدم ،وهذا لا يعنى عدم وجود جوانب إيجابية -فيما دعا إليه المؤلف ،فإن أوجه الشبه -التى نكرها بين هذه الأبواب الثلاثة-موجودة بالفعل ،ولكنها راجعة إلى المعنى ،إذ كل منها مسند إليه،متحدث عنه ،أو محكوم عليه،وهذا التشابه-لا يمنع من دراسة كل منها على حدة،حتى تتضح الفروق الدقيقة بينها- فى السياق والاستعمال .

رأيه فى ضم المنادى :

رأينا أن المؤلف يذهب إلى أن المرفوعات فى اللغة - ثلاثة: هى الفاعل ،ونائبه،والمبتدأ،وذلك تطبيقا للقاعدة التى رسمها من أن الضمة علم الإسناد ،يريد المسند إليه ،ولما وجد عدم اطراد هذه القاعدة ،بأن رأى الضمة فى غير المسند إليه - وهو المنادى المفرد المعرفة -حاول أن يلتمس من العلل ما يجعل ضم المنادى- أمرا اضطراريا،والذى دفعه إلى التماس هذه العلل أن المنادى -ليس مسنداً إليه فيضم ،وليس مضافا إليه،فيجر ،فحقه النصب،وهو منصوب فى كل أحواله -إلا حالة

واحـــدة يضم فيها،وهي أن يكون- كما يقول النحاة-علما مفرداً أو نكـــرة مقصودة[16] وقبل أن نذكر العلة -التي التمسها -في بناء المنادى على الضم -نبين بادئ ذي بدء -أنه أخطأ في أمرين:

الأول -أن المـــنادى من المنصوبات حقا ،وليس من المرفوعات فـــي شيء ،فلا ينبغي له أن يعده استثناء من المرفوعات ،لأنه لـــيس مسندا إليه،فالمنادى-في الأصل -كما يقول ابن هشام : "نـــوع من أنواع المفعول به،وبيان كونه مفعولا به-أن قولك : (يـــا عـــبد الله)، أصـــله: (يـــا أدعـــو عـــبد الله)،فيا -حرف تنبـــيه،و(أدعـــو)-فعـــل مضارع قصد به الإنشاء لا الإخبار، وفاعله مستتر،و(عبد الله)-مفعول به ومضاف إليه ،ولما علموا أن الضـــرورة داعـــية إلي استعمال النداء كثيرا -أوجبوا فيه حذف الفعل اكتفاء بأمرين :

أحدهما -دلالة قرينة الحال .

الـــثاني – الاســـتغناء بما جعلوه كالنائب عنه،والقائم مقامه،وهو (يا)،وأخواتها "[17].

ومـــن ثـــم لا يمنع بناؤه على الضم،أو على ما ينوب عنه -من كونه في محل نصب.

---

[16]- إحياء النحو :61

[17]- شرح شذور الذهب :215.

الأمــر الثاني: أنه عبر بالضم في مقابل النصب،والضم علامة بــناء،والنصــب حالة إعراب ،وقد قرر النحاة –أن بناء المنادى المفرد– الذي ليس مضافا ،ولا شبيها بالمضاف –المعرفة –حالة طارئــة عليه،وقد علل ابن هشام ذلك –بأنه أشبه الضمير [٩٨]،لأن الضمير –لا يكون إلا معرفة،كما أنه لا يكون مضافا ،ولا شبيها بالمضاف .

وعلى الرغم من كون المنادى منصوبا –في الأصل ،وأن بــناءه علــى الضــم فــي حالة إفراده وتعريفه –لا يخرجه من المنصوبات ،ومن ثم لا يتعارض المنادى المضموم –مع حصره المرفوعات في الفاعل ،ونائبه،والمبتدأ –على الرغم من ذلك كله –فــإن المؤلف يتعب نفسه ،ويكد ذهنه في تلمس علة بنائه على الضــم،فيقول :" إن المنادى إذا لم يكن مضافا –كان المنتظر أن يدخله التنوين،إذ لا مانع منه،ولكن التنوين يدل على التنكير،وقد يــراد أن يــنادى معيــن يقصــد إلــيه فيدعى باسمه أو بإحدى صــفاته:كيا محمد ،ويا رجل ،فيحذف التنوين ،والعلة في حذفه– إرادة الــتعريف،والقصد إلى معين،فالمنادى المعين أو المعرف– يمــنع التنويــن لتعيينه "[٩٩]فإن ربطه بين التنوين والتنكير ،وبين حــذف التنويــن والــتعريف –في المنادى –قد يستساغ في نداء

٩٨– المرجع السابق:٢١٦.

٩٩– إحياء النحو : ٦١– ٦٢.

النكرة المقصودة،نحو قولهم :(يا رجل)،لكن هذه العلة -لا تستساغ في نداء العلم،نحو قولهم: (يا محمد)،إذ تنوينه لا يخرجه عن كونه علما. وبعد أن علل المؤلف لعدم تنوين المنادى المبنى أخذ يعلل لبنائه على الضم،وعدم بقائه منصوبا،فقال :" فإذا بقي للاسم بعد حذف التنوين ،حكمه وهو النصب -اشتبه بالمضاف إلى ياء المتكلم، لأنها تقلب في باب النداء ألفا،تقول :يا غلامي، ويا غلاما، وقد تحذف ، وتبقى الحركة القصيرة مشيرة إليها،فيقال : يا غلامِ، ويا غلامَ،ففروا -في هذا الباب-من النصب والجر-إلى الضم ، حيث لا شبهة بياء المتكلم "[100].

فهو يحاول أن يجد مبررا لضم المنادى حتى لا يكون من المرفوعات ،ولو وضع الأمر في نصابه -لما أرهق نفسه ،لأن ضم المنادى المفرد المعرفة -حالة بنائية- ولا تخرجه من المنصوبات،وقد علل سيبويه ضم المنادى المفرد المعرفة ،مع ترك التنوين ،فقال" ورفعوا المفرد كما رفعوا(قبل)، و(بعد)،وموضعهما واحد، وذلك قولك "(يا زيدُ)،و(يا عمرُو)، وتركوا التنوين في المفرد كما تركوه في (قبلُ)"[101]

يريد سيبويه أن المفرد في المنادى -لما كان يقابل المضاف ،أو الشبيه بالمضاف-فإنه بنى على الضم حينما قطع عن

---

[100]- إحياء النحو: ٦٢.

[101]- الكتاب ٢/١٨٣.

الإضـــافة،ولـــم يــنو لفظها ،قياسا على بناء (قبلُ)،و(بعدُ)-بعد قطعهمـــا عـــن الإضـــافة لفظا ،وإننا نلتمس العذر لسيبويه على تعبـــيره بالـــرفع مكان الضم ، لأن المصطلحات النحوية لم تكن حينـــئذ قد تحدد مفهومها،وقد ذكرنا آنفا أن ابن هشام -علل لبناء المـــنادى المفـــرد المعـــرفة على الضم -بأنه يشبه الضمير فى تعريفه،وعدم قبوله للإضافة ،وكلا التعليلين -محتمل.

ومهمـــا يكـــن مـــن أمر -فإن اختلاف النحاة على العلة الـــنحوية -لا يفـــيد الواقـــع اللغوى فى شىء ،ولا يضر الواقع اللغـــوى أيضـــا،والعلـــة الـــتى توصـــل إليها المؤلف -ليست مطـــردة،وفـــى ذلـــك يقـــول الأستاذ محمد عرفة:" فزعم -يريد المؤلف -أن المنادى قد ضم لخوف أن يظن أنه مضاف إلى ياء المتكلم المنقلبة ألفا إذا نصب،وهب هذا صحيحا،فلم ضم المنادى فـــى قوله: (يأيها الرجل)، و(يأيتها المرأة)،وليس هنا خوف من التـــباس الإضـــافة ،لأن اتصـــاله بالهـــاء- يمـــنع مد الصوت بـــ(أى)،فلا يتوهم إضافته إلى ياء المتكلم المنقلبة ألفا" [١٠٢] .

كذلـــك لا تطرد علة المؤلف فى المنادى المفرد المعرفة-إذا كان مثـــنى ،أو جمع مذكر سالما،نحو :(يا محمدان)،(يا مسلمان)،(يا محمـــدون)، (يـــا مســـلمون)،فإن بناء المنادى فى نحو هذا على

---

[١٠٢]- النحو والنحاة : ١٣١.

الألف أو الواو النائبتين عن الضمة -ليس خوفا من التباس المفرد-بالمضاف إلى ياء المتكلم .

رأيه في نصب اسم (إن):

ولما وجد المؤلف اسم (إن)-منصوبا،وهو مسند إليه،ومتحدث عنه-وكان قد قرر أن الضمة علم المسند إليه -تعارض ذلك مع أصله الذي قرره ،فكان حق اسم (إن)-أن يكون مرفوعا طردا لهذه القاعدة ،وقد خطأ النحاة في فهم هذا الباب،وتدوينه،ثم تجرءوا على تغليط العرب في بعض أحكامه ،وهو يريد من أجازوا رفع اسم(إن)،لأن حقه الرفع -كما يرى المؤلف،وقد استدل على رفع اسم(إن)-بما ورد في القرآن ،والحديث ، والشعر.

ففي القرآن الكريم- قوله تعالى : ﴿قَالُوا إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾[103]،فقرأ نافع وابن عامر وأبو بكر عن عاصم وحمزة والكسائي وأبو جعفر ويعقوب وخلف بتشديد (إن)،وبالألف في (هذان)-مع تخفيف النون،وقرأ ابن كثير- بتخفيف (إن)،وبالألف في (هذان)- مع تشديد النون ،وقرأ حفص كذلك -إلا أنه خفف نون (هذان)،وقر أبو عمرو -بتشديد (إن)،و(هذين)-بالياء- مع تخفيف النون[104]،فقد استدل المؤلف على رفع اسم(إن)-بقراءة

---

[103] - طه :63.

[104] - إتحاف فضلاء البشر للدمياطي البنا : 304 .

الجمهـــور ، وقد عاب على النحاة:تأولهم لهذه القراءة- أعسف تأويل ،ليمضى حكمهم فى أن اسم(إن)-لا يكون إلا منصوبا.

وفـــى الحديث – قول الرسول ﷺ :"إن من أشد الناس عذابـــا يـــوم القـــيامة المصورون "[105]ويعقب المؤلف –على هذا الحديث – بأن النحاة لحنوا راويه .

ومـــن الأدلـــة علـــى رفـــع اسم (إن)–فى رأى المؤلف –رفع المعطـــوف عليه–فى قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحاً فَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [106]،وفى قوله تعالى :﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلائِكَـــتَهُ يُصَـــلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾[107]على قراءة ابن عباس برفع : (وملائكته)[108].

ومن الشعر –ما رواه سيبويه عن الشاعر : بشر بن أبى خازم –قوله :

وإلا فاعلموا أنا وأنتم بغاة ما بقينا فى شقاق [109]

فقـــد عطف الشاعر ضمير الرفع :(أنتم)على اسم (أن)،مما يدل على رفع اسم(أن)–فى الأصل –على رأى المؤلف .

105–

106– المائدة :٦٩.

107– الأحزاب:٥٦.

108– تفسير القرطبى ٨/ ٥٥٠١.

109– الكتاب ١٥٦/٢.

ومن الأدلة –في رأى المؤلف –أنه أكد أيضا – بالتوكيد المرفوع –في قولهم : (إنهم أجمعون) –بدل (أجمعين) وقد استأنس بما غلط فيه سيبويه بعض العرب فقال :" واعلم أن ناسًا من العرب يغلطون ، فيقولون :إنهم أجمعون ذاهبون ،وإنك وزيد ذاهبان"[110].

وما عده سيبويه غلطا –عده المؤلف صوابا ،بل خطأ سيبويه ، فقال:"ومع ما نعرفه لسيبويه –رحمه الله –من إجلال يملأ القلب، فإنا نراه هنا قد أخطأ وخطأ صوابا،قد يستطيع أن يرد بعض ما سمع من العرب ،ويسهل عليه أن يخطئ محدثا –فيما روى،فما ذا يصنع بالآية الكريمة ؟ لا سبيل إلى الرفض ،ولا إلى التخطئة"[111]

هذه هى الأدلة –التى أوردها المؤلف –على صحة ما ذهب إليه من حق اسم (إن)فى الرفع [112]،ثم هو يرفض تأويل البصريين لرفع الاسم المعطوف على اسم (إن)–بأنه مبتدأ حذف خبره،مؤكدا رأيه، ومعارضا هذا التأويل ،لأنه يقطع الجملة تقطيعا غير مقبول –فى رأيه، ولأن ما رفضه سيبويه –قبله غيره من أئمة النحاة : كالكسائى والفراء ،ثم ينتهى إلى القول :"

---

[110]- الكتاب ٢/ ١٥٥

[111]- إحياء النحو : ٦٦.

[112]- راجع إحياء النحو :٦٤: ٦٦.

وإذا تركـنا حكم النحاة، ونظرنا أسلوب العرب فيما بعد (إن)- وجدنا أنهم لمحوا حقه في الرفع ، فورد عنهم مرفوعا ،وعطفوا علــيه بالــرفع،وأكدوه بالرفع أيضا،وذلك شاهد لما رأينا من أن الموضع للرفع ،وأنه وجه الكلام في اسم (إن)" [١١٣].

وقــبل أن نسير مع المؤلف في شرح علة النصب- يجدر بنا أن نعقــب علــى هــذه الشــواهد -التي استدل بها على رفع اسم (إن)،وسوف نلخص تعقيبنا في النقاط الآتية :

الأولــى -أن الــنحاة فــرقوا بين المعطوف على اسم (إن)-قبل استكمال الخبر،والمعطوف على اسمها -بعد لستكمال الخبر.

الثانــية -أنهــم فــرقوا بيــن المعطــوف على الاسم- إن كان الحرف:(إن)،أو(أن)،أو(لكن)،والمعطوف على الاسم -إن كان الحرف :(ليت)،أو (كأن)،أو (لعل).

فقــد اشــترط البصــريون في جواز رفع المعطوف على الاسم أمرين:

أحدهما- أن يكون المعطوف المرفوع -بعد استكمال الخبر .

الآخر : أن يكون الحرف الناسخ :(إن)أو (أن)،أو(لكن).

ولــم يشترط الكسائي ،وتلميذه الفراء- الشرط الأول وهو اســتكمال الخــبر تمسكا بما ذكرناه من الشواهد [١١٤]،وسواء أكان

---

[١١٣]- إحياء النحو :٦٧

[١١٤] -راجع شرح التصريح للشيخ خالد الأزهري ١/ ٦ : ٢٨

المعطوف المرفوع بعد استكمال الخبر،أم كان قبله -فإنه معطوف على موضع اسم (إن)،لأن موضعه الابتداء،وكان مرفوعا بهذا الابتداء،وقد زال بدخول الناسخ عليه- وهو (إن)، و(أن)، و(لكن)[115]، وبهذا فإن نصب اسم (إن)- لا يخرجه من كونه مسندا إليه،ومن كونه مرفوعا في الأصل ،ثم نصب بدخول هذه الأحرف عليه -التي أضافت إلي الجملة الاسمية معاني جديدة ،ولا يمنع أن يعطف عليه مرفوع،أو يؤكد بمرفوع-اتباعا للموضع ،أو تنبيها إلى الأصل،ولا مانع أيضا أن يكون المرفوع المعطوف- بداية جملة اسمية جديدة مكونة من مبتدأ وخبر،ولكن الخبر فيها محذوف ،لدلالة السياق عليه ،وبذلك يكون العطف - من قبيل عطف الجمل .

والدليل علي أن رفع المعطوف على اسم (إن)-لا يعني - رفع الاسم -إن المعطوف علي اسم (ليت)،أو (لعل)،أو(كأن)- لابد أن يكون منصوبا،تقدم أو تأخر [116]،لأنهم لو رفعوا المعطوف على اسم هذه الأحرف الثلاثة ،وعدوه من قبيل عطف الجمل -لأدى ذلك إلى عطف جملة الخبر على جملة الإنشاء[117]،فليست علة رفع المعطوف إذا- أحقية الاسم في الرفع .

---

[115]- شرح التصريح علي التوضيح ١/ ٢٢٧ .

[116]- شرح الأشموني على الألفية ١/ ٢٨٧.

[117]- شرح التصريح على التوضيح ١/ ٢٢٨.

وأمـــا مجئ الاسم بالألف -وهو مثنى -فى قوله تعالى:" قـــالوا إن هذان لساحران" -على القراءة بتشديد (إن)-فإن الاسم مثـــنى ، وفـــى المثنى لغات عن العرب،ومنها لغة بلحارث بن كعـــب وخـــثعم ، وزبيد ،وكنانة ،وآخرين،وهى استعمال المثنى بالألف دائما تقول: (جاء الزيدان) و(رأيت الزيدان)،و(مررت بالزيدان)،وقال الشاعر :

تزود منا بين أذناه طعنة دعته إلى هابى التراب عقيم [١١٨]

وقد أورد ابن هشام فى تخريجها -وجوها أخرى [١١٩]،ونحن نرجح هـــذا الوجـــه،لـــبعده عن التكلف، لأن القرآن الكريم نزل بلغات العـــرب، وعلى هذه اللغة-فليس اسم (إن)-مرفوعا بالألف ،بل هـــو منصوب بالفتحة المقدرة عليها ،لأن هذه القبائل المذكورة -عاملـــت المثنى معاملة المقصور،وهذه اللغة قليلة،ولذلك لم تكثر فى القرآن الكريم.

وعلـــى أى حـــال - فـــإن هذه الشواهد -التى استدل بها المؤلـــف -لا تمـــثل ظاهـــرة لغويـــة تجعلنا نقيس عليها الحكم الإعـــرابى لاسم(إن)-وهو الرفع،ونترك الظاهرة اللغوية المقيسة الشـــائعة فـــى القـــرآن والحديث والشعر وكل كلام فصيح،وقد اعترف المؤلف نفسه بشيوع النصب ،فقال:

---

[١١٨]- نسبه ابن منظور إلى هوبر الحارثى لسان العرب ٦/ ٤٦٠٩ ط دار المعارف .

[١١٩] - شرح شذور الذهب : ٤٦ وما بعدها .

"ولكننا لا ننكر أنه ورد منصوبا،وكان النصب هو الغالب عليه"[١٢٠]، فكيف يكون النصب هو الغالب عليه في اللغة ،ثم يستشهد بشواهد قليلة تمثل بعض اللغات عند العرب،وهل تخلو قاعدة نحوية ، أو ظاهرة لغوية - مما يخالفها من شواهد قليلة أو شاذة ،فإذا تمسكنا بهذا القليل الشاذ - هدمنا القواعد النحوية القياسية الشائعة في الاستعمال ،ولما رأى المؤلف أن الغالب في اسم (إن)-هو النصب،وهذه مخالف لأصله - وهو الرفع -ما كان منه إلا أن يجد ويجتهد في التماس علة النصب ،فهو بعد أن قام بإحصاء ما وجد في القرآن الكريم من دخول (إن) على الضمير،وعلى الاسم الظاهر،وعلى الاسم الموصول ،وعلى (ما) الكافة - استنتج أن اتصالها بالضمير أكثر من دخولها على الاسم الظاهر ، ثم رتب على هذا الاستنتاج -أن الأداة إذا دخلت على الضمير -مال حسهم اللغوي إلى أن يصلوا بينهما ،فيستبدلوا بضمير الرفع -ضمير النصب ،لأن ضمير الرفع - لا يوصل إلا بالفعل، ولأن الضمير المتصل أكثر في لسانهم وهو أحب استعمالا إليهم من المنفصل ، ومن ذلك كلمة (لولا)،فلا يكون الاسم الظاهر بعدها إلا مرفوعا ، فكان من حق الضمير إذا جاء بعدها أن يكون مرفوعا أيضا،ولكن العرب يقولون : (لولاه)، (لولا هو)،(لولاكم)،(لولا أنتم)،فيستعملون ضمير النصب

---

[١٢٠]- إحياء النحو :٦٧.

وضـــمير الرفع،كما قاس (إن) •على (عسى)أيضا ، فإن الاسم الظاهر بعدها لا يكون إلا مرفوعا ،وقد يتصل بها ضمير الرفع فيقال : (عسيت)،(عسيتم) ،كما يتصل بها ضمير النصب ،فيقال: (عســاك)،(عســاه)،ثم يعقب على ذلك بقوله :" فهذا المسلك من العربية -يفسر لنا ما نراه في استعمال العرب اسم إن منصوبا ، ومــا نجده من أثر الرفع فيه ،إذ يجئ أحيانا مرفوعا ،ثم يعطف علــيه ، ويؤكــد بالرفع أيضا،وذلك أنهم لما أكثروا من إتباع إن بالضـــمير -جعلوه ضمير نصب ؟،ووصلوه بها،وكثر هذا حتى غلب على وهمهم أن الموضع للنصب ،فلما جاء الاسم الظاهر - نصــب أيضا"[١٢١]،ثم يستطرد فيذكر أمثلة للإعراب على التوهم، ومــن ذلك -قولهم (ما زيد قائما ولا قاعد) ،فجروا (قاعد)-عطفا على (قائما)-على توهم جره بالباء،حيث يكثر جره بها -إلى غير ذلــك مــن الأمثلة [١٢٢]،وهكذا -فإن المؤلف يرى أن اسم (إن)- منصــوب على توهم كونه ضميرا متصلا،وقد رأى المؤلف هذا الرأى حتى تتسق قاعدته -التى لخصها بقوله :"فقد رأيت أن اسم (إن)- أصله الرفع ، وأن رفعه صحيح جائز،وأن التزام الأصل الــذى بيــناه-وهو أن المسند إليه مرفوع -قد اطرد في الكلام، وكشــف لــنا في باب النداء ،وفي باب (إن)-عن سر خفي على

---

[١٢١]- إحياء النحو ٦٨ : ٧٠

[١٢٢] -المرجع السابق :٧٠

النحاة،وصـــحح لنا من كلام العرب ما خطأه النحويون.[123]وقد رد الأستاذ محمد عرفة على المؤلف -بأمرين :

أولهمـــا -أنه لو كان الموضع لضمير الرفع ،وناب عنه ضمير النصب ،لسمع ضمير الرفع ،ولو قليلا بعدها ،مع أنه لم يسمع بعدها إلا ضمير النصب،فلم يقولوا (إنّ أنتم) ،كما قالوا (لولا أنت)،و (لولاك).

ثانيهما -أن الإعراب على التوهم -يأتى قليلا،ويكون الإعراب -على الأصل -كثيرا ،أما هنا- فالقليل الإعراب على الأصل ، فلــم يســـمع مـــرفوعا إلا نـــادرا ،وأما النصب - فهو الكثير الغالب[124].

ونحـــن من جانبنا -نرى أن قياس المؤلف (إنّ) -على (عسى)- فاســـد،لأن (عسى)إذا اتصل بها ضمير -خرجت من باب أفعال المقاربـــة -إلـــى بـــاب(إن)،وصارت بمعنى (لعل)-فى المعنى والعمل، ومن ذلك -قول صخر بن العود الحضرى :

فقلت عساها نار كأس وعلها
تشكى فآتى نحوها فأعودها[125]

كذلـــك -فـــإن قياسه (إن)-على (لولا)- فاسد لأن (لولا)-تكون حرف جر -إذا وليها الضمير المتصل الموضوع للنصب والجر، كالياء والكاف والهاء ،قال الشاعر :

---

[123] -المرجع السابق: ٧١

[124] – النحو والنحاة ١٢٩ – ١٣٠.

[125] – شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى ١/ ٢١٣ .

وكم موطن لولاى طحت كما هوى

بأجرامه من قلة النيق منهوى[١٢٦]

فـ (لولا)–فى ذلك –حرف جر عند سيبويه ،والضمير مجرور بها، لأن الياء وأخواتها – لا يعرف وقوعها إلا فى موضع نصب أو جر [١٢٧].

فكـل مـن (عسـى)، و(لولا) –له اكثر من استعمال فى العربـية، فـلا ينبغى أن تقاس عليهما (إن)– التى لا تعمل فى المبـتدأ – إلا النصـب ،إذ لو كان القياس–تاما –لرفع اسم (إن) الظاهـر على حسب الأصل ،ولكنه نصب ،كذلك لو كان القياس تامـا أيضا –لوجدنا أن اتصال (عسى)بالضمائر كثير :كاتصال (إن) بالضمائر،على حين لم ترد (عسى)متصلة بالضمائر إلا فى مواضع قليلة فى كلام العرب .

وإذا كـان المؤلف قد حكم برفع اسم (إن) بناء على نظريته التى تقتضـى جعل المسند إليه من المرفوعات حيثما كان ـ فلماذا لم يحكم برفع المفعول الأول لأفعال القلوب ،وهو مبتدأ في الأصل، وكـان مـرفوعا قبل دخول فعل القلب عليه، مع أن جواز رفع المفعولين فى حالة الإلغاء،ووجوب رفعهما فى حالة التعليق–أمر شائع بين النحاة لم نجده فى اسم (إن).

---

[١٢٦] – نسبه ابن السيرافى إلى يزيد بن الحكم الثقفى –شرح أبيات سيبويه ١٤٣/٢.

[١٢٧] – الجنى الدانى فى حروف المعانى للمرادى : ٦٠٣ .

فلـيس معـنى أحقـية المسند إليه فى الرفع-أن يكون مـرفوعا حيـثما كان،حـتى وإن دخـل عليه ناسخ يغير حكمه الإعرابى،ولا يغير معناه،وهو كونه مسندا إليه .

والنحاة قد بينوا علة النصب فى اسم (إن)،وأخواتها،فيقول الرضـى :"اعلم أنه لما كان مذهبه -أن الأصل فى رفع الأسماء الفاعل، وفى نصبها المفعول -لم يكن له بد من أن يدعى أن كل مـرفوع أو منصوب غيرهما - فهما مشبهان بهما من وجه، كما يقـال :إن المبـتدأ - يشـبه الفاعل ،ولكونه مسندا إليه،والخبر يشبهه،لكونه ثانى جزئى الجملة -وخبر (إن) وأخواتها -يشبهه ، لكـون عاملـه -أى إن وأخواتها -مشابها للفعل المتعدى -إلا أنه قـدم منصـوبه على مرفوعه- تنبيها بفرعية العمل على فرعية العـامل"[١٢٨] فالرضـى -فى شرحه لقول ابن الحاجب - يبين أن الأصل فى المرفوعات -هو الفاعل ،وأن الأصل فى المنصوبات -هـو المفعول به،وما سوى الفاعل من المرفوعات -يقاس عليه، وما سوى المفعول به من المنصوبات -يقاس عليه ،وهذا مخالف لمـا ذهب إليه المؤلف،والذى سبق ذكره - من أن الضمة -علم المسند إليه ، فالمبتدأ -يشبه الفاعل فى كونه مسنداً إليه - والخبر -يشبه الفاعل أيضا- فى كونه ثانى جزأى الجملة ،وخبر (إن) ، وأخواتهـا -يشبه الفاعل -فى كون هذه الأحرف الناسخة -تشبه

---

١٢٨ - شرح كافية ابن الحاجب للرضى ١/ ١٠٩

الأفعال المتعدية -في كونها تقتضي -مرفوعا ومنصوبا -إلا أن منصـوبها -قدم على مرفوعها - تنبيها على أن هذه الأحرف - إنما هي فرع في العمل .

ولعـل السـيوطي -أكثر توضيحا لشرح علة النصب في اسـم هـذه الأحـرف ،فقـال :"لمـا كان لهذه الأحرف -شبه بـــ(كان)في لزوم المبتدأ والخبر والاستغناء بهما -عملت عملها معكوسـا،ليكونا معـه كمفعـول قـدم وفاعل أخر -تنبيها على الفرعـية،ولأن معانـيها فـي الأخـبار -فكانت كالعمد،والأسماء كالفضلات ،فأعطيا إعرابيهما"[١٢٩].

فـبدلا مـن أن نحكـم على اسم (إن) ،وأخواتها -بالرفع لتتسـق معـنا -قـاعدة الضـمة علم المسند إليه،مخالفين بذلك النصـوص الفصـيحة والنطق العربي الصحيح -ينبغي علينا أن نعـتمد هـذه العلـل -التي وضعها النحاة -في نصب اسم هذه الأحرف ،وهي علل معقولة،لأنها تفسر لنا ما أراد المؤلف هدمه وإنكاره مع وجوده، والمؤلف نفسه -هو الذي قادنا -إلى التماس العلـل الـنحوية -مع قلة جدواها في الدرس النحوي القائم على تسـجيل الظاهرة، ووصفها ،كما وردت عن العرب ،وقد فصل الأسـتاذ محمد عرفة - العلة في نصب هذه الأحرف – لأسمائها – الـتي هـي مسند إليه في الحقيقة ،فقال :" فـ(إن)وأخواتها–

---

١٢٩ - الهمع ١٣٤/١

أشـــبهن الفعـــل ، والاسم الواقع بعدهن-أشبه الاسم المفعول به الواقـــع بعد الفعل ، فقولنا :(إن زيدا قائم)-أشبه: أؤكد زيدا ، و(نحـــن فى الشتاء ولكن الحر شديد)- أشبه : أستدرك الحر ، و(ليـــت الشـــباب يعود)-أشبه: أتمنى الشباب،و(لعل رحمة الله قريـــب)-أشبه :أتوقع رحمة الله ، و(كأن زيدا أسد)-أشبه :أشبه زيدا "[١٣٠].

ونخـــتم ردنـــا على المؤلف -فيما ذهب إليه -من أحقية رفع اسم (إن)، وأخواتهـــا-بـــأن نتســـاءل: هل كان المؤلف -فى أحاديثه وكـــتاباته ،وتعلـــيمه الـــنحو لطلابه -ينطق اسم (إن)،وأخواتها- مـــرفوعا؟ لا نظنه كان يفعل ذلك ،ولا نتوقع حسه اللغوى يوافقه على ذلك،كما نتساءل :هل كان الدكتور طه حسين -الذى أعجب بـــالمؤلف- كـــل إعجـــاب ،وأشاد بكل ما ذهب إليه المؤلف من آراء،يـــرى أنهـــا جديـــدة فى الدرس النحوى، يرفع اسم (إن)، وأخواتها، وهو يتحدث أو يكتب ؟وقد سمعناه كثيرا،وهو يتحدث، فما لاحظنا أنه خالف النحاة،فرفع منصوبا ،أو نصب مرفوعا .

الكسرة علم الإضافة

وهـــنا يفصل المؤلف ما كان أجمله من قبل من أن الكسرة علم الإضـــافة ،بمعنى أن الكسرة- علامة على أن الاسم أضيف إليه

---

[١٣٠] -النحو والنحاة : ١٣١،وما بعدها

غيره،سواء كانت هذه الإضافة بلا أداة ،كمطر السماء،وخصب الأرض،أو بأداة ،كمطر من السماء،وخصب في الأرض،ثم يقرر المؤلف أن الكسرة لا توجد في غير هذا الموضع إلا في إتباع : كالنعـــت ،أو فـــي مجـــاورة ،والمؤلف في ذلك كله - لا يخالف النحاة، كما يقول هو ،حتى في العبارة،وبعد أن أورد المؤلف ما ذكـــره الـــنحاة المتقدمون في الإضافة كسيبويه ،والمبرد ،وابن الحاجب ، والرضى -قرر أن باب الإضافة في العربية من أكثر الأبـــواب شـــيوعا ،وأسيرها على الألسن ،حتى في عصرنا هذا ،وقد تحرى المؤلف- كما يقول ،فوجد الإضافة من أشيع أساليب العربية في البيان ،ومن أكثر الأصول النحوية جريا على الأقلام ثـــم يذكـــر المؤلف -أن العرب يضيفون لبيان الفاعل ،مثل(خلْق الله)،ولبـــيان المفعـــول ،مثل :(خلق السماوات)،وللمكان ،مثل : (ظباء وجرة)، و(أسد بيشة)،وللزمان ،مثل :(برد الشتاء)،و(مكر اللـــيل)،ولبيان الموصوف ،مثل :(حسن الوجه)و(طلق اللسان)، ولبـــيان الصفة،مثل: (يمين صدق)،و(كلمة الحق)،وغير هذا من الأساليب المتسعة الكثيرة ،ويستعملونها في التفضيل،مثل :(أعلم القـــوم)،و(أخصـــب الأرض)،و(فتى الفتيان)،وقد تكون الإضافة أســـلوباً للبـــيان ،مـــثل : (بنات الشوق)،و(بنات الدهر)،و (أخو الصـــدق)،و(أخـــو الأنصـــار)، أي :أحدهـــم ،ويضـــيفون إلى الكلمتين،مـــثل: (غـــلام عبد الله)، ويضيفون الكلمتين،مثل :(عبد

شمسكم)،ثم أشار المؤلف إلى الإضافة إلى الجمل ،وإلى ما يلزم الإضـــافة إلـــى الجمـــل، وإلى حذف المضاف إليه،ثم أشار إلى حروف الجر،وكثرتها فى العربية، وتوسع العرب فى استعمالها، ونـــيابة بعضـــها عن بعض ،ويفضل المؤلف -أن تسمى حروف الإضافة،ثم يعقب المؤلف على ما أشار إليه من أحكام الإضافة - بقو له :"ولـــيس يعنينا بيان هذه الأساليب، وتحديد خصائصها الآن، وإنمـــا أردنا أن نشير لك إلى أن باب الإضافة على قصره فـــى البحـــث ،وقلـــة ما فيه من الأحكام -باب كثير الدوران فى العربـــية ،وأسلوب واسع الاستعمال ،بل هى أداة عظيمة شائعة تســـتعمل فـــى كثير من المواضع،بيانا للمعانى المختلفة، وأداء للأغراض المتنوعة.

وإن علـــى النحاة أن يدرسوها درسا واسعا مفصلا دقيقا عمـــيقا،لا ليبيـــنوا أثـــرها فى اللفظ ،وحكمها فى الإعراب ،بل لـــيعرفوا ســـبيلها فى البيان ،وأثرها فى تصوير المعانى ،ومدى تصرف العرب فيها ،وتوسع العربية بها"[131]

هذا تلخيص ما ذكره المؤلف فى الإضافة ،ولنا عليه الملاحظات الآتية :

الأولـــى -أن المؤلف استعمل مصطلح الكسرة ،وهذا المصطلح يســـتعمله النحاة فى حالات البناء،وكان ينبغى عليه -أن يستعمل مصطلح الجر،لأنه يعبر عن حالة إعرابية .

---

[131] - إحياء النحو : ٧٢- ٧٧

الثانـــية –أنه لم يشر إلى ما ينوب عن الكسرة فى الجر ،وهو الــياء فى المثنى ،وجمع المذكر السالم ،والأسماء الستة ،والفتحة فى الممنوع من الصرف.

الثالـــثة –أنه وقع فى التناقض،فقد بين أولا –أن الإضافة –باب واســع فى العربية وكثير الدوران على الألسنة ،ثم بين أن باب الإضــافة- قصــير فى البحث،وقليل الأحكام ،مع أن المجرور بالحــرف ،أو بالإضـــافة –من الأبواب النحوية الحافلة بالأحكام والمسائل ،وقد أفاضت كتب النحو فى شرح حروف الجر،فبينت عددها ،ومعانيها، وأقسامها- من حيث نوع مجرورها ،كما بينت كيفية استعمالها فى الجملة ،ووجوب تعلقها بالفعل أو شبهه ،كما بينـــت خـــروج بعضـــها عن الحرفية – إلى الاسمية ،كما بينت دخـــول (مـــا)عليها،ومدى تأثرها بها، إلى غير ذلك من المسائل المتعلقة بحروف الجر،كما بينت كتب النحو –التركيب الإضافى، ووضحت الغرض من الإضافة ، وبينت الأثر المعنوى للإضافة فضلاً عن الأثر اللفظى ،وبينت أقسام الإضافة –من حيث كونها محضـــة أو غير محضة وبينت الفرق بين النوعين ،وخصائص كـــل منهما ، كما بينت اكتساب المضاف التذكير أو التأنيث من المضـــاف إلـــيه ، كمـــا بينـــت الأسماء الملازمة للإضافة إلى المفرد،وإلى الجمل ،كما بينت حذف كل من المضاف والمضاف إلـــيه،والفصـــل بيـــن المتضايفين،والجائز منه وغير الجائز،كما

أفردت المضاف إلى ياء المتكلم- بحديث خاص -إلى غير ذلك مـــن مســـائل الإضافة ،وإذا كان المؤلف -قد أوصى النحاة-بأن يتوسعوا في درس الإضافة،لا من حيث اللفظ والإعراب فقط ،بل ليعرفوا سبيلها في البيان-فإن النحاة قديما وحديثا -قد فعلوا ذلك، فلـــم يدرسوا الإضافة-من حيث أثرها اللفظي والإعرابي فقط ، بـــل -درســـوها -من حيث أنماطها المتنوعة ،ودلالة كل نمط ، ألـــيس تقسيمهم للإضافة -بأنها محضة ، وغير محضة وتفريقهم بينهما -من حيث الأثر المعنوي المترتب على المحضة ،وتبيينهم لمعـــاني الإضافة -دليلا على أنهم لم يتناولوا الإضافة من حيث الإعراب فقط ؟

الرابعة -أن المؤلف -لم يجد -في باب المجرورات -ما يخالف به النحاة ،ولذلك عد باب الإضافة -من الأبواب القليلة الأحكام ، وكأنه وضع كتابه هذا- ليخالف النحاة في كل شيء ،لأن مخالفة النحاة الأقدمين- تجديد وإحياء للنحو في نظره.

الخامســـة -كـــان ينـــبغي علـــى المؤلـــف -أن يتوسع هو في الباب،فيتجاوز ما وصل إليه النحاة القدماء إلى دراسة الإضافة -دراســـة أســـلوبية تركيبـــية يبين فيها القيمة المعنوية والوظيفية لحـــرف الجر ،والقيمة البيانية للتركيب الإضافي،وهذا يتسق مع هدفه من تأليف هذا الكتاب،ولكنه اكتفى بإيصاء النحويين بذلك .

السادسة –أن المؤلف خلط بين المجرور بالحرف والمجرور بالإضافة،مع أن النحاة القدماء فصلوا بينهما،وجعلوا لكل منهما بابا مستقلا .

السابعة –أنه استعمل في توضيح المجرور بالإضافة عبارات وتراكيب غامضة لا تليق بمقام تعليم النحو مع أنه يدعو إلى إحيائه.

رأيه في دلالة الفتحة

ينكر المؤلف أن تكون الفتحة علامة إعراب ،ويذهب إلى أن الضمة والكسرة فقط–هما اللتان تدلان على الإعراب فقال: "الأصل الثالث –أن الفتحة لا تدل على معنى كالضمة والكسرة ، فليست بعلم إعراب ،وإنما هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب،التي يحبون أن يشكل بها آخر كل كلمة في الوصل ودرج الكلام ،فهي في العربية –نظير السكون في لغتنا العامية"[١٣٦] ، وقد استدل المؤلف على ذلك –بعدة أمور :

الأول –ما قرره النحاة في أوجه الوقف على المتحرك الذي قبله ساكن ،مثل:(عمرو)،(بدر)،– من جواز نقل حركة الإعراب إلى هذا الساكن إذا كانت ضمة أو كسرة،أما إذا كانت فتحة – فليس لك ذلك، تقول: (هذا البدُر والبدُر)،(نور البدِر والبدِر)،فإذا قلت : (انظر البدْر)–امتنع أن تنقل الفتحة –إلى الدال .

١٣٦– إحياء النحو: ٧٨

الثاني –أن السروم –عند القراء – لا يكون عند الوقوف على ساكن،ولا على متحرك بالفتح ،وإنما يكون في الضمة والكسرة[133]. والمراد بالروم –عند القراء –أن تسمع كل دان،أي: قريب منك–ذلك المحرك بصوت خفي،أي :ضعيف ،يعني أن : تضعف الصوت بالحركة حتى يذهب بذلك معظم صوتها[134]

الثالث– قبول الشعراء الإقواء في قافية الشعر،وعدم قبولهم للإصراف،أما الأول –فقد ورد في شعر كثير من فحول الشعراء المتقدمين ،حتى أباحه لهم العلماء،ولم يعدوه في شعرهم عيبا،وكان الخليل يقول: تجوز الضمة مع الكسرة،وأما الإصراف– فقد أنكر قوم وقوعه في شعر العرب ،وأثبته آخرون، على اعتقاد قلته، والتصريح بندرته [135] ،والإقواء–هو اختلاف حركة الروي في قصيدة واحدة ، بأن يجئ بيت مرفوعا،وآخر مجرورا ،فإذا كان مع المرفوع أو المجرور– منصوب –سمي إصرافا[136].

الرابع – النصب على نزع الخافض،ومعناه:أن يكون من حق الكلام –ذكر الجار،ثم يحذف لسبب ما فتنقلب الكلمة مفتوحة، مثل:تمرون الديار –في قول جرير:

---

[133]– المرجع السابق :89.

[134]– شرح ابن القاصح على الشاطبية المسمى سراج القارئ المبتدئ 156.

[135]–إحياء النحو 90 : 92.

[136]– الكافي في العروض والقوافي للخطيب التبريزي :160

تمرون الديار ولم تعوجوا

كلامُكم عليّ إذا حرام [١٣٧]

وهـــم يعدون ذلك نادرا شاذا ،على أنه في كلام العرب – أوسع مما قرروا [١٣٨]

الخـــامس –أنهـــم يصيرون إلى النصب حين يتحول عن الكلمة داعـــي الـــرفع أيضـــا ، تقول : (خرج زيد وعمرو) ،تريد أن تتحدث عن كل منهما ،فترفع ،فإذا كان الحديث عن واحد ،وكان الثاني من تكملة الحديث– تحول داعي الرفع عنه،فنصب.،وقلت (خرج زيد وعمرا)[١٣٩]

ثـــم استشـــهد المؤلف على صحة ما رأى من أن العرب يلجئون إلى نصب الكلمة – إذا لم يقصدوا التحدث عنها –بقولهم :(كلمته فـــاه إلى فيّ)،(وبعته يدا بيد)،فيقول:"لما لم يكن من همك التحدث عـــن الفـــم واليد ،وإنما سقتهما بيانا وتتمة لحديث–لم ترفع،ولو قصدت إلى التحدث عنهما – لرفعت ،ولقلت :(يد بيد)،(وفوه إلى فيّ)، والنحاة ينصبون مثل هذا على الحال "[١٤٠]

وممـــا يـــرى المؤلف–أنه نصب لأنه لم يتحدث عنه –ما ذكره الـــنحاة منصوبا على إضمار فعل في قولهم (عمركَ اللهَ)،و(نحن

---

[١٣٧]– البيت في خزانة الأدب للبغدادي ١٢١/٩.

١٣٨– إحياء النحو : ٩٦، ٩٧.

١٣٩– إحياء النحو :٩٦ – ٩٧.

[١٤٠]– إحياء النحو : ٩٨– ٩٩.

العـــربَ)، و(إيـــاك والأسدَ)،و(إياك الأسدَ)،و(عذيرك)،فى قول عمرو بن معد يكرب:

أريد حباءه ويريـــــد قتلى

عذ يرك من خليلك من مراد [141]

وعلـــى نصب هذه الكلمات -يعقب المؤلف بقوله :"وإعراب ذلك كله، وسواه -مما يحتد فيه الخلاف ،ويكثر فيه التقدير والإضمار - أمـــر قريـــب واضح فإنها كلمات لا يتحدث عنها ،فترفع ،ولا هـــى مضـــاف إلـــيها ،فتجر ،فليس لها إلا أن تلزم الأصل وهو النصب"[142]

هـــذه هى الأدلة -التى استدل بها المؤلف على أن الفتحة ليست علامـــة إعراب ،وإنما هى الحركة الخفيفة التى يلجأ المتكلم إليها حيـــنما يـــريد أن يبين أن الكلمة ليست متحدثا عنها ،ولا مضافا إلـــيها، وهـــو بذلك يخالف النحاة،حيث قرروا أن الرفع -علامة كـــون الاسم عمدة الكلام ،ولا يكون فى غير العمد، وأن النصب -علـــم الفضـــلية -فى الأصل ،ثم يدخل النصب - فى العمد- تشـــبيها لهـــا بالفضلات، وأما الجر -فهو علم الإضافة -[143] ، فليست العلامة الإعرابية مقصورة على حالتى الرفع والجر- كما

١٤١- من شواهد سيبويه -الكتاب ١/ ٢٧٦.

١٤٢- إحياء النحو : ١٠٠.

١٤٣- شرح كافية ابن الحاجب للرضى ١/ ٢٤.

ذهـــب المؤلـــف ، ولكن النصب –حالة إعرابية تدل على أن الاسم – فضلة،بمعنى أنه زائد على ركنى الإسناد فى الجملة،وإن كانـــت العمـــد –تتمثل فى الفاعل ،ونائبه ، والمبتدأ، والخبر فإن الفضـــلات –تتمثل فى المفعول المطلق، والمفعول به ،والمفعول لـــه ،والمفعول معه، والمفعول فيه،والمستثنى،والحال،والتمييز ، ولكـــل وظـــيفة من هذه الوظائف النحوية – تعلق بالفعل –على جهـــة خاصـــة ،فلو أننا استبعدنا حالة النصب من بين الحالات الإعرابـــية –لأدى ذلـــك إلى استبعاد هذه المنصوبات كلها ،ولو كـــان النصـــب فى هذه الوظائف النحوية –لمجرد طلب الخفة – لكانت هذه المنصوبات كلها –شيئا واحدا،ولكن الواقع اللغوى – يثبت لنا أن لكل وظيفة من هذه الوظائف النحوية –علاقة خاصة بالفعل تختلف عن علاقة الوظيفة الأخرى،مما يؤدى إلي اختلاف الـــدلالات بيـــنها،ثـــم إن المؤلف يعبر بمصطلح الفتحة ، دون مصـــطلح النصب ،وبناء على تعبيره هذا–فإنه يرى أنها الحركة الخفـــيفة المستحبة عند العرب ،فهل ينطبق ذلك على المنصوب بالـــياء،أو بالألف ،أو بالكسرة،وهل هذه العلامات الفرعية النائبة عـــن الفـــتحة –تندرج تحت قوله :إنها الحركة الخفيفة المستحبة عـــند العـــرب ،قد يقبل هذا فى تحريك حرف ساكن بالفتح طلباً للخفـــة فـــى الـــنطق ،كمـــا فـــتح حفص همزة: (دأبا)،فى قوله

تعالى:"قال تزرعون سبع سنين دأبا "[١٤٤] ،وأسكنها الباقون،وهما لغتان في مصدر(دأب)-(يدأب)،بمعنى : داوم ، ولازم"[١٤٥]، كما يقبل هذا أيضا في تحريك حرف بالفتح ،لالتقاء الساكنين،وهذا كثير في اللغة:كقولهم:(من الأرض)-بفتح نون(من)،ومن ذلك - إجماع القراء على فتح الميم وصلا -مع إسقاط همزة الوصل من لفظ الجلالة ، في قوله تعالى :" ألم -الله لا إله إلا هو الحي القيوم "[١٤٦]،قال أبو علي الفارسي:" اتفاق الجميع على إسقاط الألف الموصولة في اسم الله ،وذلك أن الميم ساكنة ، كما أن سائر حروف التهجي-مبنية على الوقف ،فلما التقت الميم الساكنة ولام التعريف -حركت الميم بالفتح للساكن الثالث الذي هو لام المعرفة "[١٤٧] ،وفي مثل هذا -يمكن القول بأنهم استحبوا الحركة الخفيفة -وهي الفتحة ،لأن العلة في اختيارها-ترجع إلى التناسق الصوتي بين الألفاظ ،أما النصب -فهو حالة إعرابية - تدل على معنى وظيفي في الجملة ،ولا يؤتى بها على سبيل الاستحباب أو الاختيار .

أما الأدلة -التي ساقها المؤلف على صحة مذهبه في أن الفتحة ليست علامة إعراب -فلا تنهض شاهدا على ذلك ،إذ

---

[١٤٤]- يوسف :٤٧.

[١٤٥]- إتحاف فضلاء البشر :٢٦٥.

[١٤٦]- آل عمران : ١ ، ٢ .

[١٤٧]- الحجة في علل القراءات السبع ٢/ ٣٤٠

يمكن مناقشتها ،يقول الأستاذ محمد عرفة رادا على دليله بنقل الحركة المضمومة أو المكسورة ،دون الفتحة –إلى الساكن قبلها عند الوقف :" لو كان هذا الدليل منتجا –لكان أحرى أن يدل على أن الفتحة علم إعراب ،وأن الضمة والكسرة ليستا بعلم إعراب، لأننا نقول:رأينا العرب يقفون على المضموم والمكسور بالسكون، ويقفون على المنصوب المنون بالألف ،يقولون :(جاء محمدْ)، (مررت بمحمدْ)،(ورأيت محمدا)،فيحتفظون بالفتحة فى الوقف ، دون أختيها: الضمة،والكسرة ،وذلك فى اللغة المشهورة السائرة فى العرب ، وعلى طريقة المؤلف –نقول: إنهم لم يحتفظوا بالفتحة فى الوقف –إلا لأنها تدل على معنى ،ولم يحتفظوا بالضمة والكسرة فيه إلا لأنهما لا يدلان على معنى ، وهذا أولى فى الدلالة، لأن الاحتفاظ بالفتحة فى اللغة المشهورة الكثيرة،أما النقل فهو نادر قليل جدا"[١٤٨] ،والدليل على قلته وندرته– فى اللغة –أنه لم يرد فى القراءات الصحيحة،قال أبو حيان : "ولم يؤثر الوقف بالنقل عن أحد من القراء –إلا ما نقل عن أبى عمرو –أنه وقف على قوله تعالى : " وتواصوا بالصبر"[١٤٩] بكسر الباء [١٥٠] ،وهذه الرواية عن أبى عمرو– ضعيفة

لـــم تـــرد فى القراءات السبع،وليس نقل الحركة المضمومة أو المكســـورة إلى الساكن قبلها عند الوقف -بحجة قاطعة على أن المراد الاحتفاظ بالعلامة الإعرابية ،إذ يرى بعض النحاة أن علة هـــذا النقل -هى التخلص من التقاء الساكنين ،والدليل على ذلك -أنهم اشترطوا لهذا النقل -ألا يكون إلا إلى ساكن ،فإن كان ما قـــبل الحرف الآخر متحركا -فلا يجوز النقل،فلا يقال : (مررت بالـــرجِل) -بكســـر الجـــيم،نقلا لحركة اللام إليه ،لأنها مشغولة بحركـــتها، لأن الـــنقل إنما كان فرارا من التقاء الساكنين ،وهو مفقـــود فى الذي تحرك ما قبله [١٥١]،وقد ذكر النحاة لعدم النقل فى المنصـــوب -علـــلا لـــيس منها أن النصب خارج عن علامات الإعـــراب،ولـــو كانت علة النقل فى المرفوع والمجرور -أنهما علامتا إعراب ،وعلة عدم النقل -فى المنصوب -أنه ليس علامة إعـــراب -لما أجازوا النقل فى المنصوب -إن كان همزة ،على أن الكوفييـــن أجازوا نقل الفتحة إلى الساكن قبلها مطلقا -وإن لم يكن مهموزا ."[١٥٢]

وأما ما استدل به المؤلف من أن الروم -وهو تضعيف الصوت بالحركة عند الوقف -لا يجوز -إلا فى المضموم والمكسور،مما يـــدل على أن الفتحة ليست علامة إعراب فهو ضعيف لا يشهد

---

[١٥١]- الهمع للسيوطى ٢/٢٠٨.

[١٥٢]- الهمع للسيوطى ٢/ ٢٠٨ ، ٢٠٩ .

بصـــحة مـــا ذهب إليه ،وذلك لأن الروم –عند القراء –ظاهرة صوتية تتعلق بالأداء لا علاقة لها بالإعراب ،ثم إن الجمهور من الـنحاة قد أجازوا الروم عند الوقف على المنصوب أو المفتوح أيضـا.[143] ،فلو كان الروم دالا على علامات الإعراب – لما جاز في الفتحة .

وإذا كـــان القـــراء يقصدون بالروم عند الوقف على الحركتين : الضمة، والكسرة –أنهما علامتا إعراب ،دون الفتحة –لانسحبت هذه العلة إلى الإشمام –وهو الإشارة بالشفتين دون صوت –إلى ضـــمة الحـــرف الموقوف عليه[144] ،ومن ثم اتخذناه دليلا على أن الضـــمة وحدهـــا –علامة إعراب ،دون الكسرة والفتحة ،ثم إن الروم والإشمام – جائزان ،لا واجبان ،فلا ينبغي أن يستدل بهما على قواعد.

وأمـــا قبول النحاة للإقواء –وهو اختلاف حرف الروى من الكسر إلى الضم ،أو العكس –وعدم قبولهم الإصراف –وهو اختلاف حرف الروى من الكسر أو الضم –إلى الفتح ،أو العكس –فلـــيس دلـــيلا أيضا على أن الفتحة –ليست علامة إعراب،لأن القافية في الشعر –من الأمور الصوتية الخاصة بموسيقى الشعر، ولـــيس لها دخل في الإعراب ،غير أن الشاعر يوفق بين النظام

---

[143] – الهمع ٢/٢٠٧.

[144] – الهمع :٢ /٢٠٧

العروضى ، والنظام اللغوى ،وإذا خرج من كسر إلى ضم ،أو فتح بالنسبة لحرف الروى -فلا يعنى بذلك اعتبار الضمة أو الكسرة -علامة إعراب ،بل يعد وقوعه فى الإقواء أو الإصراف -خطأ لغويا وعروضيا،ولذلك يقل وقوعهما فى الشعر.

والنحاة ،والعروضيون لا يجيزون الإقواء والإصراف فى الشعر،وليس معنى قبولهم للإقواء -أنهم يجيزونه ،أو يسمحون للشاعر أن يأتى به فى القصيدة بطريقة متعمدة،وإن كانوا يستحسنونه على الإصراف -فإن ذلك من باب استحسان أحد القبيحين، وهذا الاستحسان-راجع إلى أمر لفظي صوتي لا إلى اعتبار الضمة والكسرة -علامتى إعراب ،دون الفتحة ،يقول الأستاذ محمد عرفة :" ونعلل تجويزهم الإقواء وامتناعهم من الإصراف بأمر حسى لا شأن له بأن لبعض الحركات معنى ، وليس لبعضها معنى،وهو أن الحرف المفتوح -يمد به الصوت ، ويفتح فيه المتكلم فاه،فإذا استجاب الشاعر إلى داعى الفتح ففتح ، وكان الروى مضموما أو مكسورا -ظهر ظهوراً بيناً -عدم الانسجام بين القوافى بالمخالفة بينها "[١٥٥].

وأما النصب على نزع الخافض -فليست العلة فى نصبه- اختيار الفتحة ،لخفتها،ولكن علة نصبه هى المفعولية ،وذلك أن حرف الجر-لما حذف سلط الفعل على الاسم الذى كان مجرورا

١٥٥- النحو والنحاة : ١٧٣، ١٧٤

بهــذا الحرف،فنصـــبه على المفعولية،قال سيبويه :" فلما حذفوا حـــرف الجر عمل الفعل "[١٥٦] ،والنصب -علم الفضلة ،والمفعول به من الفضلات .

أما ما استشهد به المؤلف من الأسماء المنصوبة فى اللغة -على أن سبب نصبها -عدم التحدث عنها ،وعدم الإضافة إليها -فليست أدلـــة علـــى عـــدم دلالة النصب على.معنى ،وإنما وردت هذه الأســماء منصـــوبة لأنها تشغل وظائف الأسماء المنصوبة -فى التركيب اللغوى ،فقد يشغل الاسم وظيفة المفعول معه، وذلك إذا نصب الاسم الواقع بعد الواو التى تفيد المعية ،مثل قولهم :(خرج زيـــد وعمرا)فليس نصب (عمرا)،لأنه خرج عن دائرة الإسناد، وأنــه ليس متحدثا عنه فقط ،فهذا لا يكفى لجعل الاسم منصوبا ، بل لأن الاسم -عد من قبيل المفعول معه،وهو من الفضلات التى يميزها النصب، كما يميز الرفع -العمد ،ثم إن المثال الذى ذكره المؤلـف -لـــيس النصب فيه على المفعول معه قويا،لأن النحاة رجحـــوا فـــيه العطـــف ،كذلك سائر الأسماء المنصوبة -فليس النصـــب فيها لمجرد عدم الإسناد إليها ،وعدم الإضافة إليها ،بل تشـــغل وظـــيفة فـــى التركيـــب على حسب جهة تعلقها بالفعل المحـــذوف أو المذكـــور ،فقد تكون الكلمة حالا ،كما فى نحو : (كلمـــته فـــاه إلـــى فـــىّ)،وقد تكون الكلمة مفعولا مطلقا، لفعل

١٥٦- الكتاب : ١/ ٣٨

محــذوف، كمــا فــي نحو :(عمرك الله) ، فإن كلمة :(عمرك) منصــوبة على المصدرية بفعل محذوف قال، سيبويه:" فصارت عمــرك الله -منصــوبة بعمَّــرتُك الله،كــأنك قلــت : عمرتك عمــرا،ونشدتك نشدا،ولكنهم خزلوا الفعل ، لأنهم جعلوه بدلا من اللفــظ بــه [١٥٧] ،وهــذا ينطبق أيضاً على نصب: (عذيرك)-في البيت، فإنه مصدر لا يتصرف ،بمعنى : (معذرة)،فهو منصوب بإضــمار فعل لا يجوز إظهاره،لأنه من قبيل المصادر التي تقوم مقام أفعالها ،مثل (سبحان الله)،(معاذ الله)[١٥٨]،وقيل :هو منصوب على المفعولية بإضمار فعل أيضا ،أي : (هات عذيرك)،[١٥٩] وقد تكــون الكلمة المنصوبة -مفعولا به لفعل محذوف، وقد ورد عن العــرب -أســاليب مخــتلفة - حذف فيها الناصب للمفعول به : كأســلوب الاختصــاص ،في نحو قولهم :(نحن العربَ -أسخى الناس)، فكلمة (العرب) -مفعول به لفعل محذوف ، أي : (نخص العرب)، فكلمة (العرب)- تشير إلى جملة فعلية جاءت معترضة بيــن المبــتدأ والخبر ،لتوضيح المقصود من الضمير: (نحن)، وكأسلوب التحذير ،في نحو قولهم :(إياك والأسد)،(إياك الأسد) ، فالضمير :(إياك)-مفعول به لفعل محذوف، أي :(إياك أحذر)،

---

[١٥٧] - الكتاب :١/ ٣٢٢

[١٥٨] - شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي : ١/٣٠٠

[١٥٩] - هامش الكتاب للأستاذ عبد السلام هارون ١/ ٢٧٦

وكلمــة (الأسـد)-فـي المثال الأول -مفعول به لفعل محذوف أيضا، أى :(واجتنب الأسد)،وفى المثال الثانى-مفعول ثان للفعل المحـذوف ،أى :(أحـذرك الأسد)،فالتركيب -إذا - جملة فعلية أيضـا،ومثله أسـلوب الإغراء ،فى نحو قولهم :(الحذر الحذر)، (الـنجاء الـنجاء)، فقد انتصب هذا على :(الزم الحذر)،و(عليك الـنجاء)[١٦٠] ،فالأسماء المنصوبة فى اللغة -تشغل وظائف نحوية مخـتلفة ،وفـي أساليب مختلفة أيضا،فإذا سلمنا بأن علة النصب فـيها كلها -علة واحدة،وهي أنها ليست- مسندا إليها،فترفع ،ولا مضـافا إليها،فتجر،ولذلك لجئوا إلى النصب الذى لا يشيرك إلى دلالـة إعرابية فى نظر المؤلف ،نقول :إذا سلمنا بهذا -فنكون قد تجاهلـنا المعـانى الوظيفـية المختلفة للأسماء المنصوبة،وهذه المعـانى -تتحدد من جهة تعلق الاسم المنصوب بالفعل مذكورا كـان أو محذوفا،فإن كان التعلق على جهة التعدية - كان مفعولا به،وإذا كان على جهة التعليل -كان مفعولا لأجله وإذا كان على جهة بيان الهيئة لما تعلق بالفعل - كان حالا ،وإذا كان على جهة التبيـن والتفسير -كان تمييزا، وهكذا فإن لكل اسم منصوب فى اللغـة -تعلقا خاصا بالفعل أو بالحدث فى الجملة ،وهذا التعليق يحـدد وظيفـته، ودلالـته فيها ، والنصب -هو المميز لكل هذه الوظـائف ،يقول الأستاذ محمد عرفة:" وليس البحث عن عامل

[١٦٠] - راجع الكتاب لسيبويه : ١/ ٢٧٥

(عذيـرك)،وعـامل (فـاه إلى فى)-إلا بحثا عن علاقة الكلمة بـالكلام ،ومعـرفة مركـزها فى الجملة،وهب اللغة العربية لا إعراب فيها،فبقى بعد علينا أن نبحث هذا البحث ، لنعرف علاقة الكلمـة بالكلمة ،ونعلم أهى -تعليل لها ،أم ظرف زمان أو مكان لها ،أم هى مبينة لما انبهم منها "[161].

فـإذا قلـنا :(نقـرأ القرآن والمسجدَ آناء الليل وأطراف النهار نشطين تعبدا بتلاوته قراءة واعية فهل المنصوبات الواردة هنا - لا يجمعها إلا النصب - الذى هو ليس علامة إعراب ،وقد لجأنا إليه،لأن الأسماء المنصوبة -ليست متحدثا عنها ،أو مضافا إلـيها ؟ كـيف ذلـك؟ ،وكـل منصوب لـه دلالة يؤديها فى التركيـب، وهـذه الدلالـة ناتجة عن جهة تعلق الاسم بالفعل ، فإخراج النصب عن دائرة معانى الإعراب -يؤدى إلى إلغاء كثير مـن الأبـواب الـنحوية -التى تنتمى إليها كثير من الأساليب العربية .

رأيه فى الحركات وإشباعها :

لقد قام المؤلف بمقارنة بين الفتحة،وأختيها :الضمة والكسرة ،من جهـة ،وبيـن الفتحة،والسكون -من جهة أخرى،وذلك من حيث الخفة،والـثقل ،وهـذا المبحـث فـى الحقيقة -إنما هو مبحث صـوتى، لأن الحديث عن الحركة ،والسكون ،بغض النظر عن

---

[161] - النحو والنحاة : ١٨٠ ، ١٨١

كونهمـــا علامـــتى إعـــراب ،أو بناء ،وبغض النظر عن كون الحـــركة، فى وسط الكلمة أو فى آخرها ،وقد قرر المؤلف بادئ ذى بدء -أن الفتحة-أخف الحركات ،ويقول :" فذلك أصل مقرر عـــند الـــنحاة ، يـــتردد فى كلامهم ،ويجرى كثيرا فى جدلهم ، ويســـتمدون مـــنه الســـبب والعلّـــة لكثير من أحكام التصريف والإعـــراب . وذلك أن الفتحة القصيرة أو الفتحة الطويلة -وهى الألـــف -لا تكلـــف الناطق إلا إرسال النفس حرا،وترك مسرى الهواء أثناء النطق بلاعناء فى تكييفه،أما الضمة وامتدادها -وهو الواو-فإن النطق بها يكلفك ضم الشفتين ومطهما وتدويرهما،حتى تحقـــق نطق الضمة أو الواو ، واختبر ذلك فى : (قل)،و(صم)، و(قولـــوا)، و(وصـــوموا)مثلا ، وراع هيئة الفم والشفتين حيز الـــنطق، وكذلك الكسرة ،وامتدادها -وهو الياء -تكلفك أن تكسر مجرى الهواء ،وتحنى طرف اللسان عند اللثة ،ليمثل الصوت ما تريد من الكسرة أو الياء ،كما ترى فى :(صيد)،و(بيع)،و(صد)، و (بع)"[١٦٢].

والمؤلـــف فـــيما ذهـــب إلـــيه -لم يختلف عما ذهب إليه النحاة القدمـــاء، علمـــاء اللغة المحدثون ،وقد اعتمد هو نفسه على قول ابن جنى:" اعلم أن الحركات أبعاض حروف المدواللين ،وهى : الألـــف، والـــياء، والواو ،فكما أن هذه الحروف -ثلاثة ،فكذلك

---

[١٦٢] - إحياء النحو :٧٨ ، ٧٩ ، ٨٠.

الحـــركات -ثلاث،وهي :الفتحة ،والكسرة ،والضمة ،فالفتحة - بعـــض الألف ، والكسرة -بعض الياء،والضمة -بعض الواو [163]، وكذلـــك حديـــث المؤلف عن مخرج كل من الفتحة ،والكسرة ، والضـــمة -فإنـــه لا يختلف عما قرره القدماء والمحدثون ،يقول ســـيبويه:" ومنها اللينة ،وهي :الواو ،والياء ،لأن مجرجهما يتسع لهـــواء الصـــوت أشـــد من اتساع غيرهما ،وإن شئت -أجريت الصـــوت ومـــددت، ومـــنها: الهاوي ،وهو :حرف اتسع لهواء الصـــوت - مخرجه أشد من اتساع مخرج الياء والواو ،لأنك قد تضم شفتيك في الواو ، وترفع في الياء لسانك قبل الحنك،وهي : الألف،وهذه الثلاثة -أخفى الحروف ،لاتساع مخرجها.وأخفاهن وأوســـعهن مخرجا -الألف ثم الياء ثم الواو " [164]،"ويطلق علماء الأصـــوات على صوت الفتحة -اسم (صوت العلة المتسع)، كما يطلقـــون علـــى صوتي الضمة والكسرة -اسم :(أصوات العلة الضيقة)". [165]

وإذا كان المؤلف يتفق مع علماء اللغة -في أن الفتحة القصيرة - لا تخـــتلف عـــن الفـــتحة الطويلة -وهي الألف ،في المخرج والصـــفة، وكذلـــك الكســـرة القصيرة ،والكسرة الطويلة-فإنهما

---

[163] - سر صناعة الإعراب : ١٩/١

[164] - الكتاب :٤/ ٤٣٥ ، ٤٣٦

[165] - المدخل إلى علم اللغة للدكتور رمضان عبد التواب :٩٤

مـــتفقان فى المخرج والصفة ،وكذلك الضمة القصيرة ،والضمة الطويلـــة -فإنه يخالف النحاة -فى أن حروف اللين والمد -امتداد لما قبلها من الحركات ،وقد رتب على هذا -اعتبار الألف ،والياء المكســـور مـــا قـــبلها -امتدادا لحركة الحرف السابق ،فهو يعد (إلـــى)-حـــرفا ثنائيا مفتوحا،ويعد (فى)-حرفا أحاديا مكسورا ، وهكـــذا فإنـــه يعد الحروف: (لا)،(ما)،(وا)،(ها)،(يا)، (فى)-من قبيل الحروف الأحادية المفتوحة ،أو المكسورة [166]

ولـــيس كذلك ،إذ لا تحذف الألف أو الياء عند استعمال الحرف فى أى تركيب من التراكيب -إلا لعلة صوتية، فيحذف الألف أو الياء - عند التقاء الساكنين نطقا لا خطا ،ويبقى فى غير ذلك،كما لـــو دخـــل الحـــرف على ضمير ،نحو (فيه،فيك ،فيها)،فلو كان حرف الجر (فى)-أحاديا،لحذفت الياء عند جرها للضمير ،فقيل : (فه، أو فك).

كما خلط أيضا -بين الحروف الثنائية ،والثلاثية،فعد (إلى،، على، خـــلا ، عـــدا ،ألا ،أما،أيا ،هيا ،بلى ،نون التوكيد المشددة -من الحـــروف الثنائـــية المفتوحة)٠[167]،على حين أنها -ثلاثية ،بدليل قولـــنا:(إليه ،عليه ،خلاه ،عداه)،فلماذا لم تحذف الألف ٠فى هذا الاستعمال مادامت غير معتد بها؟!

---

[166] -إحياء النحو ؛هامش ١٠٥

[167] - إحياء النحو :هامش ١٠٥

وهـذه الملاحظـة -تنطبق أيضا على ماعده ثلاثيا ،أو رباعـيا،أو خماسـيا،فقد عـد (لكنّ)- خماسيا" [١٦٨] معتدا بالألف المـنطوقة غـير المكتوبة فلماذا اعتد بالألف -هنا -وهى امتداد للفـتحة، على حين أنه لم يعتد من قبل بالألف المنطوقة المكتوبة فـى نحو (إلى ، على)،ولو لم يعتد بالألف فى (لكن)-باعتبارها زائدة فى النطق فقط -لكان له فى ذلك مندوحة!

وإن كـان علماء اللغة -يعدون الحركات -أبعاض حروف المد - فإنمـا يقصـدون بذلك أن إشباع الحركة - لا يضيف جديدا إلى الصوت -من حيث المخرج والصفة ولكننا نلاحظ أن علماء اللغة والنحو - لا يعدون حروف المد -التى -تشغل وظيفة تركيبية ،أو تكـون أصلا من أصول الكلمة - مجرد امتداد للحركة ،ومن ثم يعـتدون بهـا فـى الأحوال التصريفية للكلمة ،أو فى الوظائف التركيبـية ،فهـل نعـد الفعل :(قال)-مثلا فعلا ثنائيا، بحجة أن الألـف -امتداد لفتحة القاف، والحال أنها منقلبة عن أصل -وهو الـواو المفتوحة ،وهل نعد ألف الاثنين ،أو واو الجماعة ،أو ياء المخاطـبة فـى نحو (يكتبان)، (يكتبون)،(تكتبين)- مجرد امتداد للحـركات ، وهـى تشـغل وظيفة تركيبية،لا يمكن تجاهلها فى الجملـة الفعلـية ، وفى رد الأستاذ محمد عرفة على المؤلف - يقـول: " ألا يدرى المؤلف ماذا يشوش هذا فى علم النحو ؟ إنه

---

[١٦٨] - إحياء النحو :هامش ١٠٦

يـؤدى إلـى أن يكـون مثل (يخشى)-من الأفعال المضارعة المعـتلة بالألف- منصوبا ، فمادام حرف (إلى)- ثنائيا مفتوحا، فمـثلها (يخشـى)يكـون مفـتوحا ولا موجب للنصب فى مثل (يخشـى: زيد) ،أما النحاة فيرون -أنها ساكنة ،والفعل مرفوع ، وقـدرت الضـمة عليه للتعذر، أيدرى المؤلف ماذا يشوش هذا الـذى زعمـه فى غير النحو؟ إن علماء العروض -جعلوا مثل (فـى)حرفيـن،أولهما مـتحرك، والـثانى ساكن،مثل (قد) ، و(بل)"[169]

أما أن الفتحة -أخف من أختيها :الضمة ،والكسرة - فإن المؤلف لا يخـتلف فـى ذلك عن النحاة ،والدليل على ذلك -أنهم قدروا الضـمة والكسـرة -علـى الاسم المعتل بالياء -وهو المنقوص، وأظهروا عليه الفتحة لخفتها،وثقل الضمة والكسرة [170]،وإذا كانت الفـتحة -أخـف من الضمة والكسرة -فإن هذا الحكم لا ينسحب على السكون،لأنه ليس بحركة ،ومن ثم نفهم هذا من قول النحاة: إن الفتحة أخف الحركات.

رأيه أن الفتحة أخف من السكون :

ويذهب المؤلف -إلى أن الفتحة -أخف من السكون أيضا، وأيسر نطقا،خصوصا إذا كان ذلك فى وسط اللفظ ودرج الكلام،

---

[169] - النحو والنحاة : ١٨٤

[170] - شرح ابن عقيل على الألفية : ١/ ٨٢

والمؤلف في ذلك مخالف للنحاة -كما يقول هو ،لأنه يجد في كلامهم ما يشير إلى أن السكون-أخف من الحركات جميعها، فقد يسمونه التخفيف،ويذكر علة النحاة في ذلك -بأن السكون عدم، والحركة-وجود ،والعدم -أضعف وأخف من الوجود ،مهما يكن يسيرا ضعيفاً ويعيب على النحاة -أن ذلك من سنتهم في الأخذ بالفلسفة النظرية ،وغلوهم فيها بما قد يلفتهم عن الواقع،ثم يبين المؤلف وجهة نظره في ثقل السكون-بأنه يستلزم أن تضغط النفس عند مخرج الحرف معتمدا على الحرف ،محتفظا به ،وفي هذا العمل كلفة تراها -إذا نطقت بمثل :أبْ ،أتْ، أث،وقسته إلى نطق با،تا،ثا أخذ المؤلف- يقسم الحروف الساكنة- من حيث ما تستلزمه من الكلفة عند النطق بها،فمنها :ما إذا أسكنته-أرسلت النفس به آنا، ومطلت النطق متكلفا الاحتفاظ بمخرج الحرف الساكن ،كما ترى في :(غواشْ)،و(اصنْع)،ومنها ما يكلفك أن تردد اللسان ، كأنك تكرر الحرف ،كما ترى في راء:(إرْعاد)، ومنها ما يلزمك قطع النفس وبت النطق ،مع الضغط على الحرف، والتمسك بمحزجه،مثل:(أبْ)، و(إبرْاهيم)، و(طبقْ)، و(إقبال)، ففيها كما ترى شدة في النطق ،ونصيب من الكلفة ،لا تراه إذا أرسلت الحروف مفتوحة ،ثم شرع المؤلف يسوق الأدلة على ثقل السكون،فمنها ظاهرة القلقلة عند نطق بعض الحروف الساكنة ، وهي القاف، والطاء، والباء،والجيم والدال ، فيقول :"

وأنظر إلى ما صارت إليه القلقلة المعروفة عند القراء من التكلف والتمسك، حتى كأن الحرف -حرفان ،أحدهما -ساكن ،والآخر - محرك بالفتح.

ومـــنها :أن القراء والنحاة -اتفقوا على أن مخرج الحرف- إنما يتبيـــن ويتمـــثل إذا كـــان ساكنا ،فكلفوا من يريد درس الحروف ووصـــفها وتحقيق مخارجها -أن يسكن الحرف ،ويصله بمتحرك قـــبله ، فـــيقول:(أبْ) و(أتْ)، و(أثْ)،ثم يرقب المنطق ،ويصف المخـــرج ، ويبيـــن الصفات، وما رسموا ذلك -إلا لما رأوا في الإســـكان من التمهل بالحرف والتمسك بمخرجه وتحقيق نطقه،ثم يقـــول:" فهـــذا من طبيعة السكون ،ونطق العرب به ،يبين لك أن الفـــتحة أخف منه ، وأيسر مئونة في النطق ،وليس ينكر ذلك إلا من غالط نفسه ،وأنكر حسه.

ومـــنها -أن مـــن العرب من يميلون إلى التخفيف ،فيسكنون عين الـــثلاثي-إذا كانـــت مضمومة أو مكسورة ، ويقولون في رسُل: (رسْـــل)،وفـــي فخِذ (فخْذ)،فإذا كانت العين مفتوحة، مثل(جمل)، و(عمر)،و(عنب)-استبقوا الفتحة وامتنعوا من تسكين العين ،ولو أن السكون كان أخف من الفتحة -عندهم -لمضوا في التخفيف ، فساووا مفتوح العين بالمضموم والمكسور .

ومـــن هذه الأدلة أيضا -التي استدل بها المؤلف على أن الفتحة - أخـــف مـــن السكون -أن العرب قد فروا في بعض المواضع من

الإســكان إلى الفتح ،ومن ذلك صنيعهم فى جمع المؤنث السالم ، لمــثل: (فترة)،و(حسرة)،و(دعد)،فإن العين فى المفرد ساكنة ، ومــن حقهــا فى جمع المؤنث السالم -أن تبقى ساكنة أيضا ،لأن الجمــع السالم - لا يبدل فيه بناء مفرده،ولكن العرب أوجبت فى مثل هذا -فتح العين -فيقولون :(فترات)،و(حسرات)، و(دعدات)، ولا يجوز الإسكان إلا فى ضرورة من الشعر [١٧١].

هــذه هى الأدلة -التى استدل بها المؤلف -على أن الفتحة -أخف مــن السكون ،وقد رد الأستاذ محمد عرفة على المؤلف فخالفه ، حيث ذهب إلى أن السكون-أخف من الفتحة ، وهو فى ذلك متفق مع النحاة،وقد استدل الأستاذ محمد عرفة -على أن السكون أخف مــن الفــتحة- بأنك -إذا راعيت السكون ، والفتحة -عند النطق بحــرف مثل الباء فى (أبكم)فإنك تجد السكون لا يقتضى منا إلا الــتقاء الشــفتين ،أمــا الفــتحة -فيها -فتقتضينا إطباق الشفتين وفــتحهما، وما يقتضينا عملا واحد -أخف مما يقتضينا عملين . ومما يقوى وجهة نظر الأستاذ محمد عرفة -أننا لو مددنا الصوت بالفتحة تولد منها ألف،ولو مددنا الصوت بالكسرة -تولد منها ياء، ولو مددنا الصوت بالضمة -تولد منها واو،وهذا ما لا يخالف فيه المؤلــف -غــيره مــن النحاة ،ولو تأمل المتأمل -لأدى ذلك إلى نتــيجة تخالف ما ذهب إليه المؤلف وتوافق ما ذهب إليه النحاة ،

---

[١٧١] - إحياء النحو : ٨١ : ٨٥.

وذلـــك أن الفـــتحة -شـــروع فى ألف،والضمة شروع فى واو، والكســـرة شروع فى ياء، أما السكون -فليس شروعا فى حرف آخر،فالحرف إذا نطقنا به محركا -فقد نطقنا بحرف وشرعنا فى حـــرف آخـــر،وإذا نطقـــنا به ساكنا-لم ننطق إلا بذلك الحرف، ويســـتنتج الأســـتاذ محمـــد عرفة من ذلك أن الحركات- بعض حـــروف ، أو هـــى حروف صغيرة ، فالحرف المتحرك -حرف وبعـــض حـــرف، والســـاكن -حرف فقط،وما كان حرفا وبعض حرف -أثقل مما كان حرفا فقط [١٧٢] وإذا تأملنا رد الأستاذ محمد عـــرفة علـــى المؤلف -وجدناه لا يخلو من نزعة منطقية كما أن تعليل المؤلف لما ذهب إليه -لا يخلو أيضا -من الميل إلى الفلسفة والمـــنطق -وإن كان كل منهما - يعتمد بقدر ما على الاستعمال اللغـــوى ثم أخذ الأستاذ محمد عرفة - يفند أدلة المؤلف -على أن الفتحة أخف من السكون .

أمـــا ما ذكره المؤلف من لزوم قطع النفس فى السكون ، وبـــت الـــنطق بالحرف ساكنا ،ومن لزوم تردد اللسان فى بعض الحـــروف ، ومن إرسال النفس عند نطق بعض الحروف -فيرى الأســـتاذ محمـــد عرفة -أن ذلك ليس بأدلة على ثقل السكون،لأن مخـــرج الحرف -واحد ،وهذا بمثابة التأكيد فيه أما الفتحة ففيها خروج إلى مخرج حرف آخر .

---

[١٧٢] - النحو والنحاة ١٦٢ : ١٦٤.

ومـــا استدل به المؤلف -على ثقل السكون- من أن القراء والـــنحاة -إذا أردوا تبيـــن مخرج الحرف -سكنوه ،إذ إن ذلك -أعون على معرفة المخرج -فيرى الأستاذ محمد عرفة -خلو ذلك من الدلالة على ما ذهب إليه ،بل إنما فعل القراء والنحاة ذلك،لأن السكون -ليس فيه خروج إلى حرف آخر فلا يؤدى إلى الالتباس بين مخرجى الحرفين أما تحريك الحرف -ففيه خروج إلى حرف آخر فيؤدى إلى الالتباس -يريد أن الحرف الصامت -إذا أردنا أن نتبيـــن مخـــرجه وصفته فلا بد أن ننطقه ساكنا ،فلو حركناه بأية حركة -كانت هذه الحركة -حرفا آخر ،وبذلك نكون قد انتقلنا من صوت إلى صوت.

ومـــا اســـتدل بـــه المؤلـــف -من تسكين عين الكلمة -إذا كانت مضمومة، مثل:(رسل)،أو مكسورة ،مثل :(فخذ)،وعدم تسكينها- إذا كانت مفتوحة ،مثل :(جمل)،مما يدل على خفة الفتحة -فيرى الأستاذ -محمد عرفة أن ذلك لا يدل إلا على أن الفتحة -أخف من الضمة والكسرة ،ولذلك تخففوا منهما بالإسكان،أما الفتحة -فلأنها لمـــا لـــم تكـــن فى وزنهما فى الثقل ،بل أخف منهما -لم يتكلفوا التغيير إلى السكون -وإن كان أخف منها ،ثم يسوق الأستاذ محمد عرفة -حجة عقلية ،وهى أن الفتحة -لو كانت أخف من السكون- لـــتخففوا فـــى الأمـــثلة المذكـــورة بهـــا دون الســـكون فقالوا : (رسَل)،و(فخَذ).

ومـــا اســـتدل به المؤلف -من فتح عين المجموع بالألف والـــتاء -بعـــد أن كانت ساكنة فى المفرد ،فى نحو :(حسرات)، و(دعـــدات)-فيرى الأستاذ محمد عرفة عدم دلالة ذلك على رأى المؤلف ،لأن التخفيف - حاصل من تماثل الحرفين فى الحركة ؛ بدلـــيل أنهـــم أجـــازوا فى المضموم والمكسور- الإتباع-،مثل : (حنطة)، و (خطوة) ، فيقولون : (حنطات) و(خطُوات).[١٧٣]

وهذا جدل عقلى -قد يبعدنا عن الواقع اللغوى ،وينسينا خصائص الحـــركة والسكون فى إطار الكلمة أو الجملة ،ويمكننا أن نخرج من هذا الجدل بعدم الحكم على خفة الفتحة دون السكون ،أو على خفة السكون دون الفتحة-بمعزل عن النظر إلى ما يجاور الفتحة أو الســـكون،فقد يكون السكون -أخف من الفتحة -فى موضع وقد تكـــون الفـــتحة -أخـــف من السكون فى موضع آخر ،والسياق الصوتى بين حروف الكلمة -هو الذى يحدد ذلك ،فحينما أجازوا تســـكين عين الكلمة المضمومة أو المكسورة- فإنما فروا من ثقل الضـــمة بعد الفتحة ،فى نحو :(ظرف)،و(رجل)،ومن ثقل الكسرة بعـــد الفـــتحة ،فـــى نحـــو :(فخذ)،و(كتف)،لأن السكون فى هذا السياق- أكثر انسجاما واتساقا مع الفتحة قبله ،ولم يلجئوا فى هذه الحالة إلى الفتح ،حتى لا يغيروا صورة الكلمة ،ولذلك حينما رأوا انســـجام فـــتح العيـــن مـــع فتح الفاء فى نحو: (جمل)-فإنهم لم

---

[١٧٣] - النحو والنحاة ١٦٤: ١٦٦

يســتبدلوا بالفتحة - السكون ،أو حركة أخرى ،ثم إن هذا المظهر مـن مظاهـر التخفيف في الكلمة -لم يرد عن العرب على سبيل الوجـوب ،بـل علـى سبيل الجواز والتخيير، ولذلك لا يجدون غضاضـة في تسكين العين المفتوحة أيضا -إذا دعتهم الضرورة إلى ذلك ،كما في قول الأخطل :

وما كل مبتاع ولو سلْف صفقه

براجع ما قد فاته برداد [١٧٤]

فقـد أسكن الشاعر عين الفعل:(سلف)-وهي مفتوحة ،وهذا يدل علـى أن الإسـكان يجـوز متى دعت إليه ضرورة صوتية أو عروضية .

وإذا كنا نرى السكون -أخف من الفتحة ،أو من الضمة والكسرة -فـي مثل ما ذكرنا من الكلمات الثلاثية - فقد نرى الفتحة -أخف مـن السكون -في نحو(حسرات)،و(دعدات)وذلك لأن الفاء هنا - مفتوحة أيضا ،فكان فتح العين- إتباعا لفتح الفاء ،ومن ثم - كان فـتح العيـن واجبا -عند الصرفيين ،ومنعوا إسكان العين ،لأنهم أحسوا بثقله بعد الفتح ،ولذلك -يجوزون الفتح والإسكان مطلقا - إذا كانت الفاء مضمومة أو مكسورة ،مثل جمع:(خطوة)، (كسرة) بالألف والتاء كما أنهم أجازوا الإتباع -إن لم تكن الفاء مضمومة والـلام يـاء ،مـثل جمع:(دمية)،ولم تكن الفاء مكسورة ،واللام

[١٧٤] -الخصائص لابن جني مع الهامش :٢/٢٢٨.

واوا،مـــثل جمع (ذروة)[١٧٥] ،فالعبرة إذن ،بانسجام الحركة مع ما يجاورهـــا ،بـــل مع الحرف الذى يتحرك بها ،قال ابن جنى فى معـــرض حديـــثه عن حروف العلة ،وما فيها من ضعف وما لا يقبل الحركة منها -وهو الألف :

" ولذلـــك مـــا تجد أخف الحركات الثلاث -وهى الفتحة -مستثقلة فـــيهما -يعـــنى الـــواو والـــياء حتى يجنح لذلك ،ويستروح إلى إسكانهما، نحو قوله :

يادار هند عفت إلا أثافيها [١٧٦]

فواضح من قول ابن جنى -أن الحركة -لا يحكم عليها بالخفة أو الـــثقل -فـــى حد ذاتها،وإنما تتوقف خفتها ،أو ثقلها -على السياق الصـــوتى فـــى الكلمـــة ،إذ لو حكمنا بخفة الحركة فى موضع -لوجدناهـــا ثقـــيلة فى موضع آخر ،وفى الواقع اللغوى -ما يشهد على ذلك -كما رأينا .

رأيه فى معنى السكون

وبعد أن بين المؤلف وجهة نظره فى أن الفتحة أخف من السكون -اســـتطرد إلـــى بيان معنى السكون،فقال:" وقد جعلوا الإسكان -علامة التشديد ،والبت فى الطلب ، كما ترى التزامه فى الأمر ، وفى : (لتفعل)،و(لا تفعل)،وأنت تعلم ما يستدعيه الأمر فى أغلب

---

١٧٥ - أوضح المسالك لابن هشام :٢٦٤.

١٧٦ -الخصائص ١٩٣/٢ .

حالـــه -من البت والتشديد والجزم ،وربما أتوا بالسكون في غير الأمـــر ،دلالة على التأكيد وتقوية الكلام،كما ترى في قول امرئ القيس :

فاليوم أشربْ غير مستحقِب

إثما من الله ولا واغل

بـــل إن أبا عمرو بن العلاء-من القراء السبعة ومن أئمة النحاة - قـــرأ: " إن الله يأمركم أنْ تذبحوا بقرة"[١٧٧]- بإسكان الراء تشديدا للأمـــر،لما كـــان استنكار المأمورين له ظاهرا .وهذه دقائق لمن أراد أن يستشـــف الحق من سر العربية .[١٧٨]فالمؤلف يعلل سكون الفعـــل المضـــارع -بدلالـــته على معنى -وهو البت والجزم في الأمر، ومثل لذلك بالفعل المضارع المجزوم بلام الأمر ،وبـــ(لا) الناهية (لتفعل)،(لا تفعل)، ولم يمثل لفعل الأمر الصريح (افعل)، وهنا نتساءل : هل قصد المؤلف علامة الجزم ،دون البناء،وإذا كان قد أراد الفعل المضارع المجزوم ،وعبر عنه بالسكون -فهل يجزم الفعل المضارع بالسكون فقط ،وإذا كان المجزوم بالسكون فقط -يدل على البت والجزم في الأمر-فما دلالة المجزوم بحذف حرف العلة ،أو بحذف النون ،كما نتساءل أيضا:لماذا لم يشر إلى الفعل الأمر المبني على السكون؟

---

[١٧٧] -البقرة :٦٧.

[١٧٨] - إحياء النحو : ٨٦ ، ٨٧.

فيبدو أن المؤلف أراد أن يجعل للسكون معنى ،كما جعل لكل من الضـــمة والكسرة معنى،ثم إن المؤلف خلط بين الفعل المضارع المجـــزوم ،لـــتقدم جـــازم علـــيه،والفعل المضارع المجزوم في الضـــرورة الشـــعرية ،ولما وجد الفعل المضارع في بيت امرئ القـــيس (أشرب)-غير دال على الأمر -علل سكونه بالدلالة على التوكيد ، وقد فضل الرواية بجزم الفعل في موضع الرفع على ما ورد في الديوان من رواية البيت على القياس،وعد ذلك من أمثلة الفســـاد الكثيرة في الدواوين،[١٧٩]وكأنه ينظر إلى السكون متجاهلا كونـــه علامة جزم ،أو للضرورة الشعرية ،والغريب أن المؤلف يـــربط بيـــن قول امرئ القيس -الذي جاء فيه الفعل المضارع -ســـاكن الآخـــر، وبيـــن قـــراءة أبـــي عمرو -بإسكان الراء في (يأمـــركم)،وكـــأن القـــراءة -شاهد على جواز إسكان آخر الفعل المضـــارع المـــرفوع مطلقا،مع أن قراءة أبي عمرو تختلف كل الاخـــتلاف عن قول امرئ القيس،وذلك أن الفعل المضارع في بيت امرئ القيس -غير متصل بضمير ،كما هو الحال في الفعل (يأمـــركم) ،لأن أبا عمرو-لم يسكن إلا الفعل المضارع المتصل بضمير المخاطبين،نحو (يأمركم) ، و(ينصـركم)، و(يشعركم)، أو الفعـــل المضـــارع المتصـــل بضـــمير الغائبين ،نحو (تأمرهم)، و(يأمـــرهم)،فقد أسكن أبو عمرو -هذه الأفعال المرفوعة ، حيث

[١٧٩] - راجع هامش إحياء النحو : ٨٧.

وقعــت فى القرآن الكريم [١٨٠]،وإذا عرفنا أن أبا عمرو-لا يسكن آخر الأفعال المضارعة غير المتصلة بالضمائر البارزة -أدركنا أن الغــرض مــن الإسكان -يختلف عن غرض الإسكان فى هذه الأفعال التى لم تتصل بضمائر بارزة، فإن امرأ القيس -لم يسكن إلا لضرورة الشعر ،ثم إن الرواية للبيت -متعددة،فقد روى:(اليوم أســقى)-على القياس،أما أبو عمرو- فقد أسكن ،لتحقيق غرض صــوتى ،يقول أبو البقاء العكبرى: "لأن الكاف متحركة ، وقبل الــراء -حــركة، فسكنوا الأوسط تشبيها لها بــ(عضد)،وأجروا المنفصل مجرى المتصل "[١٨١]

فلــيس الإسكان إذا -بغرض البت والجزم،ولكنه يرجع إلى أمور صــوتية يختص بها الأداء القرآنى ،والدليل على أن الغرض من إســكان الفعل المضارع المرفوع فى قراءة أبى عمرو -غرض صــوتى-أنــه أسكن أيضا الاسم المجرور -وهو : (بارئكم)،فى قوــله تعالى :"فَتُوبُوا إِلَى بَارِئِكُمْ فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ عِنْدَ بَــارِئِكُمْ"[١٨٢]، فقد أسكن أبو عمرو الهمزة من (بارئكم)،وقد علل الدمياطى البنا قراءة أبى عمرو بإسكان الاسم والفعل المضارع ، فقال: " وهى لغة بنى أسد وتميم وبعض نجد ،طلبا للتخفيف -عند

---

[١٨٠] -إتحاف فضلاء البشر : ١٣٦

[١٨١] -إملاء ما من به الرحمن :٤٢/١

[١٨٢] - البقرة :٥٤.

اجتماع ثلاث حركات ثقال من نوع واحد،كـ(يأمركم)،أو نوعين، كـ(بارئكم)وإذا أجاز إسكان حرف الإعراب ، وإذهابه في الإدغام للتخفيف- فإسكانه وإبقاؤه أولى "[١٨٣]فهل في إسكان (بارئكم)-بت أو جزم أو قطع ؟ فما قرره المؤلف من معنى السكون -ليس مطردا، ولا ينبغي أن نقيس الظواهر النحوية - على الظواهر الصوتية ،كما لا ينبغي أن نقيس قراءات صحيحة -على نصوص شاذة أو نادرة.

وهناك ملحظ آخر يؤخذ على المؤلف وهو أن ما ذكره من تعليل وتفسير للسكون قد يكون حجة عليه لا له ،حيث تدل قراءة أبي عمرو -على أن السكون -قد يكون أخف من الفتح -عندما تتوالى الحركات المتشابهة،أو المختلفة إذ لو كانت الفتحة -أخف -لآثرتها القراءة ،وخصوصا أنها الحركة الخفيفة المستحبة -التي لا تدل على إعراب ،كما يرى ذلك المؤلف .

رأيه في أصل البناء:

يرى المؤلف -أن الأصل في البناء- هو الفتح وبذلك يخالف النحاة القائلين بأن السكون-هو الأصل في البناء ،ويتهم النحاة بأنهم بنوا ما ذهبوا إليه -على نظرة فلسفية،ولم يعتمدوا على الإحصاء والاستقراء ،وقد بنى هو نظريته على استقراء حروف

---

[١٨٣] - إتحاف فضلاء البشر :١٣٦.

المعـــانى، فقال:" وقد وجدنا عدد حروف المعاني -سبعين حرفا، الســـاكن مـــنها اثـــنان وعشرون،والمتحرك ثمانية وأربعون ،أما المـــتحرك -فالمفـــتوح منه اثنان وأربعون،والمكسورة -خمسة ، والمضـــموم -واحد فالساكن فى البناء -أقل من المتحرك ،بل هو أقل من المتحرك بالفتح وحده"[١٨٤] فاستنتج من هذا الاستقراء -أن المبنى على الفتح أكثر من غيره،ومن ثم كان البناء على الفتح هو الأصـــل ،ولكن إذا عرفنا وجهة نظر المؤلف فيما عده مبنيا على الفتح -نجده فى الحقيقة مبنيا على السكون، فقسمها إلى أحادى ، وثـــنائى وثلاثى،وربـــاعى ، وخماسى ،فكان يعد الحرف المنتهى بـــألف مفتوح ما قبلها ،أو بياء مكسور ما قبلها -من قبيل المبنى على الفتح،وعلى الكسر ،وبناء على هذا ،فإنه عد الحروف :(لا)، (مـــا)،(وا)،(يا)،(ها)-من الحروف الأحادية المبنية على الفتح ، وهـــى فى الحقيقة-مبنية على السكون،لأنها تنتهى بساكن ،وعليه تكـــون مـــن الحروف الثنائية،كذلك عد الحرفين : (إى) - بكسر الهمـــزة ،(فى)-من الحروف الأحادية أيضا المبنية على الكسر ، وهى فى الحقيقة مبينة على السكون ، وهى من الحروف الثنائية أيضا .

كمـــا عد الحروف :(إلى)،(على)،(خلا)،(عدا)،(ألاَ)، (أما)، (ايا)، (هـــيا)،(بلـــى)-من الحروف الثنائية المبنية على الفتح ،وهى فى

---

[١٨٤] -إحياء النحو :١٠٤ .

الحقـيقة- مـن الحروف الثلاثية المبنية على السكون وقد أدرج تحتها الحروف الثنائية المبنية على السكون،وهى ستة عشر حرفا هى : (إنْ) ،(أنْ) ، (لن) ، (عن) ، (من) ، (أم) ، (لم) ، (بل) ، (كى)، (أو) ، (مذ) ، (أل) ، (هل) ، (لو) ، (أى)، (قد).

ثـم ذكـر الحـروف الثلاثية ،فمنها ثلاثة مبنية على السكون، هـى:(نعم)،(أجل)، (إذن)، ومنها حرف واحد مبنى على الكسر ، وهو :(جير)، وحرف واحد مبنى على الضم ،وهو :(منذ)، ومنها سـبعة عشـر حرفا ،عدها مبنية على الفتح،وفى الحقيقة -ليست كلهـا مبنـية علـى الفـتح،وهى :(إنّ)، (أنّ)،(ليت)،(سوف) ، (ثم)،(حاش)، (رب)،(ألاّ)، (هلاّ) ،(لولا) ،(لوما) ،(كلا) ،(حتى)، (أمّا) ،(إما) ، (إلا) ، (لمّا). [185]

فمـا كـان منتهـيا بـالألف من هذه الحروف- فهو مبنى على السـكون، ومـن الحروف الرباعية،لا من الثلاثية ، وقد بنى هذا التقسـيم-على وجهة نظره فى أن الألف- امتداد للفتحة،وأن الياء المكسـور ما قبلها -امتداد للكسرة،وأن الواو المضموم ما قبلها - امـتداد للضـمة ، وقد ذكرنا من قبل -أن ذلك يؤدى إلى الخلط والإلباس ،ولذلك استنبط نتائج خاطئة -من مقدمات خاطئة ، ولم تستقم هذه النتائج بصورة كاملة مما أوقعه فى التناقض بين النظر والتطبـيق ، فهـو قـد عد :(حاش)-من الحروف الثلاثية ،وهذا

---

[185] - راجع إحياء النحو :هامش ١٠٥- ١٠٦ .

يتناقض مع جعله الألف امتداداً للفتحة،فكان ينبغي أن يعده ثنائيا، كما عد الحرف : (لكن) المخفف-رباعيا،وكان ينبغي عليه اتساقا مــع نظريــته -أن يعده ثلاثيا، كما عد الحرف:(لكن)-المشدد- خماســيا ،وهــو علــى نظريــته-رباعى، والذى اوقعه فى هذا التناقض- خطأ المقدمات.كما أن هذه النظرية -أدت به إلى جعل الحــروف المبنية على الفتح-أكثر من غيرها ،حتى يبطل مذهب النحاة فى أن السكون هو أصل البناء،وإذا استقرأنا هذه الحروف - وجدنــا المبــنى على السكون منها-هو الأكثر ،فإذا كان عدد حــروف المعانى -سبعين -وجدنا المبنى على السكون منها -ستة وأربعيــن حــرفا،على أن بعض الحروف المبنية على الفتح -قد يخفــف، فيبنى على السكون،مثل: (إنّ)، (أنّ)،(كأنّ)،وبذلك يتبين لنا أن قول النحاة - يؤيده القياس والاستقراء .

أمــا بالنســبة للأسماء المبنية -فقد صرح المؤلف أنه لا يستطيع إحصــاءها،وقرر أن المبــنى على السكون منها قليل فقال:" أما الاســم المبــنى فلنــيس قريــبا إحصــاؤه،بل لسنا فى حاجة إلى الإحصاء، وجلى أنه قل أن يبنى على السكون "[١٨٦]

والمؤلــف يجد صعوبة فى إحصاء الأسماء المبنية مع أنه لــو رجع إلى (شرح شذور الذهب)لابن هشام -لوجده قد أحصى المبنيات كلها،ومنها الأسماء،وهى :المركب العددى ،مثل :(خمسة

[١٨٦] - إحياء النحو :١٠٥، ١٠٦ .

عشر)،والمركب الظرفى ،مثل (بين بين)،والمركب الحالى ،مثل: (فــلان جــارى بيت بيت)،والظرف المبهم المضاف إلى جملة، مــثل: (يــوم)،(حين)،والظرف المبهم المضاف إلى مبنى ،مثل (دون)، (وبين)،واسم (لا)النافية للجنس-إذا كان مفردا ،مثل (لا رجــل)،وهــذه الأسماء -مبنية على الفتح، والعلم المختوم بكلمة (ويه)،واسم فعل الأمر الذى هو على وزن (فعال)،وما جاء على وزنــه فــى باب النداء من سب الأنثى ،وما جاء على وزنه من الأعــلام المؤنــثة ، نحــو: (حــذارِ)،(يا فساقِ)،(حذامِ)، ولفظ (أمــس)عــند الحجازيــن ، فهذه الأسماء مبنية على الكسر ، والظــروف المبهمة المنقطعة عن الإضافة لفظا لا معنى ،نحو : (قبلُ)،(بعدُ) ،وما ألحق بها ،نحو : (غير)،(عل)، (أى)الموصولة -إذا أضــيفت ،وحــذف صدر صلتها ، فهذه الأربعة -تبنى على الضم ،وكذلك المنادى المفرد المعرفة غير أنه يبنى على الضم أو نائــبه ،والمضــمرات ،وأسماء الإشارة،غير ما وضع للمثنى ، وأسماء الموصول ،غير ما وضع للمثنى أيضا، وأسماء الشرط ، وأســماء الاستفهام ،وأسماء الأفعال ،وبعض الظروف الملازمة للإضــافة مــثل :(إذ) ،(إذا)،(حيــث) ،(لــدى)،(لدن)، وبعض الظــروف الأخرى،نحو: (الآن)،(الأمس). [١٨٧] فهذه هى الأسماء المبنية فى اللغة ، وقد حصرها وصنفها ابن هشام ، والمبنى على

[١٨٧] - راجع المبنيات فى شرح شذور الذهب ٧١ : ١٣٠.

للسـكون مـنها- كثير، نجده فى الضمائر ، نحو ألف الاثنين ، وواو الجماعة ، وياء المخاطبة ، وياء المتكلم فى بعض أحوالها، و(نــا) ، كذلــك بعض أسماء الإشارة ، مثل : (هذا) ، (هذى) ، (هــذه) بالإشــباع ،و(تا)، و(تى)،وبعض أسماء الموصول ، مثل (الــذى)، (التى) ، (مَن)، (ما) ، (ذا)،(أل) ،(ذو)-فى لغة طيئ، وبعــض أسماء الشرط ،مثل (مَن)، (ما) ،(مهما)، (أنى)،وبعض أســماء الاستفهام ،مثل (مَن)، (ما)،(كم)، وبعض أسماء الأفعال مــثل: (صــه)، (مه) ، (أوّه) ، (وى) ،وبعض الظروف ،مثل: (إذ)،(إذا)، (لــدن)، (لدى) ،(معْ)-فى بعض اللغات ،فالمبنى من الأســماء إذا علــى السكون -كثير،وليس نادرا أو قليلا كما قال المؤلــف ،ثــم استنتج من بناء الفعل الماضى على الفتح ،وبناء المضارع على الفتح عند اتصاله بإحدى نونى التوكيد وبناء الأمر وحــده علــى الســكون -أن الغالــب فــى الأفعال -بناؤها على الفــتح[١٨٨]،ولــم يشر إلى بناء الماضى على السكون-عند اتصاله بضــمير رفــع مــتحرك ،أو بنائه على الضم -عند اتصاله بواو الجماعــة ،كذلــك لم يشر إلى بناء المضارع على السكون-عند اتصــاله بنون النسوة،وذلك حتى يحقق فكرته فى أن البناء على الفتح -هو الأصل ،كذلك لم يشر إلى باقى أحوال بناء الأمر ،فقد يبــنى علــى مــا ينوب على السكون ،وهو حذف حرف العلة،

[١٨٨] -إحياء النحو :١٠٧.

وحـــذف النون.وما نريد أن نقرره -في هذه المسألة -أننا لا نجزم بمـــا ذهب إليه النحاة من أن البناء على السكون -هو الأصل ، إذ إن ذلك مبنى على القياس ،ولا نجزم أيضا بما ذهب إليه المؤلف من أن البناء على الفتح -هو الأصل ،فذلك مبني عنده على ما قام بـــه مـــن استقراء -وقد بينا ما فيه من خطأ،ومبنى أيضا على أن الفـــتحة عنده -هى الحركة المستحبة عند العرب،وهى أخف من الســـكون ،والحـــق -أن الحكم فى هذا -هو الاستعمال اللغوى ، والمسموع عن العرب ،فقد رأينا أن كلا من الحروف والأسماء -قـــد تبنى على السكون ،أو الفتح ،أو الكسر ،أو الضم ،كما رأينا أن الأفعال -قد تبنى على السكون ،أو على الفتح،أو على الضم ، أما الجدل حول أصالة علامة من هذه العلامات ،وفرعية الأخر -فلن يفيد الواقع اللغوى فى شىء .

رأيه فى العلامات الفرعية:

لقـــد أنكرَ المؤلف ما نراه فى كتب النحو من تقسيم النحاة لعلامـــات الإعـــراب- إلى أصلية وفرعية ،لأنه يرى أن لا وجه لهـــذا التفصيل والإطالة -بتقسيم علامات الإعراب إلى علامات أصلية وأخرى فرعية [١٨٩]،ومن ثم يذهب إلى أن الأسماء الخمسة -ليست معربة بالحروف ،أى :بالواو رفعا،وبالألف نصبا،وبالياء

---

[١٨٩] - إحياء النحو :١٠٨ .

جرا ، ولكنها معربة بالحركات المشبعة،يقول :" وإنما هى كلمات معــربة كغــيرها من سائر الكلمات ،فالضمة للإسناد ،والكسرة للإضـــافة ، والفتحة فى غير هذين ،وإنما مدت كل حركة ،فنشأ عنها لينها ."[190]

ويعلل ذلك بأن من كلمات هذا الباب ما وضع على حرف واحد ، وهــو (ذو)، (فــو)،ومــنها ما وضع على حرفين ،أولهما حرف حلق، وحروف الحلق–ضعيفة فى النطق ،فمدت العرب حركات الإعــراب فــى هــذه الكلمات لتعطى الكلمة حظا من البيان فى الــنطق، إذ لــيس فــى العربــية اسم معرب بنى على حرف،أو حرفيــن، أحدهما حلقى - إلا وهذا حكمه ،ويستدل على ذلك بأن هــذه الكلمــات -إذا نونــت ،أو اقترنــت بــ(أل)–فإنها تعرب بالحــركات مــن غــير لين بعدها ،مثل (أب)، (أخ)، (الأب)، (الأخ)،وذلــك لأن الكلمــات قــد طالت فى النطق شيئا بالتنوين و(أل)،فأغــنى ذلــك عن مد الحركة الأخيرة، ولذلك حينما حذف التنويــن ،و(أل)–مــن هذه الكلمات ،ولم تضف -عادت الألف ، فقــالوا (لا أبا لك)،وهنا يرفض تخريج النحاة لهذا المثال ،ويرى أنه جار على قاعدته المطردة ،وهى أن هذه الكلمات -إذا أفردت غــير مــنونة–أطلقــت حــركاتها فى آخرها،إطنابا فيها وتحقيقا

---

[190] - إحياء النحو :١٠٩.

لـــنطقها[191]، وقـــد عـــزا المؤلف ما ذهب إليه -إلى أبى عثمان المازنى ،فقد ذهب إلى أن الباء فى (أبوه)،أو (أباه)، أو(أبيه)- هو حـــرف الإعراب ،وإنما الواو ،والألف، والياء -نشأت عن إشباع الحركات [192]

وهـــناك آراء كثـــيرة فـــى إعراب هذه الأسماء حفلت بها كتب الـــنحو،وقد اختار المؤلف من بين هذه الآراء -رأى المازنى -إلا أنـــه لم يعترف بحالة النصب على أنها علامة إعرابية اتساقا مع مذهبه فى معانى علامات الإعراب .

وقـــد أبطل ابن الأنبارى ما ذهب إليه أبو عثمان المازنى من أن الأســـماء الســـتة معـــربة بالحركات المشبعة ،فقال:" وهذا القول ظاهر الفساد،لأن إشباع الحركات -إنما يكون فى ضرورة الشعر ،وأما فى حال اختيار الكلام -فلا يجوز ذلك بالإجماع "[193].

وأما جمع المذكر السالم -فيرى المؤلف مثل ما رأى فى الأسماء الســـتة ،فإن الضمة فيه علم الرفع ،والواو إشباع ،والكسرة علم الجر، والياء إشباع ،وأغفل الفتح لأنه ليس بإعراب فلم يقصد إلى أن يجعل له علامة خاصة ،واكتفى بصورتين فى هذا الجمع [194].

---

[191] - إحياء النحو :١٠٩- ١١٠.

[192] - الإنصاف فى مسائل الخلاف للأنبارى : ١٧/١.

[193] الإنصاف فى مسائل الخلاف : ٣١/١.

[194] - إحياء النحو :١١١

وبهـــذا يحاول المؤلف أن يطرد قاعدته- التى تقتضى عدم دلالة الفــتحة علـــى معنى، فيذهب إلى إلغائها فى جمع المذكر السالم، فهـــو عنده مرفوع بالضمة المشبعة ،ومجرور بالكسرة المشبعة ، ولمـــا رآه فى حالة النصب مصطدما بقاعدته،ورأيه فى العلامات الفرعـــية، حيـــث يكون بالكسرة المشبعة أيضا ،كما هو فى حالة الجر -خرج من هذا التناقض بإلغاء حالة النصب ،ولم يذكر علة لذلـــك مـــع أنه دأب على التماس العلل لكل ظاهرة نحوية ،وإذا كانت الفتحة -هى الحركة المستحبة عند العرب يلجئون إليها عند مـــا لا يريدون التحدث عن الكلمة -فلماذا لم يلجئوا إليها فى جمع المذكـــر السالم ، وتركوه على حاله مكسورا كسرة مشبعة مع أنه لـــيس مضافا إليه؟ وتماديا فى إنكار العلامات الفرعية للإعراب يســـتدل المؤلـــف علـــى إهمال الفتحة فى جمع المذكر السالم ، بإهمالهـــا فـــى جمـــع المؤنث السالم /حيث يرفع بالضمة ،ويجر بالكسرة ،وأهملوا الفتحة، لأنها ليست بإعراب [١٩٥] .

وفى هذا هروب من التناقض أيضا ،لأنه لو اعترف بأن الكسرة علامـــة النصب فى جمع المؤنث السالم -وهى حركة غير مشبعة لأدى ذلـــك إلى هدم نظريته فى أن الفتحة -ليست بعلامة إعراب يلجئون إليها عندما لا يسند إلى الكلمة ،ولا يضاف إليها ،وها هو أمـــام كلمـــة منصوبة ،ولكنها ليست مفتوحة ،بل هى مكسورة ،

---

[١٩٥] -إحياء النحو :١١١

وليست الكسرة -إلا علم الإضافة ،فلم يجد ما يتمشى مع قواعده - إلا القول بإهمال حالة النصب ،وهو قول خال من الأدلة القياسية واللغوية .

وأمـا المثـنى -فلـم يتعرض له المؤلف ،وهو من الأسماء التى تعرب بالعلامات الفرعية ،وبما أن المؤلف قد أنكر هذه العلامات -فكنا ننتظره يبدى رأيه فى إعراب المثنى ،ولكن يبدو أنه لم يجد فـيه رأيا يتسق مع مذهبه فى أن الحروف -فى الأسماء الستة ، وفـى جمع المذكر السالم -ما هى إلا إشباع لحركات الإعراب، ولمـا وجد المثنى مرفوعا بالألف ،والألف عنده امتداد للفتحة ، وكـان القـياس أن يـرفع بالضـمة ،ومنصوبا ومجرورا بالياء المفتوح ما قبلها ،وكان القياس أن تشبع الفتحة فى حالة النصب ، أو يكسر ما قبل الياء فى حالة الجر ،ولم يرد فى اللغة مثنى كما يـريده هو -أعرض عن الخوض فيه ،يقول الأستاذ محمد عرفة معقـبا على مذهب النحاة فى إعراب الأسماء الستة بالحروف ، وإنكـار ما ذهب إليه أبو عثمان المازنى فى إعرابها بالحركات المشـبعة :" إنه وقف فى طريقهم -المثنى ، فرأوه فى حالة الرفع بـالألف ،أو بالفتحة الممطولة ،وهذه بعيدة عن الضمة التى كانت مـن حقـه ورأوه فى حالة النصب بالياء، وهى بعيدة عن الفتحة الممطولـة ،ورأوه فـى حالة الجر بالياء المفتوح ما قبلها ،وهى بعـيدة عن الكسر أو الكسرة الممطولة ، فليست تصلح لأن تكون

حـــركات ممطولـــة ،فـــتخرم القـــاعدة القائلـــة إن الإعراب كله بالحركات ممطولة ،أو غير ممطولة ،فلما رأوا ذلك ترجح عندهم أن يكون إعرابها بالحروف .[١٩٦] ولما عجز المؤلف عن إخضاع المثـــنى -لقواعـــده ،لما بينا من خلو المثنى من الضمة المشبعة، والكســـرة المشبعة -عده شاذا فى العربية ، ووصفه بأنه غريب ، كغرابة العدد،إذ يذكر مع المؤنث ،ويؤنث مع المذكر ، ويقول: " ومـــن توســـع فـــى درس المثنى ،ورأى وضع العرب له مرة موضع المفرد، وأخرى موضع الجمع تجلى لـــه حقيقة ما نقول، فليس يقدح شذوذ المثنى فى أمر تقرر فى سائر العربية ،واستقام فـــى كـــل أبوابهـــا". إذا ماذا نعرب المثنى ،وهل نحذف بابا من أبواب النحو ،ونعده شاذا غريبا،لأنه لا يوافق آراء المؤلف الداعية إلـــى إنكار العلامات الفرعية ،وكيف يسوغ للمحلل النحوى -أن يقـــول : هـــذا مثنى لا إعراب له،ولا علامة إعرابية له،وإذا كنا بصـــدد إحياء النحو وتخليصه من جدل القدماء -فهل هذا يجعلنا نحـــذف المثـــنى، ولا يســـتغنى عنه تعبير عربى ،وإذا كنا نرى المثـــنى أحـــيانا يعـــبر به عن المفرد أو الجمع -فما علاقة هذا بعلامـــته الإعرابية، وهل كل لفظ يخرج عن استعماله الحقيقى ، لأغـــراض بلاغية-نعده شاذا غريبا ، ونحن نعلم أن اللغة حافلة بالتعبـــير المجازى ،على أن جمع المذكر السالم،وجمع التكسير-

---

[١٩٦] -النحو والنحاة ؛١٨٩.

قد يعبر بهما عن المفرد أو المثنى ، ومع ذلك لايعدان غريبين أو شاذين !

وأما الاسم الممنوع من الصرف -فإن المؤلف يرى أن فتحته-في حالــة الجــر -ليست نائبة عن الكسرة ،بل جئ بها خوف التباس الاسم غير المضاف -بالمضاف إلى ياء المتكلم المحذوفة،ويستدل على هذا بأن الاسم الممنوع من الصرف -إذا اقترن بــ(أل) ،أو أضــيف، أو نــون لسبب ما -جر بالكسرة ،لعدم اللبس حينئذ ، وينــتهي المؤلف بأنه يؤيد بعض النحاة القائلين ببناء الممنوع من الصــرف على الفتح في حالة الجر "[197].وهنا نجد المؤلف يذهب إلــى بناء الممنوع من الصرف على الفتح -في حالة الجر،ونحن لــم نعهــد هــذا فــي العربية، إذ نعرف أن المبنى -يلزم حالة واحدة،حيــثما وقــع في الجملة، ولم نعرف اسما يبنى في حالة ، ويعــرب فــي حالــة ،ونحــن نرى الاسم الممنوع من الصرف مــرفوعا بالضمة ،ومنصوبا بالفتحة ، فكيف يبنى على الفتح بعد ذلك في حالة الجر ،ولم يختلف النحاة في بناء الاسم الممنوع من الصــرف مطلقا ،بل ذهب بعضهم إلى جواز بناء المركب تركيبا مزجــيا لــيس مختوما بكلمة (ويه)،نحو (بعلبك)، (حضرموت)- على الفتح،ومن أجاز بناءه على فتح الجزأين -بناه حيثما كان في الجملــة ،قال أبو حيان:"وفي بناء المركب المزجي-خلاف فليس

---

[197] - إحياء النحو :١١٣.

بطـــرد عند عامة البصريين والكوفيين والصحيح جوازه،فيصير فـــيه ثلاثـــة مذاهـــب للعرب: منعه الصرف، وإعرابه إعراب المتضايفين ،وبناؤه "[١٩٨]

كمـــا اختلفوا أيضا فى (سحر)-المراد به سحر يوم بعينه ،فذهب الجمهـــور إلى إعرابه ،مع عدم تنوينه،وذهب صدر الأفاضل إلى بنائه على الفتح [١٩٩].

واخـــتلاف النحاة هذا - لا ينطبق على كل ممنوع من الصرف ، بـــل أجمعـــوا على رفعه بالضمة ،ونصبه بالفتحة ،وجره بالفتحة النائبة عن الكسرة،ويوضح السيرافى العلة فى منع بعض الأسماء مـــن الصرف ،وجرها بالفتحة ،فيقول :" القسم الثالث -يعنى من الأسماء المعربة - وهو الذى قصدنا لـــه دخلت عليه من حوادث الأشياء ما أحله محل الفعل المضارع فى منع الجر والتنوين ،ولم يمنعه الإعراب ألبتة [٢٠٠]" .

ولـــيس قصـــد الـــتعريف -هـــو المانع وحده من صرف بعض الأســـماء، كمـــا ذهب إلى ذلك المؤلف ،حيث ربط بين التعريف وعدم الصرف وبين التنكير والصرف [٢٠١] وليس هذا مطردا فى

---

[١٩٨] - ارتشاف الضرب:١/٤٣٣.

[١٩٩] - المرجع السابق : ١/٤٣٥.

[٢٠٠] - شرح كتاب سيبويه : ٢/ ٣٤.

[٢٠١] - راجع إحياء النحو :٦٣.

كـل ممـنوع من الصرف،إذ قد يكون المصروف معرفة،نحو : (زيـد)،(محمـد)، وقـد يكون الممنوع من الصرف نكرة،نحو : (مساجد)،(ذكرى)، (شعراء)، (ظمآن)، (أحمر)،فالتعريف وحده، أو الوصفية وحدها،أو التأنيث وحده -لا يمنع الاسم من الصرف، قـال السيرافى : "القسم الثانى - أى : من الأسماء المعربة - أن يدخـل علـيه ما لا يغيره عن تمكنه،كقولك (زيد قائم)،و(مررت برجل قائم)، و(هذه امرأة)، فـ (زيد)- لم ينقل بما دخل عليه من الـتعريف فقط،وبقى على تمكنه ، و(قائم)-لم ينقل بأن كان نعتا فقـط ،والنعت فرع، و(المرأة)-لم تنقل بأن كانت مؤنثة فقط "[٢٠٢] وليست علة جره بالفتحة -خوف التباسه بالمضاف إلى ياء المتكلم المحذوفـة ، كما ذهب إلى ذلك ابن الأنبارى ومال إليه السهيلى، واستحسـنه ابـن القاسـم ،أو خوف توهم بنائه على الكسر،لأن الكسرة لا تكون إعرابا إلا إن كان فى الاسم تنوين ،أو ما يعاقبه من الألف واللام،أو الإضافة ،ومذهب هؤلاء-لا يصح -إلا على مذهب الكسائى والفراء،حيث يجوز عندهما حذف ياء المتكلم فى غـير النداء [٢٠٣]،أما عند سيبويه -فلا يجوز حذف ياء المتكلم إلا فـى بـاب النداء[٢٠٤]،ومن ثم نرجح أن علة جره بالفتحة- شبهه

---

[٢٠٢] - شرح كتاب سيبويه :٢/ ٣٣

[٢٠٣] - التذييل والتكميل لأبى حيان :١/١٤٦-١٤٧

[٢٠٤] - الكتاب :٢/ ٢٠٩

بالفعل أيضا،فشبهه بالفعل اقتضى له ما مُنعه الفعل -وهو الكسر والتنوين ،فلما منع الكسرة -جر بالفتحة [٢٠٥]،وقد اتبع المؤلف ما ذهب إليه ابن الأنباري،وغيره -من جر الممنوع من الصرف بالفتحة،دون الكسرة ،لئلا يلتبس بالمضاف إلى ياء المتكلم المحذوفة،وادعى هذا المذهب لنفسه ،ولم ينسبه إلى أصحابه،بل زعم أن الفتحة فيه-علامة بناء.

تعقيب :

عرضنا في هذا الفصل آراء المؤلف حول العلامة الإعرابية ، وما يتعلق بها،فعرضنا رأى المؤلف في تعريف النحو عند النحاة، وبينا أنهم لم يقصروا النحو على ضبط أواخر الكلم ،بل تجاوزوا ذلك إلى كل ما يتعلق بالتركيب من تقديم وتأخير ،وذكر وحذف،وإثبات ونفي ،وتأكيد -إلى غير ذلك مما لا علاقة له بضبط أواخر الكلم . كما عرضنا لرأى المؤلف في العامل النحوى ،وما يؤدى إليه من تقدير وحذف ،وبينا أن العامل -لا يمكن إنكاره من الناحية العملية - إذا فهمناه الفهم الصحيح القائم على فهم العلاقات النحوية بين الكلمات في إطار التركيب .

كما بينا رأى المؤلف في معاني علامات الإعراب ،ومن دلالة الضمة على المسند إليه،ودلالة الكسرة على الإضافة ،وعدم دلالة الفتحة على شيء -إلا الخفة ،وقد بينا أن النحاة القدماء -لم يهملوا

---

[٢٠٥] -التذييل والتكميل لأبي حيان : ١٤٦/١

معـــانى هـــذه العلامات ،بل جعلوا الضمة علما على الفاعلية ،أو على العمدية،كالفاعل ،والمبتدأ،والخبر ،وجعلوا الفتحة علما على الفضـــلية،وما يشبهها ،وجعلوا الكسرة -علما على الإضافة ،وقد بيـــنا أن التعبـــير بمصطلح الرفع ،والنصب والجر -هو المناسب حـــتى يشـــمل العلامات الأصلية والفرعية وقد ذكرنا ما استثناه المؤلف من نظريته في جعل الضمة علما على المسند إليه ،وهو المـــنادى المفرد المعرفة المبنى على الضم،وهو غير مسند إليه ، وقد فسر المؤلف ذلك بالخوف من التباس المنادى المفرد المعرفة -بالمنادى المضاف إلى ياء المتكلم المحذوفة بعد انقلابها ألفا ، ولـــولا هـــذا اللبس -لظل المنادى المفرد المعرفة منصوبا على أصله.

كمـــا اســـتثنى من هذه القاعدة -اسم (إن) ،إذ هو منصوب ،وهو مســـند إلـــيه ،فخالف أصله من الرفع ، ولذلك حاول المؤلف أن يـــتفادى هذا التناقض، فذهب إلى رفع اسم (إن) ،واستشهد بما لا يـــنهض دلـــيلا على مذهبه،لمخالفة الواقع اللغوى ،وقد بينا فساد هذا، وتهافته.

كمـــا عرضـــنا لرأى المؤلف فى توحيد دراسة الفاعل ،ونائبه ، والمبـــتدأ - تحت باب المسند إليه،وبينا محاولته إيجاد أوجه شبه بيـــنها، وقد بينا أن أوجه الشبه بين هذه الأبواب الثلاثة- لاتكفى

لتوحيد دراستها ،إذ ينفرد كل باب منها بكثير من القضايا والمسائل -التى تجعله بابا مستقلا .

كما عرضنا لرأى المؤلف فى العلامات الفرعية للإعراب ،حيث أنكرها، وعدها إشباعا للضمة أو الكسرة ،وقد اصطدم بما يناقض نظريته،فلجأ إلى آراء متكلفة لا سبيل إلى قبولها،لمخالفتها الواقع اللغوى ،وقد أدى به اضطرابه وتخبطه-إلى عد المثنى غريبا شاذا فى العربية،وقد بينا وجه هذه الغرابة فى نظره ،ورددنا عليه بما لا سبيل إلى إنكار العلامات الفرعية .

الفصل الثاني

التوابع

الفصل الثانى
التوابع

تطلق كلمة (التوابع) فى كتب النحو -على خمسة أشياء :هى - النعت،والتوكيد،وعطف البيان،وعطف النسق،والبدل ،ولكل منها مسائله وقضاياه،ولكن النحاة أفردوها بباب خاص،لأنها تتفق ، فيما بينها -على أنها تتبع متبوعها فى أحد وجوه الإعراب رفعا، ونصبا، وجرا، وجزما،ولكن للمؤلف آراء فى هذه التوابع تخالف ما جاء فى كتب النحو،نبينها فيما يلى:

رأيه فى عطف النسق :

يبدأ المؤلف بعطف النسق،فيستبعده من باب التوابع،فيقول :" فليس الأمر فى العطف -إتباعا ،وإنما هو كما قال سيبويه (إشراك أو تشريك)،وما رأيت فى الواو العاطفة -تراه فى سائر حروف العطف،فمثل :(جاء زيد لا عمرو)،و(ما جاء زيد بل: عمرو) المتحدث عنه اسمان أيضا،أثبت لواحد ما نفيته عن الثانى، وكذلك: (هو مال زيد لاعمرو)،و(ما هو بمال زيد بل عمرو)،لا يفهم الكلام إلا على الإضافة- وإن تكن بسبيل الإثبات فى واحد،والنفى مع الآخر، وباب العطف إذا -ليس له إعراب خاص ، وليس جديرا أن يعد من التوابع ،ولا أن يفرد بباب

لدرسه،وهذا من ناحية الإعراب، أما من جهة معانى الحروف العاطفة أو المشركة، ومواضع استعمالها -فهذا مكان الدرس ،ولم نزل ندعو إلى دراسة الأدوات منفصلة عما أعده النحاة لها من أثر في الإعراب"[٢٠٦] نفهم من هذا النص -أن المؤلف -لا يعد عطف النسق-من التوابع ،لأن ما بعد حرف العطف -لا يتبع ما قبله فى كل الوجوه ،بل قد يكون مخالفا فى الإثبات أو النفى،على حين أن النحاة- قسموا حروف العطف-إلى حروف تشرك ما بعدها مع ما قبلها فى الحكم والإعراب، وهى الواو،والفاء، و(ثم)،و(أو)،و(حتى)،وحروف تشرك ما بعدها مع ما قبلها فى الإعراب دون الحكم،وهى : (لا)، و(بل)، و(لكن) -الخفيفة ،قال الأستاذ محمد عرفة :" والذى جعل النحاة يقولون إن الأول متبوع، والثانى تابع -أن المعنى الذى أوجب للأول الرفع -وهو الفاعلية أو العمدية على الخلاف -فى ذلك -جاءه من ارتباطه بالفعل مباشرة،أما الثانى فجاءه ذلك المعنى من ارتباطه بالفعل - بواسطة حرف العطف بعد ارتباط الأول به بلا واسطة ، فكان الأول متبوعا ،والثانى تابعا ،وهذا كاف فى هذه التسمية"[٢٠٧] وإذا كان المؤلف يدعو إلى إفراد كل حرف من حروف العطف - بالدراسة- فإن كثيرا من النحاة قد فعل ذلك ،حيث درسوا كل

---

٢٠٦ -إحياء النحو : ١١٦، ١١٧.

٢٠٧ - النحو والنحاة : ١٩٢

حرف على حدة ،وبينوا خصائصه ،وكيفية استعماله : كالمرادى فى (الجنى الدانى)،وكابن هشام فى (مغنى اللبيب)،على أن الذين درســوا هذه الحروف فى عطف النسق -لم يهملوا بيان معنى كل حــرف ،وطــريقة العطف به ،وشروط العطف به ،ولم يجعلوا همهم كله فى الإعراب فقط .

رأيه فى تقسيم التوابع :

وبعــد أن أنكر المؤلف -أن يكون عطف النسق من التوابع -قسم بقية التوابع -إلى قسمين:

أحدهمـــا -النعت ،وهو -كما يقول : ما تكون فيه الكلمة الثانية من الأول بمنزلة المكمل للمعنى،المتمم له،حتى لا يفهم المعنى إلا بهما معا [٢٠٨]

والآخــر -الــبدل ،وأدرج تحته-التوكيد -وعطف البيان ،فجعل التوكــيد، وعطــف البيان،والبدل -نوعا واحدا ،وهو البدل ،فلا يــرى فرقا بين قولهم :(زارنى محمد أبو عبد الله)،و(لقيت القوم أكثرهم)، أو(كلهم)،فهذا النوع -الذى يشمل ما أطلق النحاة عليه - توكــيدا ، وعطــف بيان ،وبدلا - تتفق فيه الكلمتان فى الإعراب من حيث كان مدلول الأولى -مدلول الثانية .[٢٠٩]

---

[٢٠٨] -إحياء النحو :١١٨

[٢٠٩] - إحياء النحو : ١٢٠، ١٢١

فالمؤلف يحصر التوابع -في نوعين :وهما النعت ،والبدل ،مدعيا أن هـذا التقسـيم- يمـيز بيـن التوابع ،ويقينا الاضطراب بين النحاة[٢١٠]،على حين أن هذا التقسيم- يحدث تشويشا على الأفهام، ويزيد من الجدل والمناقشة بين المعربين ،إذ إن النحاة لم يجعلوا التوابع -خمسة أقسام -إلا لأن كل قسم منها يختلف عن الآخر فى أغراضـه وأحكامه ،وإذا كان المؤلف - سوى بين عطف البيان والـبدل-فإنهمـا يتفقان فى وجوه ،ويفترقان فى وجوه ،وإذا كان عطـف البـيان قد يتفق مع البدل المطابق -فهناك بدل بعض من كـل، وبدل الاشتمال وبدل الغلط أو النسيان، وهناك بدل الجمل مـن الجمـل ،وكذلك التوكيد ،فإن له أحكاما تخصه ، وأغراضا يحققها فى الكلام - لا نجدها فى عطف البيان أو البدل.

رأيه فى النعت السببى :

نحن نعلم أن النحاة -يقسمون النعت -إلى قسمين :

أحدهمـا - حقيقى ،وهو :ما رفع النعت فيه ضميرا مستترا ،نحو قولنا :(هذا رجل فاضل)،وهذا القسم -اعترف به المؤلف ،وجعله أحد قسمى التوابع .

والآخـر -نعـت سببى ،وهو : ما رفع فيه النعت اسما ظاهرا - متصـلا بضـمير مطـابق للمنعوت،كما فى قوله تعالى :" رَبَّنَا

---

٢١٠ - إحياء النحو : ١٢١، ١٢٢.

أخرَجْـنا مِــنْ هٰذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا"[211]،وقد أنكر المؤلف هذا القســم ،بدعــوى أنـــه لا يرتبط بما قبله ارتباط النعت الحقيقي بمــنعوته ،وعــد النعت السببي - من قبيل المعرب بالمجاورة ، واستشــهد بــتخريج ابــن جــنى لقول العرب :(هذا جحر ضب خرب)، من أن أصله :(خرب جحره)، ويذهب المؤلف إلى أن ما عده النحاة نعتا سببيا من حقه الرفع على الاستئناف [212]،وهذا في الحقيقة - يخرج النعت السببي من بابه -إلى باب آخر وهو النعت بالجملة،وكذلك الإعراب على المجاورة ،وفي هذا كله ما فيه من الخلــط والاضطراب ،حيث إن الجملة العربية قابلة للتلاعب بها علـــى وجوه إعرابية مختلفة ،ثم إن جعل المؤلف النعت السببي - معــربا على المجاورة يؤدي إلى حمل ما جاء في القرآن الكريم مـــن مظاهـــر النعت السببي على ظاهرة لغوية قليلة حكم عليها النحاة بقلتها أو شذوذها.

وهناك أمر آخر لا يجعلنا نوافق المؤلف على جعل النعت السببي -مـــن قبيل المعرب على المجاورة ،وهو أن النعت المعرب على المجاورة -لم يرد مجرورا -إلا في حالة الإفراد ،كما هو الحال فـــي النص المأثور ،على حين قد يأتي النعت السببي مرفوعا أو منصـــوبا ولذلـــك لـــم يرد النعت مجرورا على الجوار-إذا كان

---

[211] - النساء :٧٥.

[212] - إحياء النحو :١٢٥.

مثنى،قال الخليل :" لا يقولون إلا :(هذان جحرا ضب خربان)،من قبل أن الضب واحد،والجحر جحران،وإنما يغلطون إذا كان الآخر بعدة الأول "[٢١٣]ويرجح الأستاذ محمد عرفة ما ذهب إليه النحاة من أن مثل هذا من قبيل النعت السببى ،لا من قبيل المعرب على المجاورة ،فيقول :" وما ذهب إليه النحاة- أدق ، ذاك لأن العرب تقول :(جاء معاوية سائرة خدمه بين يديه)،فنصبوا (سائرة)- على الحال،والحال وصف لصاحبه ، وصاحبه هنا هو (معاوية)،وليست من صفة (معاوية)،وإنما هى من وصف (خدمه)،ولا سبيل إلى أن تقول : أتبع فى الإعراب لما قبله للمجاورة،لأنه لا إتباع فى الإعراب ،بل السبيل أن نقول: أجريت صفة ما هو من سببه مجرى صفته ،فكما تجئ صفته حالا منه كذلك تجئ صفة ما كان من سببه حالا منه فتنصب [٢١٤].

رأيه فى خبر المبتدأ:

يرى المؤلف -أن خبر المبتدأ -نوع من التوابع ،بل هو عنده أهم من الأقسام السابقة كلها ،ولولاها أن يذكر فى باب التوابع ،ويعلل ذلك -بأنهم أرادوا أن يدلوا على أن الكلمة هى عين الأولى ،وأنها صفة متحققة لها ،وأشاروا إلى ذلك بالموافقة فى الإعراب ،وفى

---

[٢١٣] - الكتاب : ١/ ٤٣٧.

[٢١٤] - النحو والنحاة : ١٩٦.

التذكير والتأنيث ،ثم يبين أن الذى منع النحاة من جعل خبر المبتدأ- تابعا -أنهم رأوا خبر (كان)-منصوبا ،ويرى أن تفسير النحاة لنصب خبر (كان)-ليس كما تصوروا لأن المتحدث عنه - هو الذى سموه اسم (كان)،وخبر (كان) -ليس متحدثا عنه ،ومن ثم يرى أن (قائما)فى قولهم(كان زيد قائما)-ليس خبرا يلزم أن يتبع المبتدأ فى إعرابه ،وكذلك لم يعدوا خبر (إن)تابعا ،لأنهم رأوا اسم (إن)-منصوبا ،وهنا يعود المؤلف إلى ما ذهب إليه سابقا من رفع اسم (إن)-فى الأصل ،ولذلك يعدوا خبرها تابعا[٢١٥]ولا شك أن المؤلف لجأ إلى جعل الخبر نوعا من التوابع،حتى تطرد نظريته فى أن الضمة علم المسند إليه،فلما كان خبر المبتدأ مسندا ،وكان مرفوعا أخرجه من دائرة المدفوعات،وجعله تابعا،ثم اصطدم بخبر (كان) المنصوب،فلما وجده مخالفا فى إعرابه لاسم (كان) المرفوع -ذهب إلى أنه - ليس خبرا مع أنه يفيد إثبات حكم للاسم، أو نفى حكم عنه، أما خبر (إن) -فلم يتعارض مع نظريته فى رفع اسم (إن)، ولذلك عده تابعا ،كخبر المبتدأ ،لأنه لا يتعد بنصب اسم (إن)،وهذا كله يؤدى إلى الخلط بين قواعد العربية،فإن أدنى تأمل فى خبر المبتدأ،نحو قولنا (محمد كريم) ، ونعت المرفوع فى نحو قولنا (محمد الكريم)- يجعلنا نحس الفرق واضحا بين التعبيرين، حيث

---

٢١٥ - راجع إحياء النحو : ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨.

إن الخـــبر -تتم به فائدة الجملة،لأنه إثبات حكم للمبتدأ على حين نجــد النعت مكملا للمبتدأ ،ومن ثم يظل المبتدأ فى حاجة إلى ما تتم به الفائدة ،ثم إن النعت، أو التابع -يطابق منعوته فى التعريف والتنكــير بالإضـــافة إلـــى مطابقته في الإعراب ،والتذكير أو التأنيـــث، والإفــراد أو التثنية أو الجمع ،ولكن الخبر- لا يطابق المبـــتدأ فـــى التعريف والتنكير دائما ،بل الغالب أن يكون الخبر نكـــرة، كمـــا أن الجملـــة الاسمية -لابد أن تشتمل على أركان الإســـناد الـــثلاثة ، وهى :المسند إليه ،والمسند والعلاقة الرابطة بيـــنهما ،وهـــى مـــا تعرف بالنسبة ، فلابد إذا من إدراك المعنى التركيـــبى بين المبتدأ و الخبر، وهو ما لا يوجد فى علاقة التابع بالمتبوع .[٢١٦]

الفصل الثالث

ما تتعدد فيه الأوجه الإعرابية

الفصل الثالث

ما تتعدد فيه الأوجه الإعرابية

في هذا الفصل سنعرض لآراء المؤلف حول ما تعددت فيه الأوجه الإعرابية،فهو قبل أن يفصل القول فيما ورد فيه وجهان من الإعراب -ينكر أن يكون الكلمة إعرابان ،فيقول :" ولكني رأيت أن أكمل البحث بدرس أبواب أجاز النحاة فيها وجهين من الأعراب، وساووا بينهما مرة ،وفضلوا وجها على الثاني في الأخرى ، والأصل الذى تقرر لا يساير هذا التخيير،ولا يجيز أن يكون للكلام وجهان من الإعراب يلابس المتكلم أيهما شاء،فمتى ثبت أن للحركة أثرا في تصوير المعنى تجتلب لتحقيقه ،لم يكن للمتكلم أن يعدل عن حركة إلى أخرى حتى يختلف المعنى الذى يقصد تصويره ،فيختلف الإعراب تبعا له "[٢١٧].

وفيما يلي نبين آراءه في (لا) العاملة والمهملة ،وفي (ظن) وأخواتها،وفي الاشتغال ،وفي المفعول معه،ثم نعقب بما نراه- على كل رأى من هذه الآراء .

رأيه في (لا):

لا يوافق المؤلف -النحاة على تفريقهم بين (لا)العاملة عمل (ليس)، و(لا)العاملة عمل(إن)،حيث ينكر قول النحاة :إن الأولى

---

[٢١٧] - إحياء النحو : ١٢٩، ١٣٠

تــنفى الواحد، فنفيها محدود خاص،تقول: (لا رجلٌ فى الدار بل رجــلان)، والثانــية تنفى الجنس ،تقول:(لا رجلَ فى الدار)،فلا يصــح أن تعقــب بعــده بمثل (بل رجلان)،فيضارب أول الكلام آخره،ومن ثم لا يرى المؤلف هذا الفرق المعنوى بينهما ،ويذهب إلــى أنهما يفيدان شمول النفى ، فيقول :" وإذا ناقشت هذا الفرق الــذى بيــنوا ـلم تجد له ثباتا فالشاهدان اللذان رووهما لإعمالها إعمــال لــيس ،لا يفهــم منهما إلا نفى الجنس ،وكيف يفهم على غــيره، قول الشاعر :" تعز فلا شىء على الأرض باقيا" ،وقول الآخــر: "فأنــا ابن قيس لا براح" ،وإذا ضاع معنى الشمول فى النفى ـكان المعنى فى البيتين لغوا " ثم يعقب المؤلف على ذلك ـبأنــه اجهــد نفسه فى بحث أقوال النحاة فى هذا الباب،ومناقشة آرائهــم ، وتتــبع جدلهــم ـلــيظفر برأى مستقيم يصل بين حكم الإعراب ومعنى الكلام ـفلم يجد [٢١٨].

وقــبل أن نعرض لرأى المؤلف فى الحكم الإعرابى لكل من اسم (لا)العاملة عمل (ليس)،واسم (لا)العاملة عمل (إن)ـنبين عدم دقة المؤلف فى نقل رأى النحاة فى التفرقة بينهما من حيث المعنى،فلم يقــل الــنحاة :إن (لا) العاملة عمل (ليس)ـلنفى الواحد فقط ،ولم يستشــهدوا بالبيتيــن الســابقين ـعلــى إفادتها نفى الواحد ،بل استشــهدوا بهما على عملها،وعلى إفادتها نفى الجنس،ولكن ذلك

[٢١٨] - إحياء النحو ١٣٢،١٣٣

أحـــد احتماليـــن فيها ،حيث قرروا أن إفادتها نفى الجنس -على ســبيل الاحـــتمال، بخلاف العاملة عمل (إن)- فهى لنفى الجنس نصا،وحسبنا أن نرد على المؤلف بقول ابن هشام :" إذا قيل :(لا رجـــلَ فـــى الـــدار)- بالفتح تعين كونها نافية للجنس،ويقال فى توكـــيده: (بـــل امـــرأة)،وإن قيل بالرفع-تعين كونها عاملة عمل (لـــيس)،وامتـــنع أن تكون مهملة ،وإلا تكررت واحتمل أن تكون لنفى الجنس ،وأن تكون لنفى الوحدة، يقال فى توكيده على الأول (بـــل امرأة) ،وعلى الثانى : (بل رجلان، أو رجال)،وغلط كثير مـــن الـــناس ،فزعموا أن العاملة عمل (ليس)-لا تكون إلا نافية للوحدة لا غير ،ويرد عليهم نحو قوله :

تعز فلا شىء على الأرض باقيا

ولا وزر مما قضى الله واقيا [٢١٩]

فقد بنى المؤلف نتائج خاطئة على مقدمات خاطئة ،فظن أن النحاة استشـــهدوا بهـــذا البيـــت على إفادة (لا) العاملة عمل (ليس)نفى الواحد،على حين لم يفهم هو منها إلا نفى الجنس،ولم يستوثق مما فـــرقوا به بينها وبين (لا)العاملة عمل (إن)،فلم يجزموا بأنها لنفى الواحـــد،ولا لـــنفى الجـــنس ،فهى تحتمل المعنيين،وهذا ما يفرق بيـــنها، وبين العاملة عمل (إن)،حيث إنها نص فى نفى الجنس ، فالنحاة لم يفت عليهم ملاحظة هذه الفروق الدقيقة بين الأدوات ،

---

[٢١٩] - مغنى اللبيب : ٢٦٧/١

بــل فات ذلك على المؤلف ،لذلك خلط بينهما في الاستعمال،ولما وجد المؤلف الاسم بعد العاملة عمل (ليس)- مرفوعا ،والاسم بعد العاملة عمل (إن)-منصوبا ،وكان قد أنكر تفريق النحاة بينهما - فســر الــرفع- بأن الاسم -متحدث عنه بعد العاملة عمل (ليس)، فليس في رفعه إذا إشكال ،ولا خلاف في ذلك بينه وبين النحاة ، وفسر نصب الاسم بعد العاملة عمل (إن)- بأنه ليس متحدثا عنه -يــريد أنــه لــيس مسندا إليه ،فيستحق الرفع ،ولذلك لجئوا إلى الحركة التي لا تدل على إعراب عنده ،وهي الفتحة ، وبذلك ينكر المؤلــف أن يكــون للعاملة عمل (إن) -خبر ،فالاسم المنصوب بعدهــا -لــيس صــدر جملة اسمية، فليس بعده خبر ،ولا شيء يــتحدث بــه عنه،فقولهم :(لا ضير)، (لا فوت)-كلام تام عنده ويعــد تقدير النحاة للخبر بأنه (موجود)، أو(حاصل)-لغوا ،لأن هذا التقدير لا يزيد في المعنى شيئا ،وما يذكر بعد هذا الاسم من الظرف -ليس خبراً له ،لأنه يحذف ،ويتم الكلام بدونه ،ولا فرق عنده بين قولنا (لا ريب)،وقولنا(لا ريب فيه)، إلا أن في الظرف زيــادة إيضــاح ،لأن المعــنى قد تم عند قولنا (لا ريب)، وإذا فالاســم بعــد(لا)في هذا الاستعمال ليس بمتحدث عنه،وحقه من الحركات الفتحة،ولا شيء فيه من الإشكال [٢٢٠] .

---

[٢٢٠] - إحياء النحو : ١٤٠، ١٤١، ١٤٢

وهــذا خلــط نـــاتج عن خلط ،فالمؤلف يريد أن يخضع استعمال (لا)-لقواعــده،إذ فســر رفع اسم (لا)العاملة عمل (ليس)- بأنه مســند إليه، ومتحدث عنه،فاستحق الرفع،ولم يبين لنا ما الوظيفة النحوية التي يشغلها ؟أمبتدأ هو،أم اسم (لا)،ثم إنه حينما رأى اسم (لا)النافــية للجنس -منصوبا -لم يجد لنصبه تفسيرا -إلا أنه ليس مسنداً إليه،وحكم عليه بأنه يمثل كلاما تاما،فلا خبر لـــه، وتمسك بمـــا استشـــهد به النحاة على جواز حذف الخبر ،للعلم به، ومن المعلـــوم فـــي العربـــية -أن الشيء يحذف عند وجود قرينة تدل علـــيه،وإذا ذكر في هذه الحالة ،عدوا ذكره نوعا من الإطالة أو التكرار الذي لا يفيد والمحذوف عندهم لدليل -في حكم الموجود، وإذا ســلمنا بـــأن اسم (لا)-لا خبر له- فمن القياس أن نسلم بأن المبتدأ الذي حذف خبره لدليل - لا خبر لـــه،على أن خبر (لا)- إذا جهل بأن لم يدل عليه دليل في السياق -وجب ذكره ،قال ابن هشـــام:"ويكـــثر حذف الخبر-إذا علم ،كقول الله سبحانه :" وَلَوْ تَرَى إِذْ فَزِعُوا فَلَا فَوْتَ "[221]،أي (فلا فوت لهم)،وقوله تعالى :" قالوا لا ضير:"[222]،أي : (لا ضير علينا)،وبنو تميم يوجبون حذفه -إذا كـــان معلوما وأما إذا جهل فلا يجوز حذفه عند أحد ،وذلك نحو :" لا أحد أغير من الله عز وجل"[223].

---

[221] - سبأ : ٥١.

[222] -الشعراء: ٥٠.

[223] - شرح شذور الذهب : ٢١١.

فمـــا ذكره ابن هشام -ليس خاصا بخبر (لا) النافية للجنس ،وإنما الحذف شائع في العربية،بل هو من دلائل الإعجاز القرآني ،وإذا كـــان المؤلف -يعلل نصب الاسم هنا ،بأنه ليس مسنداً إليه ،ولا خـــبر لـــه،لأن النصب عنده- يلجئون إليه عندما لا يوجد داعي الـــرفع وهـــو الإســـناد ،أو داعي الجر -وهو الإضافة -فلماذا لم ينصـــب الاسم الظاهر الواقع بعد (لولا)،ونحن نعلم أن الخبر بعد (لـــولا)- واجب الحذف عند كثير من النحاة -إذا دل على كون مطلق ،وواجب الذكر- إذا دل على معنى خاص ،ثم إن المؤلف -لم يبين لنا ما الوظيفة النحوية لهذا الاسم المنصوب بعد (لا)،كما أن المؤلـــف لم يبين لنا الوظيفة التي يشغلها الجار والمجرور أو الظرف في نحو قولـــه تعالى :"لا ريب فيه "[٢٢٤] ،وقوله تعالى:" لا ظلـــم الـــيوم "[٢٢٥]، أليس الجار والمجرور، والظرف -واقعين موقـــع الخبر؟ ولماذا نعدهما هنا -مجرد تكميل للمعنى ،والجملة بدونهمـــا تامـــة،ونعدهما فـــي بـــاب المبتدأ و الخبر -أحد ركني الإسناد؟ فما دفع المؤلف إلى هذا الخلط والاضطراب -إلا تحايله فـــي إخضاع الظواهر النحوية الثابتة عن العرب -لما وضعه من قواعد،وأسسه من نظريات يتعارض بعضها مع بعض .

---

[٢٢٤] - البقرة :٢

[٢٢٥] - غافر :١٧.

ثــم يعلـــل المؤلف بناء اسم (لا)على الفتح دون تنوين ،فيقول : "التنويـــن هـــو علامة التنكير ،والعرب يقصدون فى التنكير إلى الواحـــد من كثير ،والفرد الشائع فى أفراد،فإذا قصد إلى الإحاطة وإلى جميع الأفراد،فهو عندهم من مواضع التعريف ،وهذا معنى (أل) الجنسية، فالاسم بعد (لا) -إذا كانت للجنس بمنزلة المعرف تعريف الجنس ،فيحذف منه علم التنكير،وهو التنوين ".[٢٢٦]

والمـــتأمل فـــى كلام المؤلف -يجد التناقض واضحا بين ما ذهب إليه من قبل من أن (لا) -فى جميع حالاتها لا يفهم منها -إلا نفى الجنس،وبيـــن ما يقرره الآن من أن العلة فى عدم تنوين اسمها - إرادة التعريف،فهو يسوى بينها ،وبين (أل)المعرفة للجنس ،فكيف يشـــترط فـــيها أن تكون نافية للجنس كله،وفى الوقت نفسه يقصد تعريفه بحذف التنوين ،فإن من شروط عملها -أن يقصد بها النفى العـــام،وأن يكـــون مدخولهـــا نكرة،فلا تعمل فى معرفة بإجماع البصريين ،لأن عموم النفى لا يتصور فيها "[٢٢٧] فكيف يقصد بها الـــنفى العـــام ،ثم نحذف التنوين من اسمها ،لإرادة التعريف، فقد كـــان من المنطقى أن يبقى التنوين تأكيداً لا رادة العموم ،مما دمنا نربط بين التنوين والتنكير ويبدو أن المؤلف لا يعترف بأن فتحة اسم (لا)-فتحة بناء ،إذ لو اعترف -أنها فتحة بناء -لأدرك العلة

٢٢٦- إحياء النحو :١٤٣.

٢٢٧- الهمع للسيوطى : ١/ ١٤٤/ ١٤٥.

فــي عــدم التنوين ،لأن المبنى لا ينون -إلا بعض الأسماء التى يراد تنكيرها ،واسم (لا)-معرب فى الأصل ،ولكن بناءه عارض فــي غــير المضــاف والشبيه بالمضاف فالذى دفع المؤلف إلى الــتماس علــة لعدم التنوين -أنه لا يعترف بالبناء ،إذ صرح قبل ذلك أن فتحته ، لعدم كونه مسندا إليه ،أو مضافا إليه ، فهو يرى هذه الفتحة -هى الحركة الخفيفة التى يلجئون إليها عندما لا تكون الكلمة مسندا إليها أو مضافا إليها ،وقد اختلف النحاة حول موجب بــناء اسم (لا)-إذا كان غير مضاف أو شبيه بالمضاف ،فقيل : تضمنه معنى (من) الاستغراقية ،وقيل : تركيبه مع (لا) -تركيب (خمســة عشر) ،بدليل زوال البناء عند الفصل بينه وبين (لا)، إلى غير ذلك من الأقوال[٢٢٨] ،ونحن نميل إلى هذا الرأى ،لأن بناء كلمتيــن معربتيــن فــي الأصل ركبت إحداهما مع الأخرى فى الاســتعمال -أمــر شــائع فى العربية ،نحو :"(بين بين)،(صباح مســاء)،(خمســة عشــر)،وقد فهم هذا التركيب من لزوم (لا)- دخولهــا على الاسم النكرة،وارتباطها به ارتباطا يجعلها كالكلمة الواحدة،بدليل زوال هذا البناء عند الفصل بين (لا)والاسم -بالخبر مــثلا ،وعــند دخــول حرف الجر على (لا)،وعند دخولها على معرفة،فالتركيب موجب للبناء،والبناء موجب لحذف التنوين.

---

[٢٢٨] - راجع الهمع : ١/ ١٤٦

رأيه فى الإلغاء والتعليق :

يوضح المؤلف مفهوم الإلغاء فى باب (ظن) وأخواتها ،فيبين أن القـائل -إذا قـال :(زيـد ذاهب)-يقصد اولا إلى الإخبار بهذا ، والحديـث عـن (زيـد)،ثـم يقـول :(هـذا ظنى)،أو (ظن)أو (ظننـت)،فهـنا كلامـان ،ثم يبين أن الحكم الإعرابى للاسمين المتقدميـن على (ظن)-هو الرفع على الأصل ،ويرى أن أسلوب الكـلام -أن يتأخر الفعل ، ويتقدم الاسمان ،وهذا الترتيب موافق عـنده لترتيب الأفكار فى النفس، على أنه يمكن أن يفهم هذا مع المتوسط أيضا ،إذ تقول: (زيد أظن ذاهب)،ثم ينقل المؤلف عن سيبويه -ما يراه تفسيرا لمعنى الإلغاء ،وهو قوله :" وكلما أردت الإلغـاء – فالتأخـير أقوى .....وإنما كان أقوى لأنه إنما يجئ بالشـك بعدمـا يمضى كلامه على اليقين ،ثم يدركه الشك ،كما تقـول: (عبد الله صاحب ذاك -بلغنى)،وكما قال :(من يقول ذاك تـدرى)، فأخر ما لم يجعل فى أول كلامه ،وإنما جعل ذلك فيما بلغـه بعدمـا مضـى كلامه على اليقين ،وفيما يدرى ،فإذا ابتدأ كلامه على ما فى نيته من الشك -أعمل الفعل -قدم أو أخر ،كما قـال :(زيـداً رأيت)، و(رأيت زيدا)،وكلما طال الكلام -ضعف التأخـير إذا أعملـت "[٢٢٩] ونحـن نرى أن مفهوم الإلغاء -عند

٢٢٩ – الكتاب : ١/١١٩ ، ١٢٠ ،وإحياء النحو :١٤٨ ،١٤٩.

سـيبويه - أوضح مما قرره المؤلف ،حيث يجيز سيبويه الإلغاء والإعمـال-إذا تأخـر الفعل ،أو توسط ،مبينا الفرق بين الإلغاء والإعمال - في المعنى ،على حيث لا يرى المؤلف -في الاسمين -إذا تأخر الفعل عنهما ،أو توسط إلا الرفع .

ويقـيس المؤلـف - التعليق على الإلغاء ،فإذا تقدم الفعل -على الاسمين،وفصل بينهما بما له صدر الكلام -فإن المؤلف -لا يرى ارتـباطا -من حيث العمل -بين الفعل،والاسمين بعده ،ويرى أنه كـلام مسـتقل ولـيس فيه إلا الرفع ،وليس للفعل من عمل فى المحـل، يقول: " وقد يفهم هذا المعنى مع تقديم الفعل ،إذا بدا فى كـلام ما يدل على استقلال الثانى بالحديث والقصد إلى الإخبار، كمـا تقـول : (ظننت لزيد ذاهب)" ،ويستدل على استقلال الكلام عـن الفعل -بتوكيد الكلام بعد ما يفيد الظن أو الشك ،وعليه -فما ورد من الرفع بعد ظن -فهو على هذا ،والكلام فيه كلامان ،وما الأدوات الـتى عدها النحاة معلقة للفعل عن العمل إلا دلائل على أن الكلام الثانى مستقل يقصد إلى الإخبار به ،فيذكر معه ما يشهد بابـتداء الكلام واستئنافه ، وأنه لم يجئ بمنزلة اللاحق وإن جاء فـى اللفظ متأخرا،وينتهى المؤلف إلى أنه :ليس لنا من موضوع نجيز فيه الرفع والنصب ، أو نفضل أحد الوجهين على صاحبه ، وإنمـا هو المعنى الذى يراد بيانه -يوجب سبيلا واحدا مخصصا للأداء[٢٣٠] .

---

[٢٣٠] - - إحياء النحو :١٤٩- ١٥٠.

فالمؤلف -يجعل التعليق -كالإلغاء ،من حيث استقلال الجملة التى علــق عــنها الفعل القلبى -فى المعنى والإعراب ،وقد رد عليه الأستاذ محمد عرفة،فقال "وإن أدنى تأمل يبين لنا ما ذكره سيبويه فى الإلغاء -لا يطرد فى التعليق ،وذاك لأنه يريد أن يجعل الكلام كلاميــن ،وأن ما بعد أدوات التعليق -ليس تابعا لما قبله من هذه الأفعال – وإنما هو مبتدأ به -وإن كان تاليا فى اللفظ ،ولو تأملت مـــا بيــن يديـــنا من أمثلة التعليق فى كلام الله عز وجل -وكلام العـــرب -لوجدت النظم يقتضى من جهة المعنى أن يكون الفعل متعلقا بما قبله ،وأن ما بعد أدوات التعليق -متعلقا بالفعل ،فيكون تاليا فى المعنى ،كما هو تال فى اللفظ ،ولا يجوز أن يكون مبتدأ بـــه علـــى استقلال"،ويستدل على ذلك بقوله تعالى :" ثم بعثناهم لـــنعلم أى الحزبين أحصى لما لبثوا أمدا "[٢٣١]. ففى الآية -أداة مـــن أدوات التعليق ،وهى (أى)،علقت (نعلم)عن العمل ،ومساق الـــنظم يقتضــــى أن تكـــون (أى الحزبيـــن أحصـــــى)-مـــتعلقة بــــــ(نعلـــم)،متأخرة عنها فى المعنى ،ولا يجوز أن تكون مستقلة عـــنها مبتدأ بها فى المعنى ، وذاك لأنه بدأ،فذكر أنه أنامهم سنين ثم بعثهم لعلة ،وهى أن يعلم شيئا خاصا وهو : من منهم أحصى أمـــدا لمـــا لبثوا ؟فلو قطعنا جملة الاستفهام عن الفعل فى المعنى

---

[٢٣١] – الكهف :١٢.

لأدى ذلك إلى فصل جملة الاستفهام عن معنى الفعل ،ولا يتم المعنى إلا بها .[٢٣٢]

رأيه في الاشتغال :

وإذا تأملنا رأى المؤلف للاسم المتقدم على الفعل -في باب الاشتغال -لا نجده يخالف النحاة ،ويأتى برأى جديد،كما يظن هو ، فهو يبين أنك إذا أردت بالاسم المتقدم على الفعل -فى مثل :(زيد رأيته)-أن يكون متحدثا عنه مسندا إليه -فليس إلا الرفع ،والاسم آت فى موضعه من الكلام ،وإذا أردت أن هذا الاسم إنما سيق تتمة للحديث، بيانا له، لا متحدثا عنه ،فالحكم النصب ،تقول : (زيدا رأيته)، وقد تقدم الاسم عن موضعه وخولف به ترتيبه لغرض ،أو لمعنى قصد إليه المتكلم [٢٣٣] فهو فى الحقيقة -لم يخالف أقوال النحاة فى ذلك ،لأنهم حينما أجازوا الرفع والنصب فى الاسم المتقدم-لم يجيزوهما على حد سواء ،بل جعلوا الرفع على الابتداء ،على أن تكون الجملة بعده فى موضع الخبر، وجعلوا النصب على المفعولية، وقد رجح النحاة -فى الاسم المتقدم -على نحو ما مثل المؤلف -الرفع على الابتداء ،ورأوا أنه وجه الكلام ،فلم يأت المؤلف إذا- بجديد ،إلا فيما ذهب إليه من أن الاسم المتقدم فى حالة نصبه-يكون مفعولا به مقدما على

---

[٢٣٢] - النحو والنحاة : ٢٠٧ ، ٢٠٨.

[٢٣٣] - إحياء النحو: ١٥٣ ،١٥٤.

الفعل، وليس كذلك،لأن الفعل قد استوفى مفعوله،وهو الضمير،إذ لـو كان مفعولا به مقدما-لكان الأصل : (رأيته زيدا)،وحينئذ لا يكـون (زيدا)- مفعولا به ،بل يكون بدلا من الضمير ،ولو كان بدلا لما جاز تقديمه ،ولو كان مفعولا به -لنصب الفعل مفعولين - وهمـا شيء واحد ،فلم يبق إلا أن يكون الاسم المتقدم المنصوب - مفعولا به لفعل محذوف وجوبا ،أي : (رأيت زيدا رأيته)،وهذا الفعـل المحـذوف -لا يجـوز التصريح به ، لأنه مفسر بالفعل المذكور،ولا يجمع بين المفسِّر والمفسَّر.

كذلـك لـم يخالف المؤلف -النحاة -في ترجيح النصب -إذا كان الفعل المتأخر عن الاسم -دالا على الطلب ،لأن الطلب -لا يكون خـبراً ، وقد وردت الجملة الطلبية -قليلا في الخبر ،فتأول النحاة معـناها إلى الخبر ،فهو يرى أن الحكم هنا -النصب ،لأن الاسم لـيس بمـتحدث عـنه ،وليس بعده من حديث ،وليس هذا مخالفا لقول النحاة ،لأنهم ضعفوا الرفع في هذه الحالة على الابتداء.وقد اتبع النحاة أيضا -في اختيار الرفع في قولـه تعالى :" والسارق والسـارقة فـاقطعوا أيديهمـا"[٢٣٤]،وفي قولـه تعالى ": الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة" [٢٣٥]فقد اختار المؤلف -مـا اختاره ابن السيد ،وابن بابشاذ، وهو الرفع ،لأن الطلب فيه

---

[٢٣٤] - المائدة :٣٨.

[٢٣٥] - النور :٢.

عــام غــير خــاص ،مع اختيار النصب في الخاص،مثل :(زيدا اضــربه)ويعقب المؤلف على ذلك بقولـــه :" هذا الرأى هو الحق عــندنا ،وذلك فى أن فعل الأمر -إذا أريد به معنى عام -وقع فى معنى التشريع "[٢٣٦].

فــالمؤلف -فى الحقيقة - لا يخالف النحاة -فى اختيار الرفع ،لأن جمــيع النحاة - اختاروا الرفع فى هاتين الآيتين ،لإجماع القراء السبعة -على قراءة الرفع فيهما ،ولكنهم اختلفوا فى توجيه الرفع، فقــد ذهب سيبويه إلى أن الخبر محذوف ،والتقدير (وفيما فرض الله عليكم -السارق والسارقة)[٢٣٧]،فــ (السارق والسارقة)-مبتدأ ومعطــوف علــيه ،والخــبر محــذوف ،وهو الجار والمجرور، و(فاقطعوا)-جملة مستأنفة ،فلم يلزم الإخبار بالجملة الطلبية عن المبتدأ .[٢٣٨]

ويرى المبرد -أن (أل) فى (السارق والسارقة)-موصولة-بمعنى (الــذى) وقد جئ بالفاء ،لتدل على السببية ،كما فى قولنا :(الذى يأتيــنى فلـــه درهم)،وفاء السببية - لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وضـــابط هــذا الــباب - أن هــذا الفعــل لوسلط على ما قبله

---

[٢٣٦] - إحياء النحو : ١٥٤، ١٥٥.

[٢٣٧] - الكتاب : ١/ ١٤٣ .

[٢٣٨] - شرح قطر الندى لابن هشام :٢/ ٢٤.

لنصبه[٢٣٩].فعلى رأى سيبويه ،والمبرد - لايجوز فى الاسم المتقدم -إلا الـــرفع ،ولو اختار المؤلف رأى سيبويه ،رأى المبرد -لكان ذلـــك أكـــثر اتساقا مع اتجاهه فى عدم تعدد الأوجه الإعرابية ، واتـــباع المؤلـــف لرأى ابن السيد،ورأى ابن بابشاذ -فى اختيار الـــرفع -إذا كـــان الطلب دالا على معنى عام -لا يعنى أنه يرى وجها واحدا - وهو الرفع - ولكن يعنى أن هناك وجها آخر،وهو النصب.

ومـمـــا يـــرى فيه المؤلف وجهاً واحداً، وهو الرفع،أو النصب ، مخالفا جمهور النحاة فى جواز الرفع والنصب -إلا أنهم يرجحون النصـــب -ما وقع فيه الاسم المتقدم بعد همزة الاستفهام ،كما فى قولـــه تعالى: "فقالوا أبشراً منا واحداً نتبعه"[٢٤٠]،فإن جمهور النحاة يـــرجحون نصـــب ما بعد الهمزة على الرفع ،لأن دخولها على الأفعـــال - هو الغالب ، ولا فرق فى ذلك بين أن يكون المستفهم عنه هو الفعل ،وأن يكون المستفهم عنه هو الاسم ،نحو قولهم :(أزيدا ضربته أم عمرا) ، خلافا لابن الطراوة فى الاستفهام الواقع على الاسم،حيث أوجب فيه الرفع ، بخلاف الاستفهام الواقع على الفعل :[٢٤١]

---

٢٣٩ - المرجع السابق .

٢٤٠ - القمر :٢٤.

٢٤١ - الهمع للسيوطى : ٢/ ١١٣.

وقـد اتـبع المؤلـف هذا الرأى ،فقال:" ونحن هنا لا نرى جواز النصـب والـرفع وترجيح النصب،بل نقول :إذا كان المعنى أن تخـبر بالفعل ، وتتحدث به عن فاعله-فالحكم النصب،وإذا كان الـتحدث عن الاسم - فالحكم الرفع ،وبذلك قال ابن الطراوة من علماء الأندلس " [٢٤٢].

وعلـى أى حـال -فإن رأى ابن الطراوة الذى اتبعه المؤلف -لا يـبعد كثـيرا عـن رأى الجمهـور -إلا أن الأمر متوقف على قريـنة،وهى (أم) المعادلـة للهمـزة،فإن ما يقع بعدها يكون هو المسـئول عـنه بالهمـزة، فإن قيل(أزيد أكرمته أم عمرو)-كان المسـئول عنه -زيدا، وعمرا ،وإن قيل (أزيدا أكرمته،أم أهنته- كـان المسئول عنه هو الفعل، وهذا ما أراده المؤلف اتباعا لابن الطـراوة ولا مـانع من أن نختار فى المثال الأول -الرفع،وأن نختار فى المثال الثانى-النصب.

رأيه فى المفعول معه :

يخالف المؤلف -جمهور النحاة ،فى ترجيح العطف على النصب بالنسبة للاسم الواقع بعد الواو فى نحو :(ما شأن عبد الله وزيد)، و(ما أنت وزيد)،فقد رجح النحاة العطف -فى هذين المثالين على النصـب مفعـولا معـه ،لإمكان العطف ،فالأحسن عندهم -جر

---

[٢٤٢] - إحياء النحو :١٥٦.

(زيـد)-في المـثال الأول- ورفعه في المثال الثاني ،على أن النصب جائز على المفعول معه،وقد منع النصب-بعض المتأخرين ،كابن الحاجب ،ولكن الجمهور ردوا عليه- بالسماع ، كما في قول الشاعر: (وما أنت والسير في متلف)،كما سمع :(ما أنت وزيدا)،و(كيف أنت وقصعة من ثريد).[٢٤٣]

فإن المؤلف لا يرى في الاسم الواقع بعد الواو- إلا وجها واحدا، وهو النصب ،فلا يجيز الرفع في قول الشاعر (فما أنا والسير في متلف)،كما لا يجيز الجر على العطف -في قول الشاعر :

فما لك والتلددَ حول نجد

وقد غصت تهامة بالجنود

فهو يرى -أن المعنى - في البيتين -لا يكون إلا على النصب ، لأن الاستفهام ،وما فيه من استنكار أو تعجب -إنما هو لما بين الاثنين ، ولا يتصور هذا المعنى-إذا جاء الاسم رفعا ،لأنه إذن لا يؤدي معنى المصاحبة ،وإذا بطلت -بطل الاستفهام كله ، وضاع ما فيه من معنى.[٢٤٤] .

وإن كان المؤلف -يوجب النصب على المفعول معه -في البيت الأول،مخالفا جمهور النحاة الذين يجيزون مع النصب-العطف ، لإمكانه ،ولأنه هو الأصل -فإنه لا يخالف النحاة في وجوب

---

[٢٤٣] - الهمع : ٢٢١/١

[٢٤٤] - إحياء النحو :١٦١ .

النصب -في البيت الثاني-حيث منع النحاة -العطف ،لأن عطف الاسم الظاهر على الضمير المتصل المجرور -دون إعادة الجار- لا يجوز عندهم ،ولذلك أوجبوا النصب على المفعول معه، في نحو(مالك وزيدا) ،[245]وإذا كان المؤلف يعيب على النحاة -إجازتهم وجهين :وهما -العطف ،والنصب على المفعول معه-عند إمكان العطف بلا ضعف،ويتهمهم بعدم مراعاة الفرق في المعنى،حيث يقول :" والحقيقة أن لكل من التركيبين معنى لا يغني عنه الآخر ، تقول :(كيف أنت وأخوك)؟ أي :كيف أنت ، وكيف أخوك ؟ فإن قلت (كيف أنت وأخاك)؟ فإنما تسأل عن صلة ما بنيهما"[246]،نقول إذا كان المؤلف يعيب على النحاة ذلك -فإنهم في الحقيقة لم يغفلوا الفرق في المعنى- بين العطف ، والنصب على المفعول معه،فهم حينما عرفوا المفعول معه -قالوا: إنه الاسم الفضلة الواقع بعد واو أريد بها التنصيص على المعية" ،[247]فهم حينما يريدون التنصيص على معنى المصاحبة -فإنهم ينصبون على المفعول معه قاصدين هذا المعنى ،وحينما يعطفون فإنهم لا يريدون التنصيص على المصاحبة،بل قد يريدونها احتمالا ،والدليل على أن النحاة -لم يغفلوا هذه الفروق

---

[245] - الهمع : ٢٢١/١.

[246] - إحياء النحو :٣٨.

[247] - حاشية يس على شرح الفاكهي لقطر الندى :١٣٠/٢.

فـــى المعـــنى -أنهم رجحوا نصب: (وبنى أبيكم)-على المفعول معه، وضعفوا العطف -فى قول الشاعر :

فكونوا أنتمْ وبنى أبيكم

مكان الكُليتين من الطحال

فقـــد رجـــح الـــنحاة-النصب،وضـــعفوا العطف على الواو فى (فكونـــوا)، لأن فى العطف-توهينا ، أى : تضعيفا للمعنى الذى يريده الشاعر ، فهو لم يتوجه بالأمر إلى بنى أبيهم ، بل المقصود أمر المخاطبين بأن يكونوا مع بنى أبيهم [٢٤٨]، فلو لم يراع النحاة هذا الفرق بين العطف والمفعول معه - لما اختاروا النصب .

---

[٢٤٨] - حاشية الصبان على الأشمونى : ٢/ ١٣٩.

الفصل الرابع

التعريف والتنكير

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

الفصل الرابع
التعريف والتنكير

سـوف نعرض فى هذا الفصل - آراء المؤلف حول قضية مهمة مـن قضـايا الـنحو ، وهذه القضية يفرق النحاة بها بين الاسم المعـرف والاسـم المنكر ، وهى التنوين ، وسوف نبين موقف المؤلـف مـن دلالة التنوين فى الاسم ، وكيف أنه يعمم القضية فـيجعل التنوين - علم التنكير فى كل الأسماء المنونة ، بما فيها العلـم ، كما سنعرض لرأيه فى الأسماء الممنوعة من الصرف ، حيـث خالف النحاة فى تعليل منعها من الصرف ، وسوف نعقب علـى ما ذهب إليه المؤلف فيما يتعلق بالتنوين - بما نراه موافقا للاستعمال العربى الفصيح

رأيه فى دلالة التنوين :

يرى المؤلف- أن التنوين - علم التنكير ، فإذا كان الاسم منكرا - نـون وإذا كان معرفة – منع التنوين ، ولك ، فى كل علم - ألا تـنونه ، وإنمـا يجوز أن تلحقه التنوين - إذا كان فيه معنى من التنكير أردت الإشارة إليه ، أما الصفات فالأصل فيها - التنوين ، وما ترك تنوينه - فهو معرفة ، وقد حاول المؤلف أن يطرد هذه القـاعدة فـيما ينصرف من الأسماء ، وما لا ينصرف ، فهو لا يوافق النحاة فى أن العلم - يحرم التنوين

- إذا اجتمعت فيه علتان من موانع الصرف ، ويرى أنه لا ينون ، كما لا ينون غيره من المعارف ، ولا يدخله علم التنكير حتى يكون فيه نصيب من معنى التنكير [٢٤٩].

- هذا هو رأى المؤلف مخلصا في دلالة تنوين الاسم ، فهو يذهب إلى أن التنوين فى كل - اسم دليل على تنكيره ، ولم يفرق فى ذلك بين النكرة ، والعلم، فقد جعل العلم المنون - نكرة ، وجعل الاسم الممنوع من الصرف - معرفة ، سواء أكان علما ، أم وصفا ، أم غيرهما ، وقد وضع المؤلف هذه القاعدة ، دون أن يطبقها على الواقع اللغوى الحى، أو على الاستعمال الصحيح للغة ، قال الأستاذ محمد عرفه " وقد كنا نود أن نقول بقول المؤلف - لولا أن منعنا مانع حاولنا أن نتخلص منه ، فلم نقدر ، ذاك أن من لغة العرب أن تفرق فى اللفظ بين المعرف والمنكر ، فالنكرة - توصف بالنكرة ، ولا توصف بالمعرفة ، وتقع وصفا للنكرة ، ولا تقع وصفا للمعرفة ، والمعرفة - توصف بالمعرفة ، ولا توصف بالنكرة، وتقع وصفا للمعرفة ، ولا تقع وصفا للنكرة ، ومانع آخر، وهو أن معنى النكرة - غير معنى المعرفة [٢٥٠] " ، ثم يمضى الأستاذ محمد عرفة فى الرد على المؤلف بأن الأعلام

---

[٢٤٩] - راجع إحياء النحو : ١٦٤ وما بعدها .

[٢٥٠] - النحو والنحاة : ٢١٢ .

المنونة - التى أدعى المؤلف أن فيها معنى التنكير - لا يجوز وصـــفها بالنكرة - بحال ، فلا يقال: (حضر نوح نبى) ،بل يقـــال : (حضــــر نوح النبى)، ثم يبين الأستاذ محمد عرفة - للمؤلف - الفهم الصحيح لعبارة السيرافى - التى نقلها المؤلف مســـتدلا بهـــا علـــى أن تنوين العلم - يدل على تنكيره،وهى قولــــــه : (جاء زيد وزيد آخر)،و(مررت بعثمانَ وعثمانٍ آخـــر) ، فإن الأستاذ محمد عرفة يعيب على المؤلف - أنه لم يتنـــبه مـــن لعبارة السيرافى - أن العلم حينما قصد تنكيره - وصـــف بالنكرة ، فلم يكتسب العلم - فى المثالين - التنكير - من مجرد تنوينه ، بل أكتسب التنكير من وصفه بالنكرة [٢٥١] ، ونحن مع الأستاذ محمد عرفة فى أن الواقع اللغوى - يخالف ما ذهب إليه المؤلف ، فلو أن كل علو منون - نكرة - لحكمنا علـــى الأعلام المنونة المقصود بها أشخاص معينون _ بأنها نكـــرة ، وليســـت فى الحقيقة بنكرة ، فهل لنا أن نحكم على أعلام واردة فى القرآن الكريم ، مثل : (نوح) ، (لوط) ، (محمد) - بأنها نكرات ، وأن كلمة (نوح) - تطلق على أشـــخاص كثيريـــن قد سموا بهذا الأسم ، وكذلك (لوط) ، و(محمـــد) ؟ فإننا لا نستطيع ذلك، والقرآن الكريم - يتحدث عن أنبياء معرفين معينين [٢٥٢] .

---

[٢٥١]- المرجع السابق: ٢١٣ .

[٢٥٢]-المرجع السابق : ٢١٣ وما بعدها .

وإذا كان النحاة القدماء - قد سبقوا المؤلف - إلى القول بأن التنوين علامة التنكير - فإن ذلك - كان في معرض حديثهم عن حكم اجتماع التنوين مع الإضافة ، فلم يجوزوا ذلك ، لما بين التنوين والإضافة من تناقض ، حيث يدل التنوين على تنكير الكلمة - على حين تدل الإضافة على تعريفها ، قال ابن الأنباى :

" و"إنما لم يجز الجمع بين التنوين والإضافة - لوجهين :

أحدهما - أن الإضافة تدل على التعريف ، والتنوين يدل على التنكير ، فلو جوزنا الجمع بينهما - لأدى ذلك إلى أن يجمع بين علامة تعريف وعلامة تنكير في كلمة واحدة ، وهما ضدان لا يجتمعان .

والوجه الثاني - أن الإضافة علامة الوصل ، والتنوين علامة الفصل ، فلو جوزنا الجمع بينهما - لأدى ذلك إلى أن يجمع بين علامة وصل وعلامة فصل في كلمة واحدة ، وهما ضدان ، والضدان لا يجتمعان " [٢٥٣] فليس معنى قولهم : إن التنوين - علامة التنكير - أن ذلك يشمل الأعلام أيضا ، لأن الحديث عن الجمع بين التنوين والإضافة - لا يكون - إلا فيما يقبل الإضافة - وهو النكرات ، أما الأعلام - فلا تقبل الإضافة - إلا إذا قصد تنكيرها ، ومن ثم - فإن التنوين في الأعلام - لا يفيد التنكير ، بل يفيد التمكن فقط - إذا كانت هذه الأعلام معربة ، فالتنوين في

---

[٢٥٣] - الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢/ ٤٩٢ / ٤٩٣ .

نحـــو : (رجـــل) - يفـــيد التنكير والتمكين معا ، أما إذا سمى بالاســـم ، أى: جعل علما - فإن تنوينه - يتحمض للتمكين [٢٥٤] ، وعلـــى هذا عقب الأستاذ محمد عرفة ، فقال : " والذى يعنينا هنا - أن نثبت أن النحاة المتقدمين - قد فطن بعضهم إلى أن التنوين فى المعربات -- قد يكون علم التنكير ، ولكنهم كانوا منطقيين مع أنفسهم ، فلم يجعلوا التنوين فى الأعلام للتنكير ، لأنهم لو جعلوه كذلك - لكانوا متناقضين ، إذ كيف يكون علما ونكر.ة.، فقالوا : هو يدل على التنكير والتمكين فى مثل : (رجل) ، فإذا سمى به - زالـــت دلالـــة التنويـــن على التنكير ، وتمحض للتمكن ، أما المؤلـــف - فقـــد لقـــف هذا القول ، وفرح به ، وجعله أصلا لا ينحرف عنه ، فتورط فى مضايق كان غنيا عن ولوجها ، والتزم لوازم يدعو التزامها إلى الابتسام ، فالتزم أن ما نون من الأعلام - فهو لقصد التنكير فيه،وما لم ينون من الصفات،نحو:(أفضل)، و(أحمـــر)،ومن الجموع،نحو:(مساجد) ،و(مصابيح)، فلأنها معارف ، فقد هرب من الإقحام إلى الإحالة ، فكان ما هرب إليه - أشـــد مما هرب منه [٢٥٥] " . فلا يخفى ما فى مذهب المؤلف - مـــن الخلط والتناقض بين الظواهر اللغوية ، فقد جعل المعرفة - نكـــرة ، وجعـــل النكرة - معرفة ، لأنه بنى مذهبه على قياس

---

[٢٥٤] - راجع شرح الكافية للرضى : ١/ ١٣ .

[٢٥٥] - النحو والنحاة : ٢١٩ ، ٢٢٠ .

خاطئ ، بالإضافة إلى أنه لم يفرق بين أنواع التنوين ، من حيث دلالتها ، ومن حيث نوع الكلمة المنونة .

رأيه فى العلل المانعة من الصرف :

لقد رفض المؤلف – ما قرره النحاة – من أن الاسم – يمنع من الصرف ، أى : من التنوين – إذا شابه الفعل ، واستدل على ذلك – باسم الفاعل ، واسم المفعول ، فهما يسايران الفعل في هيئته وفى معناه ، حتى عدهما جماعة من النحاة – نوعا من أنواع الفعل ، واستنتج من ذلك – أن المشابهة بين الاسم والفعل – لو كانت علة صحيحة فى منع الاسم من الصرف لكان أولى الأسماء بهذا المنع – الأسماء المشتقة ، ومن ثم – لا يرى ما رآه النحاة من هذه المشابهة بين الأسماء الممنوعة من الصرف والفعل ، بل يرى عكس ذلك ، أى : يوجد فى الأسماء الممنوعة من الصرف – ما يبعدها عن الشبه بالأفعال ، فالعلمية – من أخص صفات الاسم ، وأبعدها عن الفعل ، والعجمة والتركيب المزجى – من حقهما أن يبعدا الكلمة عن شبه الفعل ، وهكذا يمضى المؤلف فى تفنيد العلل المانعة من الصرف – إلى اتهام النحاة – بأنهم وقعوا فى التناقض، حيث منعوا أسماء من الصرف، وليس فيها شىء من عللهم ، ومثل لذلك بكلمة (سحر) – إذا أريد به سحر يوم بعينه ، و(أمس) – إذا أريد به اليوم قبل يومنا مباشرة، وبالكلمات: (غدوة) ، (بكرة) ، (عشية) ، كما استدل على منع

أعلام من الصرف ، وليس فيها من العلل سوى العلمية – ببعض الشعر الوارد عن العرب .[256]

فـالمؤلف يـنقض العلـة التي وضعها النحاة في منع الاسم من الصـرف ، وهـي مشابهته للفعل ، بدليل أن المشتقات – تشبه الفعل في العمل ، ومع ذلك – فليست ممنوعة من الصرف ، ولم يتنـبه المؤلـف إلـى أن النحاة لم يقصدوا بالمشابهة بين الاسم الممـنوع مـن الصـرف والفعل – في العمل أو المعنى ، وإنما قصـدوا بهـا – المشابهة في الفرعية ، فمن المعانى التى يدخل التنويـن الاسـم مـن أجلهـا – الفرق بين المتمكن الخفيف في الأسـماء، وبين الثقيل الذي ليس بمتمكن ، قال سيبويه : فالتنوين – علامـة للأمكـن عندهم ، والأخف عليهم ، وتركه علامة لما يستثقلون " [257] ، فجعله سيبويه فارقا بين المتصرف من الأسماء، وغير المتصرف ، وجعله لازما للمتصرف لخفته .[258]

فـنفهم مـن ذلك أن المشابهة بين الاسم الممنوع من الصرف ، والفعل – التي أرادها النحاة – ليست في المعنى والعمل – وإنما هي في الثقل ، قال الأستاذ محمد عرفة: " وهذا – كان يصح لو شـابه اسـم الفـاعل ، واسم المفعول – الفعل – مشابهة كالتي

٢٥٦- راجع إحياء النحو : ١٦٧ وما بعدها .

٢٥٧- الكتاب : ١/ ٢٢

٢٥٨- الإيضاح في شرح علل النحو للزجاجي : ٩٧.

شـــابهت بها الأسماء التى لا تتصرف – الفعل ، إذ مشابهة الاسم الفعل – على ثلاثة أقسام :

الأول – أن تكــون المشابهة قوية جدا : كاسم الفعل ، فإنه شابه الفعل فى معناه ، فأخذ حكمه من البناء والعمل فى الأسماء .

الـثانى – أن تكــون المشــابهة ضعيفة ، وذلك كمشابهة ما لا ينصرف الفعل فى الفرعية ، وهذه تمنعه التنوين والجر .

الثالث – أن تكون المشابهة بين بين كمشابهة اسم الفاعل ، واسم المفعــول– الفعــل ، وهذه تجعله يعمل فى الأسماء ، كما يعمل الفعل فى الأسماء ، وقد نص النحاة على ذلك كله " [٢٥٩]، ثم ينهى الأستاذ محمد عرفة – رده على المؤلف – بقوله : "ليست مطلق المشــابهة للفعــل – موجبة لمنع الصرف، بل المشابهة له فيما أوجب ثقله ، وهى أنه ثان للأول ، وأنه محتاج إلى الاسم ، لأن الفعل لابد له من الاسم ، والاسم قد يستغنى عن الفعل ".[٢٦٠]

أمـــا ما ساقه المؤلف نقلا عن ابن الأنبارى من شعر وردت فيه أسـماء ممـــنوعة من الصرف ، وليس فيها شىء من علل المنع مســتدلا بذلك على أن العلل التى وضعها النحاة ليست مطردة – فإنـــه للضرورة ، وقد صرح ابن الأبنارى نفسه – بأنه ساق هذه

٢٥٩– النحو والنحاة : ٢١٥، ٢١٦.

٢٦٠– المرجع السابق : ٢١٦، ٢١٧.

الأبيات دليلا عند الكوفيين – على جواز منع المصروف – من الصرف – فى ضرورة الشعر ، ومن ذلك – قول الأخطل :

طلب الأزارق بالكتائب إذ هوت

بشبيبَ غائلةُ الثغور غدورُ[٢٦١]

فليس منع كلمة (شبيب) – من الصرف– كسرا للقاعدة التى وضعها النحاة ، حيث لم يوجد بها علة من عللهم ، بل أجاز الكوفيون ذلك، ولكنهم قيدوا الجواز بضرورة الشعر ، على أن البصريين – لا يجيزون ذلك مطلقا ، فالعلل المانعة من الصرف– التى حددها النحاة – مطردة ، ولا تتخلف– إلا لضرورة الشعر ، أو لمراعاة التناسب بين الكلمات ، وقد نص النحاة على ذلك .

وأما ما ذكره المؤلف من أن النحاة – قد منعوا الكلمات : (سحر)، (غدوة)، (بكرة) ، (عشية) – من الصرف ، وليس فيها شىء من عللهم – فهو غير دقيق ، لأن هذه الكلمات منعت من الصرف، لاجتماع علتين فيها ، إذ منعت (سحر)– من الصرف – للعلمية والعدل ، لأنهم قالوا : إنه معدول من (السحر) ، فاستغنوا عن التعريف بـ (أل) – بالتعريف بالعلمية أو التعيين، كما منعت الكلمات : (غدوة) ، (بكرة) ، (عشية) – للعلمية والتأنيث ، بدليل أنهم لا يجيزون دخول (أل) عليها .

٢٦١– الإنصاف فى مسائل الخلاف : ٢/ ٤٩٣.

رأيه فى علة العلمية :

سـبق أن ذكرنا رأى المؤلف فى دلالة التنوين ، وأنه علم التنكير مطلقا ، فما دخله التنوين – كان نكرة – وإن كان علما ، وما لم يدخلــه التنويــن – كان معرفة – وإن كان غير علم ، ونبين هنا وجهـا آخـر ذكره المؤلف – يدل على أن العلم – يدخله معنى التنكـير ، وهو دخول (أل) – للمح الأصل على بعض الأعلام ، كذلك يدخل التنوين على بعض الأعلام – للمح الأصل ، فتستعمل استعمال الصفات ، تنكر مرة بالتنوين ، وتعرف أخرى بـ(أل) ، فـتقول : (فضـل) ، و(الفضل) ، و(زيد)، و(الزيد) ، وفى ذلك يقـول المؤلف: " ووجه آخر آكد عندنا منه ، وهو أن العلم كثيرا ما يلمح فيه معنى الوصف ، فإنا حين ننقل الكلمة من وصف أو مصـدر ، فـنجعلها علما على ذات – لم نقصد إلى إهدار معنى الوصـف ، وإضاعته بتاتا ،كالرشيد والمأمون والأمين ، واللقب نـوع من العلم ، ولولا أن نقصد فيه إلى صفة تمدح أو تذم – ما كـان لقبا ، فإذا استعملت العلم ترمى إلى الدلالة على هذه الصفة – قـد جنحت به إلى استعمال الصفات ، تنكرها مرة بالتنوين ، وتعرفها أخرى بـ(أل) "[٢٦٢]

---

[٢٦٢]- إحياء النحو : ١٧٧.

وقــد طــبق هذا الأصل على العلم الأعجمى ، والعلم المركب ، والعلم المعدول ، فلم تنون هذه الأعلام ، لأن أصلها غير منون ، وإنمــا التنويــن عنده – للمح الأصل[٢٦٣] . وقد فند الأستاذ محمد عــرفة – ما ذهب إليه المؤلف من أن دخول التنوين على بعض الأعــلام ، ودخــول (أل) – على الأعلام المنقولة من المصادر والصفات – للمح الأصل ، وهو التنكير عنده ،فقال : ونحن نرى أن هذا الفهم فى لمح الأصل – غريب ، فقد فهم المؤلف أن لمح الأصــل – يخــرجه عن التعريف بالعلمية فينكر مرة بالتنوين ، ويعرف أخرى بالعلمية ، وهذا فهم غريب يخالف النقل والعقل ، أمــا مخالفــته العقل فلأننا لا نشك أن الأعلام المنونة – قصد بها المســمى بذاتــه ، ولــم يقصد بها واحد شائع، وأن الأعلام التى دخلت عليها (أل) للمح الأصل لم تعرف تعريف مدخول (أل) ، حتى يكون تعريفها بالعهد أو بالاستغراق ، وإنما تعريفها تعريف العلمية ، وأما النقل فقد قال النحاة : إن (أل) الداخلة للمح الأصل – لا تفيد تعريفا ".[٢٦٤]

ونوضــح مــا قاله الأستاذ محمد عرفة – أن (أل) – التى تدخل علــى الأعلام المنقولة – للمح الأصل – إنما هى زائدة تدل على أن العلــم – لــيس مرتجلا ، بل هو منقول مما كان يقبل (أل) :

٢٦٣- المرجع السابق : ١٨١، ١٨٢ ، ١٨٣.

٢٦٤- النحو والنحاة : ٢٢١، ٢٢٢.

كالمصـــادر والصفات ، ولا تدل على تنكير العلم ، كذلك التنوين – فإنـــه لا يـــدل على تنكير العلم أيضا ، لأن كثيرا من الأعلام المرتجلة – يقبل التنوين أيضا ، ولا يخرجها من علميتها .

وقـــد خطـــأ المؤلـــف – النحاة فى جعلهم التأنيث علة مانعة من الصـــرف فى الأعلام ، وذلك لأن أكثر هذا الباب استعمالا– كما يقـــول – أسماء البلاد ، وأسماء القبائل ، وهى ترد منونة وغير مـــنونة ، فـــإذا قصد باسم المكان – البقعة – منع من الصرف ، وإذا قصـــد به – المكان – صرف ، كذلك اسم القبيلة ، إذا قصد به – القبيلة أو الجماعة – منع من الصرف ، وإذا قصد به الحى أو القوم – صرف ، فالمؤلف لا يوافق النحاة على ذلك ، ويقول: " وهـــذا تمحـــل مـــن الـــنحاة يدل على أنهم رووا هذه الأسماء مصـــروفة ، وغـــير مصـــروفة ، فتكلفوا لها هذه العلة ، وهى التأنيث ، والمروى لا يساعدهم ، يروون :

وهم قريشُ الأكرمـــون إذا انتـــموا

طابـــوا أصولا فى العلا وفروعـــا

فلو أن منع الصرف كان بنية التأنيث فى (قريش) ، وأنها القبيلة أو البطن – لم يستقم مع هذا وصفها بجمع المذكر السالم ، ونحن نـــرى أن مـــناط التنوين وعدمه – القصد إلى معين ، فقد يقول الشاعر (قريش) ، وهو يعنى هذا الجمع المحدد المشار إليه، فلا يـــنون ، وقد يريد من (قريش) – هذه الجماعات الكثيرة التى لا

يـرمى إلى تعيينها ، والإحاطة بأولها وآخرها ، فينون ، فملاك التنوين – إرادة التعيين " .[265]

فـالمؤلف يفسر عدم تنوين (قريش) – في البيت – بأنه قصد به التعيين ، لا بأنه ممنوع من الصرف ، للعلمية والتأنيث ، لأنه ينكر دلالته على التأنيث – فى البيت ، لوصفه بجمع المذكر السالم ، والحق – ما قاله النحاة من أن منعه من الصرف ، للعلمية والتأنيث، لأن كلمة (قريش) – تدل على قبيلة معينة ، سواء أكانت منونة أم غير منونة – إلا أنها تمنع من الصرف – إذا أريد بها القبيلة مع كونها علما ، وتصرف – إذا أريد بها الحى ، أو الجمع ، أو القوم مع كونها علما أيضا ، فهى علم على كل حال ، ولكنه مصروف إذا كان علما مذكرا ، وغير مصرف – إذا كان علما مؤنثا ، أما وصفه بجمع المذكر السالم – فى البيت – مع إرادة القبيلة – فليس منافيا لكونه في معنى القبيلة ، فإن الشاعر – قد أراد المعنى ، ولم يرد اللفظ ، لأن معنى القبيلة – جماعة من الناس، قال الأستاذ محمد عرفة : " وهذا لا يرد ، لأنه حمله على المعنى ، والحمل على المعنى – كثير شائع ".[266]

رأيه فى علة الوصفية :

ثم انتقل المؤلف إلى إبداء رأيه فيما ذكره النحاة من كون الوصفية – علة مانعة من الصرف – إذا اجتمعت مع إحدى علل

٢٦٥– إحياء النحو : ١٨٣، ١٨٤.

٢٦٦– النحو والنحاة : ٢٢٢.

ثـلاث : وهى العدل ، وزيادة الألف والنون ، ووزن الفعل ، فقد خـالف المؤلـف – الـنحاة فى أن هذه العلل الثلاث – هى التى منعت الوصف من الصرف ، ويرى أن عدم تنوين الوصف – لا يرجع إلى إحدى هذه العلل ،وإنما يرجع إلى قصد التعريف ، فهو يـرى أن جمـع (آخر) – على (أُخَر) – دليل على أنه أريد بها إلى معرف ، ولو لم يذكر فيها (أل) ، ولذلك منعت (أخر) – من الصـرف وكذلـك كلمـة (جُمَع) – فالأمر فيها – كما يقول :– أوضـح من (أخر) – يريد أن إرادة التعريف فيها – أوضح من إرادة الـتعريف فى (أخر) ، والدليل على ذلك – أنهم أكدوا بها المعرفة ، ولذلك منعوها من الصرف .[267]

أمـا مـا ذكـره المؤلف من أن (أخر) – جمع (آخَر) – فليس كذلـك، بل إنها جمع (أخرى)، و(أخرى) – أنثى (آخر) – بفتح الخاء ، بمعنى :(مغاير)،و(آخر)–من باب اسم التفضيل ،وقياس اسم التفضيل فى حال تجرده من (أل)،والإضافة –أن يلزم الإفراد والتذكـير ،فـلا يطـابق ما هو له –فى التأنيث ،ولا التثنية ،ولا الجمع، وقد أسند إلى الاثنين بلفظ المفرد المذكر– فى قوله تعالى: " ليوسف وأخوه أحب إلى أبينا منا "[268] ،فكان القياس –أن يقال : (امـرأة آخر)، (نساء آخر)،(رجال آخر)،(رجلان آخر)،ولكنهم

٢٦٧– إحياء النحو : ١٨٦.

٢٦٨– يوسف :٨.

قـالوا:(امـرأة أخرى)،(رجال آخرون)،(رجلان آخران)،(نساء أخـر)،ومـنه قولـه تعالى :" فعدة من أيام أخر"[٢٦٩]،وإنما خص السنحويون (أخر)- بالذكر، دون (أخرى)،لأن في (أخرى)-ألف التأنيـث،وهي أوضح من العدل،[٢٧٠]فلم يمنع النحاة كلمة (أخر)- مـن الصـرف ،لأنهـا معـرفة ،بل لأنها وصف -معدول عن (آخـر)-الـذي كـان ينـبغي أن يوصـف به المؤنث والمثنى والجمع،ولو كانت كلمة (أخر)-معرفة -لما وصفت بها النكرة في قولـه تعـالى :"فعدة من أيام أخر" كذلك لو كانت هذه الصيغة- معـرفة -لمـا قبلت (أل)-المعرفة ،في قوله تعالى :"إنها لإحدى الكبر "[٢٧١]

وأمـا (جُمَـع)-فذهب المؤلف إلى أنه ممنوع من الصرف ، لا للوصـيفة والعدل،ولكـن لأنـه معرفة – فعدم تنوينه -يدل على التعييـن، ونحـن نوافـق المؤلف على أنه معرفة ،ولكن لم يأته الـتعريف مـن جهـة عـدم تنوينة ،ولكن من جهة أنه على نية الإضـافة إلى ضمير ،يعود على المؤكد إذ هو نظير : (أجمع)، (أجمعيـن)، و(جمعاء)،قال ابن هشام :" ويجوز التوكيد بها -وإن لـم يـتقدم (كـل)، قال تعالى :" وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ "[٢٧٢] ،وفي الحديـث :" إذا صلى الإمام جالسا – فصلوا جلوسا أجمعون" – يـروى بالـرفع تأكـيدا للضـمير، وبالنصب على الحال ،وهو ضعيف، لاستلزامه تنكيرها، وهي معرفة بنية الإضافة "[٢٧٣]

٢٦٩- البقرة :١٧٤.

٢٧٠- أوضح المسالك لابن هشام :٢٢١

٢٧١- المدثر:٣٥.

٢٧٢- ص: ٨٢.

٢٧٣- شرح قطر الندى للفاكهي: ٢/ ١٢٦

فليســت كلمــة (جُمَــع) -الــتى يؤكد بها جمع المؤنث -معرفة بالتعييــن، ولكنها معرفة بالإضافة المنوية،ومن ثم لم تنون ،لأن التنوين والإضافة - لا يجتمعان. وأما (مثنى)،(ثلاث)،و(رباع)- الــتى يمــنعها النحويون من الصرف- للوصفية والعدل - فيرى المؤلــف أنها كلمات قليلة لا ينبغى أن تجعل بابا خاصا فى منع الصرف ، وتنتحل لها هذه العلة ، وهى : العدل، واستأنس برأى الفــراء حيــث حكــى عن العرب - تنوين هذه الكلمات ، وعدم تنوينها، قال الفراء : " ومن جعلها نكرة ، وذهب بها إلى الأسماء - أجراها - يريد : نونها ، والعرب تقول :(ادخلوا ثلاث ثلاث)، و(ثلاثــا ثلاثــا) "[٢٧٤]، وينتهى المؤلف من ذلك - إلى القول بأن الســبب فــى منع التنوين من (أخر) ، و(جمع) - إنما هى نية الــتعريف ، وأن اســتعمال (مثــنى) ، و(ثلاث) - قليل ، وأنه يحذف منهما التنوين - إذا قصد بهما إلى شيء من التعريف، فلا حاجة إلى هذه العلة المفترضة التى سماها النحاة عدلا .[٢٧٥]

وكيف يحكم المؤلف أن الكلمات : (مثنى) ، و(ثلاث) ، و(رباع) - لــم تــنون ، لأنهــا معرفة ، وقد نعتت بها النكرة ، فى قوله تعــالى: "أولى أجنحة مثنى وثلاث ورباع "[٢٧٦]، ووقعت أحوالا ،

٢٧٤- معانى القرآن : ١/ ٢٥٤.

٢٧٥- إحياء النحو : ١٨٦، ١٨٧.

٢٧٦- فاطر : ١.

فـــى قوله تعالى : " فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ ".[٢٧٧]

وأما رأى المؤلف -فى منع النحويين - (فعلان) - من الصرف، للوصـــفية وزيـــادة الألف والنون - بشرط أن يكون مؤنثه على (فعلى) ، لا (فعلانة) - فإنه يتسم بالاضطراب أيضا، حيث يعلل منعه من الصرف - بأنه مختوم بالألف والنون ، وأن ما اشترطه النحاة مـــن كـــون مؤنـــثه - على (فعلى) ، مثل : (سكران) ، (ســـكرى)، (ظمآن) ، (ظمأى) -لا يطرد ، لأن قبيلة بنى أسد - يصـــرفون هذا الباب ، لأن مؤنث كل (فعلان) - يجوز أن يكون علـــى (فعلانة)، فالمؤلف يتخذ من لغة بنى أسد - مبررا لجواز تنويـــن هـــذا الـــباب، ولم يبق أمامه - ما يعلل به حذف التنوين أحيانا ،وعلى قلة - في نظره - إلا أنه مختوم بالألف والنون.[٢٧٨]

والاضـــطراب هنا واضح ، لأن المؤلف - هذه المرة - لم يجعل علـــة مـــنع (فعـــلان) - مـــن الصرف- أنه أريد به شيء من الـــتعريف، كمـــا فعل ذلك في سواها ، إذ لم يجد سبيلا إلى عدم الإقرار- بأنها نكرة ولذلك حاول أن يلتمس علة أخرى بعيدة كل البعد في منعها من الصرف ، وهى :الألف والنون ،ولكن لا كما قال النحاة ، بل لأن التنوين - ثقيل على النون ، وهذا الرأي بعيد

---

٢٧٧ - النساء : ٣ .

٢٧٨ - إحياء النحو : ١٨٧ ، ١٨٨.

– كمـــا قلنا– كل البعد – عن الواقع اللغوي ، فكم من كلمات في اللغـــة مخـــتومة بالـــنون ، وهى مصروفة ، ولم يمنعها أحد من الصـــرف ، لـــثقل التنويـــن على النون ، فالكلمات : (إنسان) ، (سكان) ، (شيطان) ، (ريحان) ، (رمان) – كلها مصروفة ، مع أنهـــا مختومة بالألف والنون ، إذن لم يمنع النحاة – (فعلان) – من الصرف – إلا لاجتماع الوصفية ، وزيادة الألف والنون فيها – على الحد الذي وضعوه ، وهذا موافق للاستعمال اللغوي ، فلا ينبغي أن تفسر الظواهر النحوية – بمعزل عن الواقع اللغوي .

وأمـــا – (أفعل) – فقد خالف المؤلف – النحاة في سبب منعه من الصرف ، حيث منعوه ، للوصفية مع وزن الفعل ، ولكن المؤلف – يرى أن علة منعه من الصرف – مصاحبته : (من) ، لأن فيه حظـــا مـــن الـــتعريف – في نظره ، ولأنه يجب أن يكون شديد الاتصال بـــ (من) –إذا كانت تكملة له ، والتنوين كما يدل على التنكـــير –يشير إلى تمام الكلمة وانقطاعها عما بعدها ،ويستشهد بـــرأى الكوفيين –أن هذا الباب لا يصرف فى ضرورة ،ولا فى غـــيرها ثـــم يشير المؤلف –إلى أن (أفعل)–فى غير التفضيل – يقـــاس على ما هو للتفضيل – فى المنع من الصـرف ،وربما كان أصـــل كل أفعل – كما يقول –هو التفضيل ،ثم كثر استعماله مع نسيان التفضيل .[٢٧٩]

٢٧٩– إحياء النحو : ١٨٨.

هــذا هو رأى المؤلف فى سبب منع (أفعل)- من الصرف ،فهو يعلل منعه من الصرف -بأن فيه حظا من التعريف ،وبأنه متصل اتصـــالا شـــديدا بـــ(من)، وهذا الاتصال -يمنع من التنوين ،لأن التنويـــن -يـــدل علـــى انقطاع الكلمة عما بعدها ،ونحن نخالف المؤلـــف -فى هذه العلة ،لأن الاستعمال اللغوى- لا يؤيدها ،فلو كـــان اتصال اسم التفضيل بـــ(من)-مانعا له من الصرف -لمنع كـــل مـــن (خير)، و(شر)-من الصرف،فى قونا :(فلان خير من فـــلان)،أو (فلان شر من فلان)،فكل منهما -اسم تفضيل متصل بـــــ(من)،والكلمتان مخففتان من (أخير)،و(أشر)،وهذا الأصل – ممـــنوع مـــن الصـــرف ، لأنه على وزن الفعل فلما خفف هذا الأصـــل – وفقـــد شبهه بالفعل -قبل التنوين ،قال الأستاذ محمد عـــرفة :" فلو كان عدم التنوين – للتعريف ، والتنوين للتنكير – لكـــان (خـــير) ، و (أخير)، و(شر)، و(أشر)- منونات ،أو غير مـــنونات ،لأن المعـــنى – واحـــد ، ولا اختلاف إلا باللفظ ،فلما رأيـــناهم يـــنونون (خـــيرا)،و(شـــرا)، ويمـــنعون مـــن التنوين (أخـــير)،و(أشر)- علمنا أن ذلك لأمر يرجع إلى اللفظ ، لا إلى الـــتعريف والتنكـــير،وهو أن لفظ (أخير)،و(أشر)-لما كان على وزن الفعـــل -مـــنع التنوين والجر اللذين منع منهما الفعل ،فلما

تغـــيرت صيغته إلى.(خير)، و (شر)-زالت منه مشابهته للفعل ، فرجع إليه ما كان حرمه من التنوين والكسرة"[٢٨٠] .

وهناك دليلان على أن (أفعل من)- نكرة ،لا معرفة ،وهما :

الأول -نعـــت نكرة به ،فى نحو قولنا :(مررت برجل أفضلَ من زيد)، فلو كان اسم التفضيل المتصل بـــ(من)-معرفة -لما ساغ وقوعه نعتا للنكرة ،بل كان ينبغى أن يقال :(مررت بمحمد أفضل مـــن زيد)،فلم يقل أحد من النحاة :أنه- فى هذا المثال -نعت ،بل أجمعوا على أنه حال .

الـــثانى-أنـــه لو كان معرفة -لما قبل (أل)-فى نحو قولنا :(هذا محمد الأفضل من على) ،فكونه يقبل (أل)،وتؤثر فيه التعريف- دليل على أنه نكرة تحتاج إلى ما يعرفها.

قال الأستاذ محمد عرفة :" والحق أن ما ذهب إليه النحاة من أن مـــنع مـــا كان على وزن (أفعل)من التنوين ،لمشابهته الفعل فى الـــوزن -أولى بالقبول وبأن يكون له -حظ من النظر ،فإننا نعلم أن الحـــس اللغـــوى -يعطى النظير حكم نظيره ،والشبيه -حكم شـــبيهه،فإذا اعـــتاد الحس اللغوى أن يمنع (أذهب)،و(أعلم)،وما ماثلهمـــا -التنوين والكسر- منع ما ماثلهما من الأسماء -التنوين والجر "[٢٨١]

٢٨٠- النحو والنحاة :٢٢٥.

٢٨١- النحو والنحاة : ٢٢٥- ٢٢٦.

رأيه فى علة ألف التأنيث :

نحـــن نعلــم أن مـــن موانع الصرف –ألفا التأنيث : المقصورة والممـــدودة ويمتـــنع صرف مصحوبها كيفما وقع،أى :سواء وقع نكـــرة، مـــثل (ذكرى)،(صحراء)،أم معرفة –مثل (رضوى)،(وزكرياء) أم مفردا ،كما تقدم ،أم جمعا ،مثل :(جرحى)(أنصباء)،أم اسما كما تقدم ،أم صفة ،مثل :(حبلى) و(حمراء)[٢٨٢].

وقـــد علـــل المؤلف لمنع الاسم المختوم بألف التأنيث المقصورة والممـــدودة –بأن التنوين يستدعي حذف ألف التأنيث المقصورة، وقـــد أتـــت لغـــرض يهـــتم به العرب ،ويعنون به فوق عنايتهم بالتعريف والتنكير ،وهو التأنيث ،ويستدل على ملاحظة هذه العلة بـــأن العربـــية –أمـــيل إلى الاحتفاظ بإشارات التأنيث والتذكير، وأحـــرص علـــى التميـــيز بين النوعين بأكثر مما تحرص على الـــتعريف والتنكـــير، ومـــن ثـــم يرى المؤلف أن ما ينسجم مع العربـــية، أن يضحي بالتنوين حرصا على علم التأنيث ،فيقال : (دنيا) (عليا)،(فضلى)، ثم يذكر المؤلف –أن هذا واضح فى ألف التأنيـــث المقصورة ،أما ألف التأنيث الممدودة فيرى المؤلف أنها تـــأخذ حكم المقصورة فى عدم التنوين "[٢٨٣] .فقد رأينا أن المؤلف –يلـــتمس علة فى منع الاسم المختوم بألف التأنيث المقصورة، أو

٢٨٢– أوضح المسالك لابن هشام –٢١٩.

٢٨٣– إحياء النحو ،١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩١ .

الممـــدودة –من الصرف وهي الحفاظ على ألف التأنيث ،حيث لا يجـــتمع التنوين وألف التأنيث –في آخر الكلمة ولا مانع من قبول هذا العلة –إلا أنها قد تكون سائغة في ألف التأنيث المقصورة – لعـــدم الجمع بينها وبين التنوين كما قلنا –ولما وجد المؤلف هذه العلة غير سائغة في ألف التأنيث الممدودة –إذ يمكن الجمع بينها وبين التنوين –ذهب إلى أنها مقيسة على ألف التأنيث المقصورة وعلى كل حال –فإن التماس العلل لكل ظاهرة – نحوية– لا يفيد الواقع اللغوى في شيء،فإننا سمعنا العرب – لا ينونون كل اسم مخـــتوم بـــألف التأنيـــث مقصورة كانت أو ممدودة ،أيا كان هذا الاســـم: معرفة ،أو نكرة ،مفردا،أو جمعا،مصدرا أو صفة، ثم لا نبحـــث بعد ذلك عن علة ،قد تكون قاصرة عن استيعاب الظاهرة ولذلـــك نجـــد المؤلـــف هـــنا لا يلجأ إلى تعليل عدم الصرف – بالـــتعريف ،لأنـــه وجـــد النكرة المختومة بإحدى ألفي التأنيث – ممنوعة من الصرف أيضا ،ومن هنا ندعو إلى عدم الغوص في التماس العلل ،حتى لا نقع في الخلط والاضطراب.

رأيه في علة منتهى الجموع :

يذهـــب المؤلـــف إلـــى أن علة منع صيغة منتهى الجموع –من الصـــرف –دلالتها على التعريف ،وهذه الدلالة –نابعة من دلالة الصيغة على الإحاطة والشمول ،يقول :" والذى نرى هنا :أنه إذا قصد بالجمع –الاستغراق ،والدلالة على الإحاطة –منع التنوين ،

لمـا فـيه من معنى التعريف –على طبيعة العربية،ومجراها فى الـتعريف والتنكـير ،فإذا لم يقصد إلى الاستغراق والإحاطة – فالاسم منون ،وقد نقل الإمام الرضى :(أن من العرب –من ينون هـذه الصـيغة مختارا)،وهذا تصديق ما قلنا : من أن الأمر فى التنوين وتركه – منوط بإدارة الشمول أو عدمه "[٢٨٤].

فقـد ربـط المؤلـف بين التعريف ،وعدم التنوين ،كما ربط بين التنكـير، والتنويـن،كذلك ربـط بيـن الدلالة على الاستغراق، والـتعريف ،كما ربط بين عدم الدلالة على الاستغراق،والتنكير ، ألـيس هـذا غريبا،فكيف تدل الكلمة على الإحاطة والشمول أو الاسـتغراق –وهى معرفة ،وكيف إذا نكرت –فقدت دلالتها على هـذه الإحاطة؟ بل إن ما يقوله النحاة –مختلف تماما عن ذلك ، حيـث يجعلـون علة منع الصرف فى هذه الصيغة –كونها على صـيغة منتهى الجموع ، بدليل أنها –لو فقدت الجمعية:بأن نقلت إلـى العلمية مثلا –نونت، يقول الرضى ، "وكان سعيد: الأخفش يصرف نحو (مساجد) علما ، لزوال السبب ،وهو الجمع "[٢٨٥] ، كما نقل الرضى أيضا عن سيبويه،والأخفش –أن من العرب من يصـرف (سراويل)،لكونه مفردا[٢٨٦]،إذن مناط التنوين ،وعدمه –

٢٨٤- إحياء النحو : ١٩٢.

٢٨٥- شرح الكافية : ٥٧/١

٢٨٦- المرجع السابق

كـــون الكلمـــة باقـــية على جمعها، أو خرجت عن الجمع –إلى العلمـــية، أو اعتـــبرت مفردا لا جمعا، وهذا ما قصده الرضى – بعـــبارته التى نقلها عنه المؤلف ، وربما قصد أيضا –أن تنوين هذه الصيغة –جائزا –إذا روعى التناسب بينها،وبين كلمة أخرى مـــنونة ،كمـــا قـــرأ نـــافع ،وهشام،وأبو بكر، والكسائى –بتنوين (سلاســـل)–فى قوله تعالى :" إنا أعتدنا للكافرين سلاسل وأغلالا وســـعيرا "[٢٨٧]،وذلـــك للتناسب بينها ،وبين (أغلالا)– المنصوب المـــنون [٢٨٨]،ولـــم يقولوا :لإرادة التنكير ،والذى دفع المؤلف إلى هـــذا القـــول –أنه لا يريد أن يكسر قاعدته المقتضية الربط بين التنوين والتنكير ،وبين عدم التنوين والتعريف مطلقا .

خاتمة

كـــان هـــذا عرضا موجزا بقدر الإمكان –لأراء الأستاذ إبراهيم مصطفى –من خلال كتابه :(إحياء النحو)،وقد تتبعنا هذه الآراء– بالدراســة والتحلــيل معقبيــن علــيها بما نراه أقرب إلى الواقع اللغــوى،وكان هذا الكتاب –محاولة من المؤلف –لتيسير النحو، وتقربــيه إلى الأفهام،ولكن المؤلف –لم يصب هذا الغرض ، ولم يحقـــق هذه الغاية ،إذ حول النحو –إلى جدل حاد ،ومناقشة عنيفة بينه وبين النحاة القدماء ،فتهجم عليهم ،وخطأهم،وأنكر فضلهم فى بناء صرح شامخ لهذا العلم لا يستطيع أحد –النيل منه،كما حول النحو أيضا– إلى تفسيرات وتعليلات لكل ظاهرة نحوية ،بدلا من أن يعـــرض القواعـــد فـــى ثوب قشيب ،وبأسلوب يسير يستطيع الـــدارس أن يســـتوعبها ،وأن يطبقها،وكأن تجديد النحو عنده – يتمـــثل فـــى البحث عن تفسير لكل مسألة أو ظاهرة ،على حين يتمثل تجديده فى حسن عرضه ،وتطبيقه على النصوص العربية الفصـــيحة،وفى مقدمتها –القرآن الكريم ، وحديث رسول الله – ، ثـــم الجيد من الشعر والفصيح من الكلام ، وقد كان المؤلف مقلا فـــى كل ذلك ، حيث لم يحفل بالاستشهاد – بما ذكرناه ، بل كان يردد أمثلة النحاة القدماء ، كما كان يستشهد بالغريب من الشعر ، وربما رجح ما شذ منه جريا على عادته فى ترجيح الشاذ ، وبناء

القواعـد على النادر ، وبعد دراستنا لجهد المؤلف فى هذا الكتاب – نستطيع أن نخرج بأهم النتائج الآتية :

١- اتهامـه للـنحاة بعنايتهم بأحوال الكلمة الإعرابية –دون الربط بين الأوجه الإعرابية ، والمعنى – غير صحيح ، إذ لـم يغفـل الـنحاة – إبـراز القيم المعنوية للعلامات الإعرابية.

٢- ما نقله من كتاب مجاز القرآن لأبى عبيدة – مستشهدا به علـى تجاوز بعض النحاة للإعراب – إلى قضايا نحوية أخـرى تـتعلق بنظام الجملة العربية – لم ينفرد به أبو عبـيدة، بل نجد كتب التفسير ، وإعراب القرآن – حافلة بقضايا نحوية كثيرة – لا تتصل بالعلامات الإعرابية .

٣- مـا نقله عن عبد القاهر من أصول نظريته فى النظم – خـير دلـيل علـى أن الـنحاة لم يقصروا جهدهم على الإعـراب ، وعـبد القاهـر – يعـد من النحاة، لا من البلاغيين فقط .

٤- إذا كـان القـرن الخامس فترة خمول علمى لم يتقبل فيه الـناس أى ابـتكار أو تجديد – فكيف وضع عبد القاهر كتابه : (دلائل الإعجاز) ، وأتى فيه بهذه النظرية الفذة ، وهـى نظرية النظم – التى كانت ثورة فى مجالى النحو والبلاغة على حدسواء ، والتى طالما أشاد بها المتأخرون.

٥- ليس باب التنازع في النحو من خلق النحاة - كما زعم ، ولكن لبعض صوره نماذج في القرآن الكريم ، وفي كلام العـــرب ، وينبغي أن يكون الاعتراض على تحليل بعض النماذج ، والتكلف فيها .

٦- هل النحاة كلهم يفضلون لغة تميم على لغة الحجازيين في (ما) ، وكيف يكون ذلك - وبلغة الحجازيين جاء القرآن الكـــريم ؟ ومـــن قـــرأ بلغة تميم : " ما هذا بشر "[٢٨٩] - بالرفع - فإن قراءته شاذة .

٧- ينســـب رفـــض بعض الظواهر النحوية إلى النحاة بوجه عام، على حين أن الرفض منسوب إلى بعضهم .

٨- مـــا ذكـــره من أن كثرة التقدير - أضاع النحاة به حكم النحو، ولم يجعلوا للكلمة قولا حاسما ، وكثروا من أوجه الكلام، ومن احتماله لأوجه الإعراب - إنما هو خلط بين العـــيوب والمـــزايا فإن كثرة الوجوه في الكلام ، وتعدد الاحـــتمالات فـــي الإعراب - يؤدي إلى مرونة اللغة ، وعدم جمودها ، وتنوع أنماط التعبير ، وهو ما ينادي به دعاة التطور والتجديد .

٩- بحـــثه في قضية أصل الإعراب ، ورأى المستشرقين في ذلـــك ، ونقده لرأيهم ، ورأيه في أن حركات الإعراب -

---

٢٨٩- يوسف : ٣١.

ليست بقايا مقاطع – كل ذلك يعد من فلسفة النحو – التى يهاجمها ، ويرى أنهالا تفيد الدراسات النحوية .

١٠- عنايــته بقضايا الإعراب ، وربطه بين حركات الإعراب والمعنى – دليل على أهمية الإعراب ، وقد سبق أن قلل من أهميته فى الدراسات النحوية .

١١- جعلــه الضمة علما للإسناد إيحاء بأن الكلمة يسند إليها ، وجعله الكسرة علما للإضافة ، ورأيه أن الفتحة – ليست علامـــة إعــراب ، وليســت دالة على شىء ، وحصره الإعــراب فــى الضمة والكسرة فقط – كل ذلك تشويش للنحو العربى ،ومحتاج إلى نظر ومناقشة .

١٢- يــرى أنه لا فرق بين (ظهر الحق) ، و (الحق ظهر) – بحجــة أن الحق مسند إليه فى كلا المثالين منكرا مذهب البصــريين فى منع تقديم الفاعل ، ومنع تأخير المبتدأ – فى هذا المثال ، وهذه نظرة تقف عند حد الترتيب اللغوى دون التأمل فى الفرق الدقيق بين مدلولى المثالين .

١٣- هولا يفرق بين المحذوف والمستتر ، ويعيب على النحاة الـتفريق بيــنهما، مــع أن ما ذكروه من فرق بينهما – مقبول، وسائغ فى العربية .

١٤- (الشــهداء فــازوا) ، (الشـــهداء يفوزون) ، ذكر هذين المثاليــن توضــيحا لتقديم المسند إليه على المسند ، لأنه

يـنكر قـول الـنحاة بأن المسند إليه في ذلك - هو واو الجماعة العائدة على المبتدأ .

١٥- عاب على النحاة تقسيمهم للمبتدأ إلى ما له خبر ، وما له فـاعل أغـنى عـن الخـبر ، وعد هذا التقسيم تعويضا للمسائل، ولم يأت باقتراح جديد ، أو بتسمية جديدة للمبتدأ - الـذي هو وصف ، وله مرفوع تمت به الفائدة ، إذن ماذا نسمي هذا التركيب !

١٦- اسـتثنى مـن المـرفوعات بابين : المنادى ، نحو : (يا أحمد) ، وليس هذا بمرفوع ، بل هو مبنى على الضم فى محل نصب، واسم (إن) وأخواتها ، وهو منصوب - وإن كـان مسندا إليه ، وقد زال رفعه بسبب دخول (إن) ، أو إحـدى أخواتهـا علـيه ، مما يدل على أثر العامل الذي أنكـره ، إذن ربطـه بين الضمة ، والمسند إليه - ليس بمطرد.

١٧- حيـنما ربـط بيـن الضمة والمسند إليه ، وبين الكسرة والإضـافة - فلمـاذا خـص مصطلح الضمة والكسرة بالذكـر؟ فلـم يذكر ما ينوب عن الضمة ، وهو الألف ، والـواو ، ولـم يذكـر ما ينوب عن الكسرة ، وهو الياء والفتحة.

١٨- هـل المسند إليه فقط هو المرفوع ؟ ونحن نعلم أن الخبر – مـرفوع أيضـا ، وهو مسند ، كذلك الفعل المضارع المجـرد من الناصب والجازم – فهو مرفوع أيضا – إما بالضمة ، أو ثبوت النون ، وهو لا يكون إلا مسندا.

١٩- لقـد أنكر العلامات الفرعية النائبة عن العلامات الأصلية للإعـراب ، فعد الواو فى جمع المذكر السالم ، والأسماء السـتة – إشـباعا للضمة ، وقد أدى به ذلك إلى الحيرة أمـام المثـنى ، إذ الألف إشباع للفتحة ، كما اصطدمت قاعدته هذه أيضا بنصب جمع المذكر السالم ، والمثنى – بالـياء ، وجرهما بالياء أيضا ، مما يدل على عدم اطراد قاعدته التى لا تعترف – إلا بالضمة ، والكسرة.

٢٠- ربطـه بيـن التنويـن والتنكـير ، وبين حذف التنوين والـتعريف –فـي المنادى – قد يستساغ فى نداء النكرة المقصـودة ، نحو قولهم : (يا رجل) ، ولكن هذه العلة – لا تستساغ فى نداء العلم ، نحو قولهم : (يا محمد) ، إذ تنوينه – لا يخرجه عن كونه علما .

٢١- رأيـه فى أن الأصل فى اسم (إن) – مرفوع تجرؤ على النحو العربى ، ولم يقل به أحد ، وما استند إليه من أدلة – لا يؤيـده ، لأنه من شواذ اللغة وفيه خلاف كبير بين النحاة.

٢٢- إنكاره أن تكون الفتحة علامة إعراب - يؤدى إلى إلغاء المنصوبات فى اللغة ، وهى تمثل أبوابا فى النحو العربى - حظيت بالدراسة والتحليل ، وشغلت حيزا كبيرا من كتب النحو .

٢٣- خلط بين الحروف الأحادية ، والثنائية ، والثلاثية والرباعية بسبب عدم اعتداده بحروف المد .

٢٤- إنكاره لدراسة عطف النسق ، وأنه ليس جديرا بأن يفرد له باب ، وأن حروف العطف - تدرس منفردة ضمن دراسة الأدوات - فإن ذلك يؤدى إلى دراسة أبواب مختلفة تحت دراسة كل حرف من حروف العطف ، على أن كثيرا من النحاة : كابن هشام - خص الأدوات - بدراسات مستقلة .

٢٥- حصره التوابع - فى النعت ، والبدل - يحدث خلطا بين الأبواب ، وضياعا للفروق النحوية بينها.

٢٦- أنكر المؤلف - النعت السببى ، وعدة من قبيل المعرب بالمجاورة ، وقاسه على ظواهر لغوية نادرة ، وفى هذا خلط أيضا بين الأبواب.

٢٧- عد المؤلف - الخبر - نوعا من التوابع ، وذلك هروب من عدم اطراد قاعدته الداعية إلى أن الضمة - علم المسند إليه فقط.

٢٨- معظم ما دعا إليه المؤلف - فى كتابه من آراء يعد وجهة نظر خاصة ، فلا يصلح تعميمه ، ولا فرضه على الواقع اللغوى ، كما لا يصلح تعليمه لمن يريدون تلقى النحو العربى ، باعتباره مجموعة من القواعد والقوانين الصالحة لتطبيقها على ما تكتبه الأقلام ، وتجود به القرائح وعلى ما تتفوه به الألسنة.

المصادر والمراجع

١- إتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربع عشر ، للشيخ أحمد بن محمد الشهير بالدمياطى البناء ، رواه وصححه وعلـق عليه على محمد الضباع ، دار الندوة الجديدة – بيروت لبنان ، د- ت.

٢- ارتشـاف الضـرب مـن لسـان العـرب ، لأبى حيان الأندلسى، تحقيق وتعليق الدكتور مصطفى أحمد النماس، الطبعة الأولى ١٤٠٤- ١٩٨٤، مطبعة النسر الذهبى.

٣- إحياء النحو ، للأستاذ إبراهيم مصطفى ، الطبعة الثانية ، الناشر- دار الكتاب الإسلامى القاهرة ، ١٤١٣- ١٩٩٢.

٤- الأعـلام – لخير الدين الزركلى ، دار العلم للملايين – بيروت لبنان – الطبعة التاسعة – ١٩٩٠.

٥- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات ، تأليف أبى البقاء العكبرى ، دار الكتب العلمية – بيروت لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٩-١٩٧٩.

٦- الإنصـاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين ، والكوفيين ، للشيخ كمال الدين :أبى البركات عبد الرحمن بـن محمـد بـن أبى سعيد الأنبارى النحوى – المكتبة العصرية – صيدا بيروت ، ١٤٠٧-١٩٨٧.

٧- أوضـــح المسالك إلى ألفية ابن مالك للإمام جمال الدين : ابن هشام الأنصارى ، مكتبة ومطبعة محمد على صبيح وأولاده ، الطبعة الخامسة ، ١٤٠٢-١٩٨٢.
٨- الإيضاح فى علل النحو ، لأبى القاسم الزجاجى ، تحقيق الدكتور مازن المبارك ، دار النفائس ، د-ت
٩- البحث البلاغي عند العرب - تأصيل ، وتقييم ، للدكتور شفيع السيد ، دار النصر للتوزيع والنشر ، الطبعة الثانية ١٩٩٦.
١٠- التذيـــيل والتكمـــيل فى شرح كتاب التسهيل ، لأبى حيان الأندلســـى ، حققـــه الأستاذ الدكتور حسن هنداوى ، دار القلم- دمشق، الطبعة الأولى ، ١٤١٨-١٩٩٧.
١١- تفســـير القرطبى المسمى الجامع لأحكام القرآن ، الطبعة الثالثة - دار الغد العربى القاهرة ،١٤٠٩-١٩٨٩.
١٢- الجـــنى الدانـــى فى حروف المعانى ، صنعة الحسن بن قاســـم المـــرادى ، تحقيق - الدكتور فخر الدين قباوة ، والأستاذ محمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣-١٩٩٢.
١٣- حاشية الصبان على شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابى الحلبى وشركاه، د- ت.

١٤- حاشية على شرح الفاكهي لقطر الندى ، تأليف – يس بن زين الدين الحمصي الشافعي ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٠-١٩٧١.

١٥- حجة القراءات ، للإمام الجليل أبي زرعة : عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة ، حققه وعلق على حواشيه سعيد الأفغاني ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الرابعة ، ١٤٠٤-١٩٨٤.

١٦- الحجة في علل القراءات السبع ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق – علي النجدي ناصف ، والدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، ومراجعة محمد علي النجار ، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة،الطبعة الثالثة ، ١٤٢١-٢٠٠٠-.

١٧- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، تأليف عبد القادر بن عمر البغدادي ، تحقيق وشرح – عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الثانية – ١٩٧٩.

١٨- الخصائص ، صنعة أبي الفتح : عثمان بن جني ، تحقيق – عبد الحكيم بن محمد ، المكتبة التوفيقية ، د-ت.

١٩- دلائــل الإعجــاز ، تأليف الشيخ الإمام: أبي بكر : عبد القاهــر بــن عــبد القاهــر بــن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني النحوى، قرأه وعلق عليه – أبو فهر : محمود محمــد شــاكر، الناشر – مطبعة المدني بالقاهرة ، ودار المدني بجدة ، الطبعة الثالثة، ١٤١٣-١٩٩٢.

٢٠- الرد على النحاة ، لابن مضاء القرطبي ، تحقيق الدكتور شوقي ضيف ، دار المعارف ، الطبعة الثالثة ، د-ت .

٢١- ســر صــناعة الإعــراب ، صنعة الشيخ : أبي الفتح : عــثمان بــن جني النحوى، بتحقيق لجنة من الأساتذة ، الجــزء الأول، شــركة مكتــبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الأولى ، ١٣٧٤-١٩٥٤.

٢٢- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، مكتبة دار التراث ، الطــبعة العشرون ؛ ١٤٠٠-١٩٨٠، تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد .

٢٣- شرح ابن القاصح على الشاطبية، المسمى سراج القارئ المبــتدئ وتذكــار المقــرئ المنــتهى، المكتبة التجارية الكــبرى، مطــبعة حجازى ، الطبعة الأولى ، ١٣٥٢-١٩٣٤.

٢٤- شــرح أبــيات سيبويه ، لأبى محمد يوسف بن المرزبان السيرافى ، تحقيق الدكتور محمد الريح هاشم ، دار الجيل - بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦-١٩٩٦.

٢٥- شــرح الأشــمونى ، وحاشية الصبان عليه ، دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابى الحلبى وشركاه ، د-ت

٢٦- شــرح التصريح على التوضيح ، للشيخ خالد بن عبد الله الأزهــرى ، علــى ألفــية ابن مالك ، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابى الحلبى ، د-ت

٢٧- شرح شذور الذهب فى معرفة كلام العرب ، تأليف الإمام جمــال الديــن : ابن هشام الأنصارى المصرى ، تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد، د-ت .

٢٨- شــرح كافية ابن الحاجب في النحو، للشيخ رضى الدين محمــد بــن الحســن الاستراباذى النحوى ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ١٤٠٥-١٩٨٥.

٢٩- شــرح كــتاب ســيبويه ، لأبى سعيد السيرافى ، تحقيق الدكــتور فهمــى أبو الفضل ، مراجعة الأستاذ الدكتور رمضــان عــبد التواب ، والأستاذ الدكتور محمود على مكــى ، مطــبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٢١-٢٠٠١.

٣٠- قطر الندى وبل الصدى ، تأليف الإمام النحوى ابن هشام الأنصـــارى ، شـــرح وتعليق الدكتور طه محمد الزينى والأستاذ الدكتور محمد عبد المنعم خفاجى، مطبعة محمد على صبيح وأولاده بمصر، ١٣٨٨-١٩٦٩.

٣١- الكـــافى فـــى العـــروض والقوافى ، للخطيب التبريزى، تحقـــيق الحسانى حسن عبد الله ، الناشر مكتبة الخانجى بالقاهرة ، الطبعة الرابعة ، ١٤٢١-٢٠٠١.

٣٢- الكتاب ، لسيبويه : أبى بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، تحقـــيق وشرح- عبد السلام هارون ، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٨-١٩٨٨.

٣٣- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل فى وجـــوه الـــتأويل ، للإمام محمود بن عمر الزمخشرى ، الناشر دار الريان للتراث ، ودار الكتاب العربى بيروت لبنان ، رتبه وضبطه وصححه : مصطفى حسين أحمد ، الطبعة الثالثة : ١٤٠٧-١٩٨٧.

٣٤- لســـان العـــرب ، لابـــن منظور ، دار المعارف ، تولى تحقيقه نخبة من العاملين بدار المعارف ، د-ت .

٣٥- اللغـــة العربية : معناها ومبناها ، للدكتور تمام حسان / الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الثانية -١٩٧٩.

٣٦- مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ،الأعداد : ٧، ٨، ١٠، ١١، ١٣، ١٤، ١٦.

٣٧- المجمعيون في خمسين عاما ، بقلم الدكتور محمد مهدى علام ، القاهرة – الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، ١٤٠٦-١٩٨٦.

٣٨- مدخل إلى دراسة الجملة العربية ، للدكتور محمود أحمد نحلة ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر – بيروت ، ١٤٠٨-١٩٨٨.

٣٩- المدخل إلى علم اللغة ، ومناهج البحث اللغوى ، تأليف الدكتور رمضان عبد التواب ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣-١٩٨٢، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ودار الرفاعى بالرياض.

٤٠- معانى القرآن ، تأليف – أبى زكريا يحيى بن زياد الفراء ، تحقيق – أحمد يوسف نجاتى ، ومحمد على النجار ، الطبعة الثالثة ، ١٤٢٢- ٢٠٠١ ، الجزء الأول ، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة.

٤١- معجم الأدوات النحوية وإعرابها فى القرآن الكريم ، تحقيق – الشيخ عبد العزيز عز الدين السيروان ، ويوسف على بديوى ، عن كتاب الإتقان فى علوم

القــرآن، للإمام جلال الدين السيوطى ، الطبعة الأولى ، دار ابن هانئ – دمشق ، ١٩٨٨.
٤٢- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام الأنصارى المصرى ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ، مكتبة ومطبعة محمد على صبيح وأولاده، د–ت.
٤٣- المقتضـــب ، صـــنعة – أبـــى العباس : محمد بن يزيد المــبرد، تحقيق – محمد عبد الخالق عضيمة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، لجنة إحياء التراث الإسلامى القاهرة ١٤١٥- ١٩٩٤، الطبعة الثالثة .
٤٤- الــنحو الوافــى ، للأستاذ عباس حسن ، دار المعارف ، الطبعة الحادية عشرة ، د–ت .
٤٥- النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة ، للأستاذ محمد أحمد عرفة ، مطبعة السعادة، د–ت.
٤٦- همــع الهوامع شرح جمع الجوامع ، تأليف الإمام الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى ، صححه محمد بدر الدين النعسانى ، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان ، د–ت.

الفهرست

الموضوع	الصفحة
تقديم	٥
تمهيد	٩
كتابه : إحياء النحو	١٤
منهجه فى الكتاب :	١٦
ملاحظات على المنهج :	١٨
الفصل الأول : العلامة الإعرابية	
رأيه فى مفهوم النحو عند النحاة	٢٣
رأيه في دراسة الأدوات النحوية	٣٩
رأيه فى العامل النحوى	٤٧
رأيه فى معانى الإعراب :	٦١
الضمة علم الإسناد :	٦٨
رأيه فى ضم المنادى :	٨١
رأيه فى نصب اسم (إن):	٨٦
الكسرة علم الإضافة	٩٨
رأيه فى دلالة الفتحة	١٠٣
رأيه فى الحركات وإشباعها :	١١٦
رأيه أن الفتحة أخف من السكون :	١٢١
رأيه فى معنى السكون	١٢٩
رأيه فى أصل البناء:	١٣٣
رأيه في العلامات الفرعية:	١٣٩
تعقيب :	١٤٨
الفصل الثانى : التوابع	
رأيه فى عطف النسق :	١٥٣

رأيه فى تقسيم التوابع : ١٥٥
رأيه فى النعت السببى : ١٥٦
رأيه فى خبر المبتدأ: ١٥٨
الفصل الثالث ما تتعدد فيه الأوجه الإعرابية
رأيه فى (لا): ١٦٣
رأيه فى الإلغاء والتعليق : ١٧١
رأيه فى الاشتغال : ١٧٤
رأيه فى المفعول معه : ١٧٨
الفصل الرابع التعريف والتنكير
رأيه فى دلالة التنوين : ١٨٥
رأيه فى العلل المانعة من الصرف : ١٩٠
رأيه فى علة العلمية : ١٩٤
رأيه فى علة الوصفية : ١٩٧
رأيه فى علة ألف التأنيث : ٢٠٥
رأيه فى علة منتهى الجموع : ٢٠٦
الخاتمة ٢٠٩
المصادر والمراجع ٢١٦
الفهرست ٢٢٥